٦

تنازعوا ففشلوا فذهبت ريحهم:
انفراط عقد جماعات
المتمردين فى دارفور

بقلم: فيكتور تانر وجيرومى توبيانا

Danida

Government of Canada Gouvernement du Canada

HM Government

حقوق الطبع

طبع فى سويسرا بواسطة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة
مسح الأسلحة الصغيرة – المعهد العالى للدراسات الدولية، جنيف ٢٠٠٧
نشر لأول مرة فى حزيران/ يونيو ٢٠٠٧
جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ هذا الإصدار أو تخزينه فى أى نظام استرجاع أو نقله – بأى شكل أو بأى وسيلة، دون إذن كتابى مسبق من مسح الأسلحة الصغيرة أو حسبما يصرح به القانون بوضوح أو بموجب الشروط المتفق عليها مع تنظيم حقوق الرسومات البيانية المناسبة. وترسل الاستفسارات الخاصة بالتصوير خارج نطاق ما هو مذكور أعلاه إلى مدير المطبوعات، مسح الأسلحة الصغيرة، على العنوان التالى:

Small Arms Survey
Graduate Institute of International Studies
Avenue Blanc 47
Geneva 1202
Switzerland
هاتف : ٠٠٤١٢٢٩٠٨٥٧٧٧
فاكس: ٠٠٤١٢٢٧٣٢٢٧٣٨
بريد إلكترونى:
smallarm@hei.unige.ch
عنوان الكترونى:
www.smallarmssurvey.org
حرره أندى ماش
رسم الخرائط: MAP*grafix*
طباعة Nbmedia فى جنيف – سويسرا
رقم الإيداع الدولى (ISBN) : 2-8288-0082-2
أعد الترجمة العربية:
المركز العربى الدولى لخدمات الترجمة
القاهرة – جمهورية مصر العربية

مسح الأسلحة الصغيرة

إن مسح الأسلحة الصغيرة عبارة عن مشروع بحثى مستقل داخل معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية فى جنيف – سويسرا. ويعمل كمصدر رئيسى للاستعلامات العامة عن جميع أوجه الأسلحة الصغيرة وكمركز مصدرى للحكومات وصناع السياسة والباحثين والنشطاء.

ويتلقى المشروع، الذى تأسس فى عام ١٩٩٩، المساندة من وزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية والمساهمات المستديمة أو الحالية من حكومات بلجيكا وكندا وفنلندا وألمانيا وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. كما يشعر المشروع بالامتنان للدعم السابق والحالى المخصص للمشروع الذى تلقاه من أستراليا والدنمارك ونيوزيلندا. كما جاء تمويل آخر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وشبكة جنيف الأكاديمية الدولية ومركز جنيف الدولى لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. ويتعاون مشروع مسح الأسلحة الصغيرة مع معاهد لبحوث ومنظمات غير حكومية فى العديد من الدول منها البرازيل وكندا وجورجيا وألمانيا والهند وإسرائيل والأردن وكينيا والنرويج وروسيا الاتحادية وجنوب أفريقيا وسريلانكا والسودان والسويد وتايلاند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

Small Arms Survey

Graduate Institute of International Studies

Avenue Blanc 47

Geneva 1202

Switzerland

هاتف : ٠٠٤١٢٢٩٠٨٥٧٧٧

فاكس: ٠٠٤١٢٢٧٣٢٢٧٣٨

بريد إلكترونى:

smallarm@hei.unige.ch

عنوان الكترونى:

www.smallarmssurvey.org

التقييم الأساسى للأمن البشرى فى السودان (HSBA)

التقييم الأساسى للأمن البشرى فى السودان (HSBA) عبارة عن مشروع بحثى يستغرق عامين (٢٠٠٥–٢٠٠٨) أجراه مشروع مسح الأسلحة الصغيرة (Small Arms Survey). وقد تطور هذا التقييم بالتعاون مع وزارة الخارجية الكندية وبعثة الأمم المتحدة فى السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومجموعة كبيرة من الشركاء من المنظمات غير الحكومية الدولية والسودانية. ومن خلال الإنتاج والتوزيع النشط لبحث تجريبى جاء فى وقته يعمل مشروع التقييم الأساسى للأمن البشرى لدعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج وإصلاح القطاع الأمنى وتدخلات مراقبة الأسلحة لتعزيز الأمن.

ويجرى هذا التقييم مجموعة متعددة التخصصات من متخصصين إقليميين وأمنيين وأخصائى الصحة العامة. ويستعرض التوزيع المكانى للعنف المسلح فى أنحاء السودان ويقدم النصح المتعلق بالسياسة لمعالجة انعدام الأمن.

إن أوراق عمل التقييم الأساسى للأمن البشرى عبارة عن تقارير موضوعية وسهلة الاستخدام حول أنشطة البحث الحالية وتصدر باللغتين الإنجليزية والعربية. وستركز أوراق العمل فى المستقبل على الضحايا والملاحظات الأمنية وتجارة الأسلحة الصغيرة ونقلها إلى داخل السودان وخارجه وكذا ترتيبات الأمن المحلى. كما يصدر سلسلة من ملخصات الإصدارات.

وتلقى ملخصات إصدارات التقييم الأساسى للأمن البشرى وسلسلة أوراق العمل دعما من وزارة الخارجية والتجارة الدولية فى كندا ومنتدى منع الصراعات فى العالم التابع لحكومة المملكة المتحدة.

لمزيد من التفاصيل:

كلير ماك إيفوى

منسق مشروع التقييم الأساسى للأمن البشرى، مشروع Small Arms Survey

البريد الإلكترونى: mcevoy@hei.unige.ch

الموقع على شبكة الإنترنت: www.smallarmssurvery.org (اضغط على رابط السودان)

المحتويات

نبذة عن المؤلف	٨
شكر وتقدير	٩
ملاحظة على الترجمة من العربية	١٠
ملخص	١١
أولا: الجذور التاريخية للتمرد فى دارفور	١٣
التهميش والمقاومة فى دارفور	١٣
فترات العنف المتزايد (١٩٨٧–٢٠٠٢)	١٤
ثانيا: جيش تحرير السودان قبل محادثات السلام فى أبوجا	١٧
الجهود الأولى وجبهة تحرير دارفور	١٧
البحث عن الدعم خارج دارفور	١٩
من حرب شاملة إلى اتفاقية سلام دارفور (٠٣–٢٠٠٥)	٢٢
ثالثا: حركة العدل والمساواة قبل محادثات أبوجا	٣١
يلاكم فوق وزنه	٣١
الصلة بالترابى	٣٢
السياسة المرتبطة بالعرق	٣٤
برنامج وطنى	٣٥
العلاقات بين الحركة وجيش تحرير السودان	٣٥
رابعا: أساليب جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة	٣٧
الأساليب العسكرية	٣٧
الدعم الشعبى	٣٧

خامسا: أبوجا وأفول نجم أحد قادة «جيش تحرير السودان» مينى ميناوى ٤٠
اتفاق سلام دارفور ٤٠
قائد «جيش تحرير السودان»– مينى: السقوط من القمة إلى غياهب النسيان ٤١
الجماعات الأخرى المؤيدة لاتفاق سلام دارفور: هل هى ميليشيات تقاتل بالوكالة عن الحكومة السودانية؟ ٤٥

سادسا: الجماعات غير الموقعة ٤٨
فصائل جيش تحرير السودان غير الموقعة ٤٨
حركة العدل والماواة عقب أبوجا ٥١
جبهة الخلاص الوطنى: ائتلاف فاشل ٥٣
توحيد الصفوف بعد جبهة الخلاص الوطنى ٥٩
الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية: المتمردون السودانيون أم الميليشيات التشادية؟ ٦١
ضم *الجنجويد* لصفوف المتمردين ٦٢

سابعا: خاتمة ٦٥

الهوامش ٦٧

المراجع ٧٣

نبذة عن المؤلفين

فيكتور تانر (victortanner01@gmail.com) باحث فى شئون المجتمعات التى تضررت من جراء الحرب. وقد عاش فى مستهل الأمر فى دارفور فى عام ١٩٨٨. ومنذ عام ٢٠٠٢، أجرى بحوثا ميدانية فى أنحاء عديدة من دارفور. وتضمنت التقارير التى كتبها «سيادة غياب القانون، أسباب وعواقب أزمة دارفور» (٢٠٠٥)، كما وضع فصلا (بالاشتراك مع الدكتور عبد الجبار عبدالله فضول)، ضمن كتاب سيصدر عن دارفور قام بتحريره أليكس دى وال لقسم النشر بجامعة هارفارد. ويعمل تانر كمدرس مساعد «بكلية الدراسات الدولية المتقدمة»، بجامعة جونز هوبكنز، فى واشنطن العاصمة.

ويحمل جيرومى توبيانا (tubiana@gmail.com) درجة الدكتوراة فى الدراسات الأفريقية. وخلال الاثنى عشر عاما الماضية قام ببعثات لإجراء بحوث ميدانية فى شمال وشرق تشاد، وغرب السودان، وشرق النيجر، مركزا جهوده على أهالى «توبو» (تيدا– دازا) و «بيرى» (الزغاوة والبيديات) ومنذ عام ٢٠٠٤، عمل فى السودان وتشاد كباحث فى شئون دارفور لدى العديد من المنظمات غير الحكومية، وأبرزها بصفة خاصة «منظمة مكافحة المجاعة» (ACF). وعمل صحفيا مصورا حرا، حيث كتب لعدد من الصحف الفرنسية وأصدر عدة مطبوعات عن تشاد ومنطقة القرن الأفريقى.

شكر وتقدير

يود المؤلفان أن يعربا عن عميق شكرهما للعديد من أبناء دارفور الذين سمحوا بنا باقتطاع جزء من وقتهم والاستفادة من معارفهم وحكمتهم وكرم ضيافتهم فى خلال رحلاتنا إلى منطقتهم. كما ندين بالشكر والعرفان على جوليت فلنيت ومارك لفرنى وثيو ميرفى وسارة بانتوليانو وجون يونج على مراجعاتهم القيمة لمسودة عملنا الأولى.

A note on transliteration from Arabic

In rendering Arabic names and words into English, we sought a transcription that was both simple and that most closely resembled the Arabic pronunciatz tion. For this reason we transcribed words beginning with so-called sun letters as they are pronounced, for example as-Sudan (rather than al-Sudan) and ed-Da`in (rather than el-Da`in). We also tried to respect Sudanese pronunciation by using, for example, a 'g' for the letter qaf (e.g. Rizeigat, Gasim) and a 'z' for the letter dhal (e.g. ingaz), and transcribing other letters according to the Sudanz
nese dialect. We retained the accepted French spelling for Chadian names as they are normally written (e.g. Mahamat Ismaïl, not Mohammad Isma`il). We used the diacritical mark ` for the letter `ayn, except at the beginning of names,
where we left the `ayn unmarked (e.g. Abdallah, Ali).
We included the article in place names as el (rather than al) because it seemed
more in keeping with English usage. Likewise, we followed English usage and dropped the initial article in certain place names that carry the article in Arabic (e.g. Geneina, Khartoum).
Finally, we hyphenated all names based on the pattern 'abdallah', such as Abdesh-Shafi` or Abdel-Wahid, because writing Abdeshshafi` or Abdelwahid seemed too long, and writing Abdel Wahid or Abdesh Shafi` would inevitably lead some people to call them Mr Wahid or Mr Shafi`

ملخص

فى أوائل عام ٢٠٠٣، وبعد عدة سنوات من العنف الآخذ فى التأجج، شنت الجماعات المتمردة فى دارفور هجوما كامل النطاق ضد أهداف للحكومة السودانية. وبرزت من بينها جماعتان، هما جيش تحرير السودان الذى أحرز نجاحات مبكرة، فاستولى على مطار الفاشر، إلا أنه استسلم تقريبا للهجوم المضاد الضارى من قبل حكومة الخرطوم. ثم ازداد وهنا بالتوترات الداخلية بين قائديه، عبد الواحد محمد نور(من قبيلة الفور) ومينى أركو ميناوى(من الزغاوة). أما الجماعة الثانية فهى حركة العدل والمساواة، التى كانت أكثر تطورا سياسيا من جيش تحرير السودان إنما أقل أهمية من الناحية العسكرية. وكان ما زاد هذه الحركة تقويضا ارتكازها إلى قاعدة عرقية ضيقة قوامها قبيلة كوجى المتفرعة من الزغاوة وكذلك ما كان لكثير من قادتها، لاسيما رئيسها دكتور إبراهيم خليل، من ماض فى الإسلام المتطرف.

وقد قام فصيل واحد من جيش تحرير السودان المنقسم(جناح مينى) بالتوقيع على اتفاقية سلام دارفور فى أبوجا، نيجيريا، فى آيار/ مايو ٢٠٠٦. وفى خلال الاثنى عشر شهرا التى انقضت منذ ذلك الحين ذوى فصيل مينى أوكاد بينما قامت الجماعات الأخرى غير الموقعة،لاسيما «جماعة-١٩»، بصد هجوم للجيش السودانى وذلك تحت راية جماعة جديدة متحدة هى جبهة الخلاص الوطنى. غير أن هذه الوحدة الجديدة تقوضت بسبب انعدام التعاون السياسى ولم تكن المرونة العسكرية الجماعية كافية لإبقائهم معا. وبحلول أواخر عام ٢٠٠٦ كان المتمردون غير الموقعين قد انقسموا إلى طائفة متنوعة من الجماعات. وسوف يتطلب أى حل سياسى فى دارفور، أولا، أن يتوحد المتمردون، وهو ما أصبح يزداد صعوبة من جراء التشعب السريع لهذه الجماعات. وقد ظل المجتمع الدولى حتى الآن غير راغب فى استثمار وقت وجهد لدعم مسعى للتوحيد، والذى سيكون بحكم التعريف محاولة طويلة المدى. ولكن بغير تلك الوحدة لن يكون هناك سلام مستدام فى دارفور.

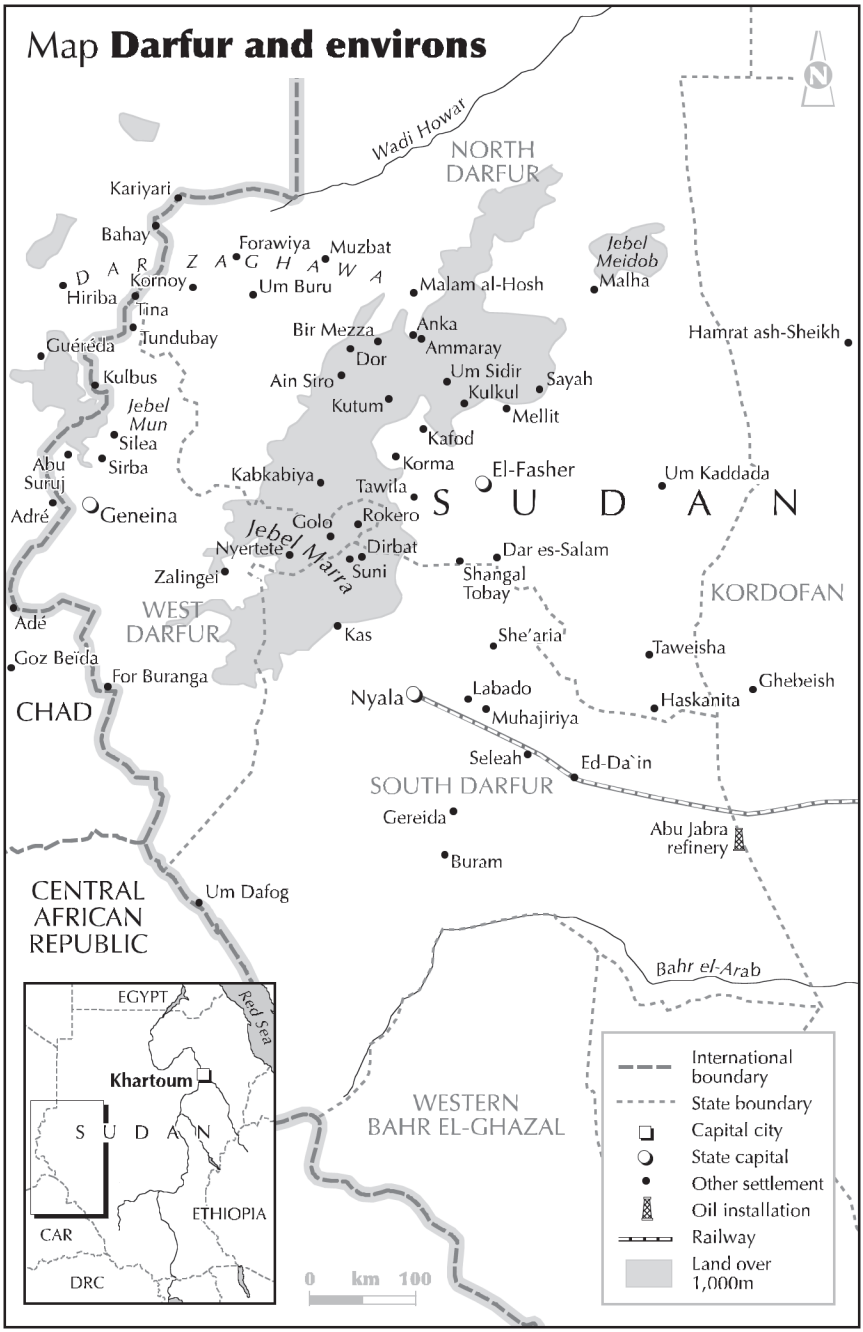

Map **Darfur and environs**

الجذور التاريخية للتمرد فى دارفور

التهميش والمقاومة فى دارفور

تتميز دارفور بأن معارضة الحكومة فيها قديمة العهد. فسلطنة دارفور، التى كانت دولة مركزية ذات مؤسسات إدارية وأمنية فعالة، دامت أكثر من ٣٠٠ سنة كقوة موازنة لسلطة الدولة فى وادى النيل. وأثناء الدولة المهدية (٨٣–١٨٩٨)، عندما كانت تحكم السودان حركة خلاص إسلامية، كان التحدى الداخلى الأخطر يأتى من متمردى دارفور فى الفترة بين ١٨٨٨و ١٨٩٢. وقد شن الخليفة عبد الله، الذى خلف محمد أحمد المهدى، حملة قمع قاسية، دافعا دارفور إلى أسوأ فترة من العنف فى التاريخ الحديث– قبل الصراع الحالى. واحتاج البريطانيون إلى الانتظار حتى عام ١٩١٦ لإخضاع دارفور واضعين نهاية للسلطنة بعد ١٨ عاما كاملة من انتصار كتشنر على قوات المهدية فى أم درمان.

وتحتل دارفور موضعا خاصا فى أعين السودانيين. فهذا الإقليم، باتساعه وكثافة سكانه وعمق طابعه الريفى وهوياته القبلية والإسلامية النابضة بالحيوية واشتهار أهله منذ القدم بأنهم محاربون أقوياء، هو موضع حب واحتقار وخوف فى آن واحد(انظر Tanner, 2005 ص ١٢–١١). وقد ظلت الحكومات فى الخرطوم تصارع مرارا وتكرارا لمدة ١٨ سنة الأخيرة لكى تبسط سيطرتها على هذا الإقليم النائى المضطرب.

واستمر مسلسل التمرد بعد استقلال السودان فى عام ١٩٥٦. ففى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، قامت جماعتان سريتان، هما اللهب الأحمر وسونى(التى تحمل اسم قرية جبلية فى جبل مرة)، بالتعبير عن سخط الدارفوريين على هيمنة الجلابة وحاجة جميع الدارفوريين بمن فيهم العرب إلى تأكيد حقوقهم[١]. وكان ذلك جزءا من توجه أكبر: ففى مناطق أخرى من السودان، كان مؤتمر البجا فى الشرق والاتحاد العام للنوبة فى جبال النوبة يتحدثون بصوت مرتفع نيابة عن شعوب مهمشة أخرى. وفى وقت لاحق ظهرت حركة تدعى جبهة تنمية دارفور برئاسة أحمد دريج، وهو زعيم محترم من قبيلة الفور. وفى أوائل الثمانينيات، احتشد دارفوريون، لاسيما طلاب منهم فى جامعة الخرطوم، فى مسعى لحمل نظام النميرى على تعيين أحد أبناء دارفور كحاكم لدارفور، التى كانت عندئذ إقليما إداريا واحدا. وأدى ذلك إلى استعمال العنف إلا أن المحتجين لم يتراجعوا فخضع النميرى فى نهاية المطاف واختار دريج كحاكم.

وعندما سقط نظام النميرى، مفسحا الطريق فى نهاية الأمر لحكومة الصادق المهدى الديمقراطية، داعب الأمل كثيرا من الدارفوريين، لاسيما غير العرب، فى رؤية نهاية للإهمال الذى عانوه منذ الاستقلال. غير أن التهميش لم يزد إلا سوءا. وهكذا، فجذور الوضع الراهن للجماعات المتمردة فى دارفور، كشأن الصراع نفسه، منشؤها القوى المحركة السياسية فى السودان خلال العشرين سنة الماضية.

فترة العنف المتزايد (١٩٨٧–٢٠٠٢)

بحلول الوقت الذى ظهر فيه جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة فى أوائل عام ٢٠٠٣، وأخذا يشنان فيه سيلا من الهجمات على أهداف حكومية، كانت أجزاء من دارفور فى حرب مفتوحة لعدة سنوات(انظر Flint and de waal, 2000، ص ٧٦)[٢]. وفى ٢٠٠١ و٢٠٠٢ زادت الهجمات المدعومة من الحكومة السودانية على المجتمعات غير العربية، لاسيما حول جبل مرة ودار الزغاوة.

لقد تشكل متمردو دارفور بالعنف على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. فعلى المستوى المحلى كان الإقليم مسرحا خلال السنوات العشرين الماضية لعدد من الصراعات التى كانت إرهاصا للصراع الراهن. وفى الفترة ٨٧–١٩٨٩ واجهت مجتمعات الفور تحالفا للرعاة العرب الذين، ربما للمرة الأولى فى تاريخ الصراع المجتمعى فى دارفور، تحالفوا كـ «عرب». وعم العنف: فأحرقت القرى، وأصطيد الرجال وقتلوا، واغتصبت النساء، ونهبت الماشية والدواب والدواجن، وسممت الآبار واقتلعت الأشجار.

وكان الصراع مدفوعا فى جزء منه بالتنافس على الموارد. فبعد الجفاف الذى شهدته الفترة ٨٤–١٩٨٥– وهو الأسوأ فى فترة جفاف طويلة يعود امتدادها إلى فترات الجفاف الكبرى فى منطقة السهل الأفريقى فى أوائل السبعينيات– تحركت أعداد كبرى من البدو رعاة الإبل جنوبا بحثا عن المرعى والمياه. وكانت الجماعات العربية، لاسيما رعاة الإبل منهم، تنظر بعين الحسد إلى منطقة الفور الغنية بالمياه فى جبل مرة وتلالها الغربية. وفى الوقت نفسه كانت الجماعات المقيمة تزيد من الممارسات التى تقيد حركة القطعان، مثل زراعة الوديان فى المواسم الجافة وإقامة سياجات حول قطع كبيرة من الأراضى غير المزروعة(زرائب الهواء). «ويشعر الجانبان كلاهما، على نحو ينذر بالخطر، بأن حياتهما المعيشية – طريقتهما فى الحياة ذاتها– أصبحت مهددة بالخطر. ويشعر كل منهما أن الآخر هو المسئول» (انظر Tanner, 2005، ص ١٤–١٥).

وهناك عنصر آخر هو نشوء الميليشيات العربية المدعومة من الحكومة السودانية، والتى يشار إليها على نحو مطرد بكلمة جنجويد[٣]. ففى النصف الثانى من التسعينيات، هاجمت الجماعات العربية المسلحة فى غرب دارفور مجتمعات المساليت. وكان كثير من هذه الجماعات من الأبالة رعاة

قطعان الإبل، والذين يعرفون أيضا بالجمّالة، يفرون من اضطهاد نظام حسين حبرى الذى كانت تهيمن عليه قبيلة الكوران فى تشاد[٤]. وكانت هناك أيضا فى أوائل التسعينيات والسنوات الأولى من الألفية الجديدة اشتباكات متكررة بين الزغاوة والعرب رعاة الإبل فى شمال دارفور. وكان من شأن العنف والطابع السياسى اللذين اتسموا بهما أن جعلهم نذيرا لصراع دارفور الراهن، مع أنهم كانوا لينى العريكة بالمقارنة مع غيرهم.

أما على المستوى الوطنى، فهناك تطور رئيسى فى الثمانينيات والتسعينيات هو تراجع دور الحكومة السودانية التقليدى كوسيط فى الصراعات المحلية. فبدءا من أواخر الثمانينيات سعى كل من حزب الأمة برئاسة الصادق المهدى، الذى تسيد المرحلة الديمقراطية الوجيزة التالية لإسقاط النميرى، والجبهة الإسلامية القومية برئاسة حسن الترابى، الذى استولى على السلطة فى انقلاب عسكرى عام ١٩٨٩، إلى ركوب موجات النزعة القومية العرقية للقبائل العربية. وكان المعبّر الرئيسى لخطاب سمو العرق العربى ما يسمى بالتجمع العربى، وهو تجمع غير رسمى لزعماء عرب دارفور(انظر Flint and de waal, 2005، ص ٧٦). وكان هدف كل من حزب الأمة وحزب الجبهة القومية الإسلامية مزدوجا: تدعيم السلطة السياسية بتطويع النخبة فى دارفور وإبقاء دارفور تحت السيطرة الكاملة بتكلفة قليلة.

وكانت لهذه السياسات تأثير قوى على النخب من غير العرب. وكان الجيل الأول من نخب دارفور غير العرب يميل إلى الالتفاف حول حزب، بينما كان الجيل الثانى يتعاطف مع الأجندة الأشد تطرفا لحزب الجبهة الإسلامية. وجاء التحرر من الوهم مرتين: انحياز حزب الأمة مع العرب فى الصراع بين العرب و الفور فى الفترة ٨٧–١٩٨٩، وخسران فيصل الترابى فى الجبهة الإسلامية القومية، الذى بذل كل ما فى وسعه لجذب الدارفوريين غير العرب، أمام الرئيس عمر البشير فى صراع داخلى للحزب عام ١٩٩٩. وكان من شأن خيبة الأمل هذه فى السياسة الوطنية أن أشعل المعارضة الدارفورية لحكومة الخرطوم بدءا من عام ٢٠٠١ فصاعدا.

أما العامل الوطنى الآخر فكان صراع الشمال والجنوب بين الحكومة السودانية والحركة/الجيش الشعبى لتحرير السودان. وقد زود الجيش الشعبى لتحرير السودان متمردى دارفور بدعم مبكر فى شكل أسلحة وتدريب (انظر صفحة...). كما مارس نفوذا سياسيا على جيش تحرير السودان، الذى كان يتبنى أجندة للإصلاح الوطنى شبيهة برؤية جارانج لـ«سودان جديد»– سودان متحد، وغير مركزى، و ديمقراطى وعلمانى.

والأهم، من ذلك، ربما كان الدور الذى لعبه الصراع الشمالى الجنوبى فى التأثير على توقيت التمرد المسلح فى دارفور. فبينما كانت المفاوضات الدائرة بوساطة دولية بين الحكومة السودانية والجيش الشعبى لتحرير السودان تكتسب قوة دفع كينيا فى عام ٢٠٠٢، بدأ زعماء دارفور يخشون من أن الشكل السياسى المستقبلى للبلاد يجرى تقريره بدونهم. فشنوا عمليات مسلحة فى عام ٢٠٠٢

وأعلنوا رسميا تمردهم– باعتبار أنهم جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة– فى أوائل عام ٢٠٠٣.

وثمة عدة عوامل أخرى كانت حاسمة فى نشوء تمرد دارفور. فالآثار المرتدة من حرب دامت ثلاثة عقود فى تشاد والتدخل الليبى– فى شكل أسلحة، ومقاتلين مغتربين وموجات متتابعة من المهاجرين الذين يمكن تحريكهم من قبل المتمردين والحكومة على حد سواء– كانت عناصر رئيسية فى الصراع. لقد كان من شأن الجفاف والسياسة التمييزية وانعدام الاستثمار فى المناطق الريفية المهمشة، عبر هذا الإقليم المركزى من السهل الأفريقى، أن ساهمت جميعا فى عدم الاستقرار بأن أشعلت ردودا عنيفة من أناس شعروا بالإهمال والظلم.

ثانيا: جيش تحرير السودان قبل محادثات السلام فى أبوجا

الجهود الأولى وجبهة تحرير دارفور

تعود جذور جيش تحرير السودان إلى الجهود السرية لمجموعة من المعارضين الدارفوريين المثقفين من الجبهة الإسلامية القومية لحشد لجان الدفاع الذاتى القروية. وكانت هذه اللجان مجموعات محلية أنشأها قرويون من الفور والزغاوة والمساليت فى التسعينيات(أو، فى حالة بعض مناطق الفور، فى أواخر الثمانينيات). لصد هجمات الميليشيات العربية المدعومة من قبل الحكومة السودانية. وفى الفترة ٨٩–١٩٩٠ تلقى الفور أسلحة من نظام حسين حبرى فى تشاد لقتال حركة الخلاص الوطنى، وهى حركة تمرد من الزغاوة التشاديين كونها إدريس ديبى بدعم من الزغاوة السودانيين والجبهة الإسلامية القومية(انظرTubiana, 2006 ، ص ٢٤). (جف مصدر الإمداد هذا فى كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٠ عندما حل ديبى محل حبرى كرئيس لتشاد). وعلى الرغم من محاولات تنظيم هذه اللجان فى الثمانينيات والتسعينيات، فإنها ظلت سيئة التسليح والتنسيق. وكانت تعتمد على صغار التجار وقليل من المسئولين المحليين فتقايض حصص السكر والمواشى والدواجن بالأسلحة الصغيرة والذخيرة من الجيش التشادى. وقلما كان هناك تعاون بينها: فإذا هاجمت الميليشيات العربية قرية ما، لم تكن قوة الدفاع الذاتى فى القرية التالية تفعل شيئا حتى تتعرض هى، أيضا، للهجوم[٥].

وكان محفزو الجهود المستجدة فى أواخر التسعينيات هم عبد الواحد محمد أحمد نور وأحمد عبد الشافى وعبده عبد الله إسماعيل وبابكر محمد عبد الله وغيرهم من قبيلة الفور الذين واصلوا لعب أدوار مهمة فى جيش تحرير السودان. وكان عبد الواحد محاميا من زالنجى فى المنطقة الوسطى من غرب دارفور، تخرج من جامعة الخرطوم. ولم يكن نشطا فى السياسة، كشأن غيره من الدارفوريين، إلا أنه كان يؤيد انتقاد جارانج لـ«السودان القديم» الذى لم يلق فيه شعب الأطراف– الجنوبيون والنوبة والشرقيون والدارفوريون– سوى الإهمال والظلم.

وجمع هؤلاء النشطاء أموالا من مجتمعات الفور فى دارفور والخرطوم وشتاتهم فى دارفور وأماكن أخرى لشراء أسلحة وذخيرة لجماعات الدفاع الذاتى من الفور فى منطقة جبل مرة وما رواءها. وفيما بعد جابوا دارفور ساعين لإقامة اتصال مع قوات المقاومة الأخرى من غير الفور.

وتم تجنيد المقاتلين الأوائل فى جيش تحرير السودان من لجان الدفاع الذاتى لقبائل الفور والمساليت والزغاوة، والتى كانت جذورها تعود غالبا إلى مؤسسات تقليدية مثل جماعات الورنانق [٦] فى المساليت والفور، حيث كانت كل قرية لديها واحد أو عدة قادة شبان كانوا، فى حال حدوث هجوم، يقومون بحشد الرجال للدفاع عن المجتمع المحلى أو تعبئة هجوم مضاد بالنفخ فى بوق. وتقلص دور اللجان فى القتال فى الستينيات والسبعينيات إلا أنها ظلت نشطة بحشد الذكور من القرويين للزراعة والأعمال المجتمعية والأعياد. وبعد الحرب الأولى بين الفور والعرب فى الفترة ٨٧–١٩٨٩، نشطت اللجان مرة أخرى وإن كانت مسلحة فقط بالحراب والعصى والأقواس والسهام والأسلحة النارية المصنوعة محليا، وقليلا، من الأسلحة الارتدادية.

وصرح أحد قادة التمرد قائلا «لقد استعمل عبد الله أبكر ومينى وعبد الواحد لجان الدفاع الذاتى لإنشاء مجموعات التمرد»[٧]. وكان أول من حشدوا هذه القوات هم عبد الواحد وخميس عبد الله أبكر، وهو مساليت صعد إلى مركز قيادى من خلال مقاومته لعمليات العنف من قبل العرب فى دار مساليت فى أواسط التسعينيات. وقد لعب الورنانق دورا مهما فى تزويد باكورة جيش تحرير السودان بالمقاتلين والأسلحة الصغيرة والأغذية والضيافة، كما عملوا أيضا كوسطاء بين المقاتلين والمدنيين. واستخدم المتمردون خيرة ضباط الصف المتقاعدين التابعين للفور والمساليت الذين عملوا فى الجيش السودانى، غالبا فى الجنوب. وقد استفاد الزغاوة نوعا ما– وهم أغنى نسبيا ومعروفون بأنهم غزاة ومحاربون– من وجودهم على جانبى الحدود التشادية السودانية وكذلك من نفوذهم لدى النظام التشادى. ويشير فلينت ودى وال إلى أنه بحلول كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ «كان كل منطقة جبل مرة قد تم حشدها وأن(عبد الواحد) بدأ تنظيم جماعات مسلحة خارج الجبال فى زالنجى ووادى صالح» (انظر Flint and de Waal, 2005 ص ٧١).

وفى أواخر التسعينيات و ٢٠٠٢ سعى عبد الواحد وزملاؤه للاتصال بالمساليت، بدون نجاح فى البداية(انظر Flint and de Waal, 2005 ص ٧١). إلا أن تحالفهم الذى عقدوه مع الزغاوة هو الذى برهن على محوريته فى ميلاد جيش تحرير السودان (انظر الحاشية فى نهاية هذا التقرير للاطلاع على صورة عامة سريعة عن القوى المحركة العشائرية للزغاوة)[٨].

وبعد انقلاب عام ١٩٨٩ فى الخرطوم، كان زعماء الزغاوة مقربين من الجبهة الإسلامية القومية إلا أن كثيرا منهم كانوا، بحلول عام ٢٠٠١، قد أصيبوا بخيبة الأمل. وكان زغاوة شمال دارفور متورطين عندئذ فى دورة من الاشتباكات مع أولاد زيد، وهم عرب محليون من رعاة الإبل[٩].

واعتبر الزغاوة حكومة الخرطوم منحازة للطرف العربى: فقد ألقوا باللائمة على الحكومة فى أنها توسطت بينهم وبين أولاد زيد إلا أنها لم تجبر هؤلاء على دفع تعويض– أو لم تدفع هى نفسها هذا التعويض، كما هو المتوقع عندما تكون الدية مرتفعة أكثر مما ينبغى.

وقد وصف أحد زعماء الزغاوة ما حدث بعد ذلك فقال: «حصل الجانبان على مزيد من الأسلحة. وأغار الزغاوة على العرب ونهبوا كثيرا من الإبل. ومات الكثيرون من الجانبين. وبعد ذلك اجتمع الزغاوة ليس على قتال العرب بل أيضا الحكومة»[١٠]. ووجد عبد الواحد ورفاقه أرضا خصبة بين الشباب من الزغاوة الذين كانوا قد ضاقوا ذرعا بشيوخهم الأكثر تصالحا ويتوقون إلى قتال العرب. وكما أوضح كليمنت ودووال، أول مؤرخى صراع دارفور وأفضلهم معرفة واطلاعا به، فإن:

على الرغم من صعوبة تحديد تاريخ واحد لبدء التمرد بالنظر إلى الظهور البطىء لجيش تحرير السودان من حركات مشابهة إنما منفصلة قائمة على القبيلة فإن التاريخ الأشد دقة هو ٢١ تموز/ يوليو ٢٠٠١، حيث اجتمعت مجموعة موسعة من الفور والزغاوة فى أبو جمرة (فى شمال دارفور) وأقسمت يمينا صارما على المصحف بالعمل معا على إحباط سياسات القائلين بسيادة العرب فى دارفور (انظر Flimt and de wall, 2005، ص ٧٦)

وكانت أبو جمرة موقعا رمزيا بسبب هجوم العرب عام ٢٠٠١ فى بير طويل المجاورة والذى حصد كثيرا من أرواح الزغاوة. وقد أقنع ذلك الهجوم عددا من الزغاوة بالحاجة إلى المقاومة المسلحة. وكان على جانب الزغاوة فى أبو جمرة خاطر تور الخلا وعبد الله أبا بكر وجمعة محمد حجار، وكلهم أصبحوا مستقبلا قادة عسكريين لجيش تحرير السودان. وكان كثير من هؤلاء لديهم خبرة فى قوات أدريس ديبى المسلحة[١١]. وكان ممثلو الفور مؤلفين، من عبد الواحد وعبده إسماعيل. وقامت اللجنة المشرفة على جهود الدفاع الذاتى للزغاوة بتعيين داوود طاهر حريقة، وهو تاجر الزغاوة، للعمل مع عبد الواحد.

وفى تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠١ قام المتمردون بتجنيد المساليت فى اجتماع بزالنجى فى غرب دارفور فكانت ولادة جبهة تحرير دارفور (المعروفة باسم حركة تحرير دارفور. ولم يتم إعلان وجودها حتى وقع هجوم فى حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ على مركز للشرطة فى قرية جولو بجبل مرة، ولم يسمع بها العالم الخارجى حتى أوائل عام ٢٠٠٣ عند إعادة تسمية جبهة تحرير دارفور جيش تحرير السودان (انظر Flint and de waal, 2005 ، صفحتى ٦٧–٧٧)

البحث عن الدعم خارج دارفور

التمس متمردو دارفور الدعم بصورة أساسية فى ثلاثة أماكن: تشاد التى يرأسها ديبى، ومجموعة

فى الشتات من الدارفوريين تسمى التحالف الديمقراطى الاتحادى السودانى، ومن الحركة / الجيش الشعبى لتحرير السودان بزعامة جارانج. وقد برهنت الصلة بتشاد مع مرور الوقت على أنها الأهم بالرغم من تردد الرئيس ديبى المبدئى – والطويل– فى دعم الحركات المناوئة للخرطوم من أراضيه.

ديبى والصلة بتشاد. بالنسبة للمتمردين كان الرئيس ديبى حليفا طبيعيا ومستبعدا. فديبى، وهو من البديات وبالتالى وثيق الصلة بأفراد الوقى فى دارفور، كان قد شن هجمات فى عام ١٩٩٠ على منافسه حسين حبرى من مناطق الواقى فى دار الزغاوة فى شمال دارفور حيث كان قد وجد له ملجأ. وثمة عديد من الزغاوة السودانيين يعملون فى جيشه، لاسيما *الحرس الجمهورى*.

ومن الناحية الأخرى كان ديبى مدينا للحكومة السودانية لتوفير ملاذا له فى دارفور، حيث كان قد سمح له بالعمل بحرية. وكان مترددا فى تعريض هذه العلاقة للخطر من أجل مجموعة من المتمردين المجهولين المحتملين. وعندما توجه أحمد عبد الشافى وآخرون إلى نجامينا فى عام ١٩٩٧ رفض ديبى الالتقاء بهم (Flint and de waal, 2005) وسعى الزغاوة السودانيون المعارضون للخرطوم إلى التماس دعمه مرارا فى التسعينيات. وبدون أن يصيبوا نجاحا أفضل مما أصابه سابقوهم. وفى عام ١٩٩٢ حاول آدم شوقر وخاطر الخلا وأحمد توقود ونورين ميناوى أن ينشئوا مجموعة مناوئة للجبهة الإسلامية القومية من الأراضى التشادية. وعندما رفض ديبى مساعدتهم، ساندو خصمه الزغاوى الرئيسى، عباس كوتى، الذى قتله ديبى لاحقا فى عام ١٩٩٣. وفى العام نفسه لم يحالف د. شريف حرير، وهو خصم زغاوى آخر للجبهة الإسلامية القومية، نجاحا أكبر فى التماساته لديبى. وبعد ذلك بعشر سنوات، فى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، التقى بديبى فى تينى بتشاد مجموعة من الزغاوة السودانيين، من بينهم د. خليل إبراهيم، زعيم جبهة العدل والمساواة، إلا أنهم أخفقوا فى تأمين دعمه لتمرد دارفور. وقد صرح مسئول مقرب من ديبى قائلا: «لقد كانت هناك عدة اجتماعات إلا أن الرئيس كان يعارض تمردا فى دارفور. فقد كان لدينا تمرد سلفا فى تبيسى وكنا نعتقد أن جبهتين اثنين هما أكثر مما نطيق. كما أننا أردنا تجنب صراع مع العرب. فهنا فى تشاد لدينا علاقات طيبة مع العرب، لاسيما محاربة الرزيقات[١٢].

وفى الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠١، عندما تضاعفت هجمات العرب فى دار الزغاوة، بدأ الزغاوة فى تشاد، لاسيما داخل القوات المسلحة التشادية، فى تزويد أبناء عمومتهم السودانيين بدعم قائم على معرفة واطلاع فى شكل أموال وأسلحة ومركبات. وبعد هجوم للعرب على أبو جمرة توجه ضباط تشاديون من الزغاوة إلى دارفور لتقديم العزاء[١٣]. لقد عجز ديبى عن منع أفراد أسرته نفسها من دعم المتمردين. ثم فى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، قام متمردون تشاديون من الجبهة المتحدة

من أجل التغير المدعومة من الخرطوم بمهاجمة بلدة أدرى، الحدودية التشادية. وردا على ذلك بدأ ديبى تقديم مزيد من الدعم المكشوف للدارفوريين. وتظل الصلة التشادية حتى هذا اليوم حيوية للمتمردين.

أحمد دريج والتحالف الديمقراطى الاتحادى السودانى. فى عام ٢٠٠٢، التمس قادة جبهة تحرير دارفور تأييد التحالف الديمقراطى الاتحادى السودانى،وهو حركة معارضة دارفورية فى الشتات تأسست عام ١٩٩٤. وكان يقوده أحمد دريج، الزعم الدافورى الذى اضطر النميرى إلى تعيينه كحاكم فى عام ١٩٨١ عقب مظاهرات الشوارع، ونائبه شريف حرير، وهو أكاديمى من الزغاوة يقيم فى النرويج. وكان تأييد هذا التحالف مهما لعدة أسباب: فأولا، كان بمقدور دريج وحرير أن يجلبا انتباها وطنيا ودوليا لحركات التمرد الناشة. وثانيا، كان هذا التحالف جزءا من مجموعة شاملة للمقاومة الوطنية، التجمع الوطنى الديمقراطى، والذى كان من شأنه أن يضع جيش تحرير السودان ضمن مقاومة وطنية أوسع.

بيد أن دريج كان يعارض التمرد المسلح ولم يأخذ بتوصية حرير بأن يتبنى التحالف الديمقراطى الاتحادى السودانى جبهة تحرير دارفور كجناح عسكرى له (Flint and de waal, 2005) وفى الواقع فإن جيش تحرير السودان انتهى باستيعاب أغلب القوات التى كانت لدى هذا التحالف على الأرض. ويقول البعض إن ذلك كان لأن الجيش الشعبى لتحرير السودان وعد بدعم متمردى دارفور الذين ينئون بأنفسهم عن التحالف الديمقراطى الاتحادى السودانى– الذى كان يراه منافسا له داخل التجمع الوطنى الديمقراطى– مفضلين جيش تحرير السودان[١٤].

جون جارانج والحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان. لقيت جبهة تحرير دارفور نجاحا أكثر فى الحصول على دعم من جون جارانج. وقد تأكدت على نطاق واسع المساعدة التى قدمها الجيش الشعبى لتحرير السودان، فى شكل أسلحة وذخيرة وتدريب. فقد أقر تقرير هيئة خبراء الأمم المتحدة الصادر فى ٢٠٠٦ بوجود «تقارير عديدة قابلة للتصديق» بشأن ذلك الدعم الذى استمر حتى جزء كبير من عام ٢٠٠٤، إن لم يكن أبعد من ذلك (Flint and de waal, 2005). وفى عام ٢٠٠٤، بينما كانت مفاوضات شمال وجنوب السودان تدخل مرحلتها النهائية، ضغطت الولايات المتحدة على جيش تحرير السودان كى يوقف دعمه لمتمردى دارفور[١٥]. ويزعم بعض قادة جيش تحرير السودان أن الدعم المقدم من الجيش الشعبى لتحرير السودان كان له تأثير عسكرى أقل من تأثير وجود المحاربين الدارفوريين المخضرمين الذين قاتلوا مع الجيش الشعبى لتحرير السودان فى الجنوب[١٦]. وإجمالا فقد كان انخراط الجيش الشعبى لتحرير السودان أمرا جوهريا لاهتمام جيش تحرير السودان بأن تكون له أجندة وطنية وكذلك لتوقيت التمرد.

لقد تطلع عبد الواحد ومينى كلاهما إلى جارانج: وكان الأخير بوجه خاص يقلده فى لبسه وخطابه. ولم يكن ذلك أمرا محببا لكل الدارفوريين. ففى عام ٢٠٠٤ أحدثت الروابط بين مينى وجارانج توترا بين القادة الميدانيين من الزغاوة الذين كانوا يفضلون خطا أكثر استقلالية – أى «زغاويا» أكثر.

بيد أن عبد الواحد ومينى كانا مفيدين لجارانج. فوفقا لما صرح به أحد كوادر جيش تحرير السودان «كان جارانج يريد شبانا يستطيع السيطرة عليهم بسهولة، مثل مينى وعبد الواحد، وليس كشريف حرير»[١٧]. لقد كانت الحسابات بالنسبة لجارانج واضحة. يقول المراقبون، فى محادثات السلام فى نيفاشا إنه كان من الواضح أنه يرحب بالضغط الذى يسببه متمردو دارفور على الخرطوم بينما كانت المفاوضات تتواصل[١٨]. فمن الناحية السياسية، ربما كان تمرد دارفور يناسب خطته فى أن يصبح زعيما «للسودان الجديد الموحد».

ليس من الواضح مقدار المساعدة المبكرة التى تلقتها جبهة تحرير السودان من إريتريا، مع أن الدعم الإرتيرى لجيش تحرير السودان ثابت ومؤكد[١٩] (UN, 2006a ، ص٢٧–٢٨). ويعتقد المراقبون أن جزءا كبيرا من الدعم المقدم من الجيش الشعبى لتحرير السودان كان، فى الوقع، مساعدات إريترية مقدمة عبر قنوات الجيش الشعبى[٢٠].

وفى عام ٢٠٠٢ بدأت جبهة تحرير دارفور مهاجمة أهداف حكومية مثل المبانى الحكومية ومراكز الشرطة ونقاط التفتيش والقوافل العسكرية وكذلك المركبات الحكومية. وحدثت أول عملية مشتركة للزغاوة والفور جنوبى جبل مرة فى شباط/ فبراير عام ٢٠٠٢. وزادت الهجمات الانتقامية للقوات الحكومية على قرى الفور. وفى آب/ أغسطس عقد زعماء الفور التقليديون مؤتمرا فى قرية نيرتيت فى جنوبى شرق جبل مرة، فى مسعى منهم لتفادى صراع كامل، إلا أن زيادة أعمال العنف من جانب القوات الحكومية والميليشيات العربية أفسدت المسعى. لقد بدا لسلفا أن الخرطوم التزمت بفرض حل عسكرى. وفى تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٢، حدد اجتماع فى قرية بودكى بالمنطقة الغربية من جبل مرة كيفية اقتسام السلطة بين القبائل الثلاث المؤسسة للحركة: فعبد الواحد، وهو من الفور، أصبح رئيس الحركة، وتم الاتفاق على أن يكون نائب الرئيس من المساليت (وإن لم يتم تعيين أحد حتى ٢٠٠٥)، واختير عبد الله أبكر بشر، وهو ضابط سابق فى الحرس الوطنى لديبى ومن الزغاوة، كقائد عسكرى (Flint and de waal, 20005 ، ص٧٧–٧٩و٨٠).

من حرب شاملة إلى اتفاقية سلام دارفور (٣–٢٠٠٥)

فى شباط/ فبراير ٢٠٠٣، أعادت جبهة تحرير دارفور تسمية نفسها حركة/ جيش تحرير السودان. وكان تغيير الاسم محاولة لتغيير تركيز الجبهة من قضايا قبلية محلية إلى أجندة قومية، وكان

ذلك من الواضح تحت تأثير جون جارا نج – فقد كتب البيان الرسمى لأهداف ومبادئ جيش تحرير السودان بمساعدة مستشارين من الجيش الشعبى لتحرير السودان. إلا أن الاسم يعكس أيضا جهود عبد الواحد وآخرين لمقاومة الضغط الرامى إلى اتخاذ نهج أكثر عدوانية نحو العرب، وهو شعور شائع بين أولئك الذين كانوا ضحايا للميليشيات العربية.

وحاول جيش تحرير السودان أيضا الاتصال بالعرب. وإذا كان جيش تحرير السودان قد تمكن نادرا من تجنيد مقاتلين من العرب، فقد كان مسعاه إشراك قادة من الجماعات العربية فى دارفور، لاسيما من البقارة (رعاة البقر) فى الجنوب، الذين كانوا أقل انخراطا فى عملية الجنجويد من الأبالة (رعاة الأبل) فى الشمال. وكان أن أصبح أحمد كبر، وهو تاجر من قبيلة الزريقات التابعة للبقارة كان مرتبطا بالجيش الشعبى لتحرير السودان وقام بالتدريب ذات مرة فى أوغندا، قائدا فى منطقة لبادو بغرب دارفور (Flint and de waal, 2005، ص٨٥). وانضم إلى المتمردين كذلك بعض أفراد الجماعات العربية الصغيرة من رعاة الضأن المقيمة على حدود دارفور وكردوفان[٢١]. أما الأبالة الذين مالوا فى البداية للانضمام فقد منعهم زعماؤهم التقليديون الذين رأوا أن المتمردين أغلبهم من الزغاوة[٢٢].

النجاحات والأوجاع المبكرة

فى النصف الأول من عام ٢٠٠٣، أحرز جيش تحرير السودان سلسلة من الانتصارات العسكرية المذهلة. ففى نيسان/ أبريل استولت قوات جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة على مطار الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور، واحتفظت به لفترة قصيرة، فحطمت طائرات حكومية كانت جاسمة على الأرض وفروا بأسلحة ومركبات ومؤن وأسروا لواء فى القوات الجوية. وفى وقت لاحق من عام ٢٠٠٣، هاجم جيش تحرير السودان بلدتى مليط وكتم بشمال دارفور واستولى عليهما لفترة وجيزة، وحققوا نجاحات على أرض المعارك فى جنوب دارفور بالقرب من بورام وفى مناطق أخرى. كما استولى على مساحات واسعة من شمال دارفور وجبل مرة. لقد أثبت جيش تحرير السودان، فى خلال أشهر قليلة، أنه قوة يحسب حسابها، واجتمع رأى المراقبون على أنه قوة عسكرية أكبر وأشد فعالية من حركة العدل والمساواة. وبصفة عامة، إنما ليس دائما، استقر رأى المتمردين على عدم مهاجمة أهداف للعرب أو الجنجويد خوفا من تنفير دعمهم لهم (Tanner, 2005 ، ص ٢١ حاشية٥٥).

وقد دلت وحشية الرد الحكومى على مدى الجدية التى أخذت بها حكومة الخرطوم ذلك التهديد. وكان من شأن اجتماع الهجمات من السلاح الجوى والجيش وميليشيات الجنجويد، فضلا عن الإنهاك

والبلى الذى أصاب أسلحة جيش تحرير السودان ومركباته، أن أحدث أثره المدمر وبحلول أواخر عام ٢٠٠٣ كان جيش تحرير السودان يقاتل إنقاذا لحياته. وفى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ وكانون الثانى/ يناير ٢٠٠٤ استعادت الحكومة تنيا وكونورى وأم بورو، وهى أهم بلدات دار الزغاوة. ولقى قائد أركان جيش تحرير السودان ذو الشخصية الجذابة، عبد الله أبكر بشر، مصرعه بالقرب من أبو جمرة فى كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٤.

وتشتت جيش تحرير السودان طلبا للنجاة. وبقى حوالى ٥٠٠ مقاتل فى دار الزغاوة بينما أنسل الباقون بعيدا. فأفراده من الفور والزغاوة والميدوب التمسوا الأمان الذى توفره الجبال فى أقاليمهم التقليدية. وذاب الآخرون فى السكان المدنيين فى شرقى دارفور حيث أقاموا لهم وجودا حول حسكنيته وأخذ يشنون هجمات صغيرة على غبيش وكردوفان. وفر البعض إلى سونى وديربات على المنحدرات الشرقية لجبل مرة. وكما جاء على لسان أحد قادتهم السابقين فقد كانت «تلك هى الكيفية التى بقوا بها على قيد الحياة»[٢٣].

وأدت هذه التحركات إلى زيادة اتصال جيش تحرير السودان بالمدنيين. قد نشر جيش تحرير السودان فى شرقى دارفور رسالة مفادها «إننا نقاتل من أجلكم»[٢٤]. (وكان النشطاء من الفور قد قاموا بذلك من قبل إنشاء جيش تحرير السودان). وبحلول ٢٠٠٤–٢٠٠٥ استعاد جيش تحرير السودان بعض القوة وأشارت التقديرات إلى أنه كان لديه عندئذ حوالى ١٠ آلاف مقاتل فى ١٣ لواء حول دارفور [٢٥] (Flint and de waal, 2005، ص٨٥). إلا أن التشتت زاد من الشرخ فى الحركة من النواحى العرقية (انظر ص...).

حل محل عبد الله أبكر مساعده، مينى أركو ميناوى، وهو زغاوى شاب من عشيرة أولاد ديجن، ولد فى الفوراوية فى منطقة دار قالة من دار الزغاوة. وشأنه شأن كثير من الشبان الطامحين للسلطة فى جيش تحرير السودان، لم تكن لمينى خبرة عسكرية سابقة. وكان يعمل مدرسا فى دارفور، وضابط جمارك فى تشاد (وهى وظيفة مربحة تكون عادة محجوزة للبديات والزغاوة)، ومدرسا للغة الإنجليزية فى نيجيريا حيث انضم مع مغتربين من دارفور، وبالأخص أشخاص من التحالف الديمقراطى الاتحادى السودانى الذى كان يرأسه دريج. وقال زعيم التحالف شريف حرير، وهو أحد الأقرباء الأبعدين لمينى، إنه أعطى مينى ٥ آلاف دولار أمريكى فى عام ٢٠٠١ لكى ينضم إلى المتمردين فى جبل مرة – وفعل نفس الشىء لخاطر تور الخلا[٢٦]. وانضم مينى لجبهة تحرير السودان وعمل كسكرتير لعبد الله أبكر.

وصرح أحد زملائه من قادة جيش تحرير السودان بالحديث التالى عن ترقية مينى بعد وفاة أبكر:

إذا كان عبد الله أبكر لا يزال حيا فإن مينى لم يكن سيصل إلى ما هو عليه الآن. فهو لم يكن

إلا سكرتيرا لعبد الله. ففى الاجتماعات الأولى كان الوحيد الذى يعرف القراءة والكتابة. وكلفناه بتدوين الملاحظات. وكنا ندعوه «السكرتير». وكان كثيرون من المقاتلين الأوائل قد ماتوا فى الهجوم على كتم (آب/ أغسطس ٢٠٠٣). وأصبح مينى مساعد عبد الله أبكر. وكان المقاتلون دائما ما يرونهما معا؛ وظنوا أنه الرجل الثانى. لقد كانوا لا يثقون بالكبار، ذوى الخبرة. فقد كانوا يظنون أن المفكرين سيخذلونهم. وأقنع مينى عبد الله والمقاتلين بأن المفكرين سيأخذون مكانهم. وعندما قتل الله أبكر، لم يثق المقاتلون بأحد سوى مينى. فتولى كل السلطة[٢٧].

ما هو جيش تحرير السودان

جيش تحرير السودان عبارة عن خليط من قوات الدفاع الذاتى والمساليت ومقاتلين من الزغاوة، ومحاربين قدامى من حروب حكومتى الخرطوم ونجامينا، ومفكرين شبان، ونشطاء. وكان العديد من قادته يشغلون درجات متواضعة فى المجتمع السودانى كمدرسين وفنيين وتجار وموظفين صغار وشرطة وضباط صف. وكما يوضح فلينت ودى وال فإن سخطا مشتركا ضد الحكومة هو الذى جمع هذه الخيوط المتباينة معا، ولم تكن هناك أرضية مشتركة كبيرة بينهم خلاف هويتهم الدرافورية المشتركة.

وكان جيش تحرير السودان لديه قليل من الخبرة العسكرية خلاف ذلك الذى تأتى له من الجنود السابقين من القوات التشادية والسودانية (وبعض الدارفوريين الذين عملوا فى الجيش الشعبى لتحرير السودان)، وكانت خبرته السياسية أقل من خبرته العسكرية. وكان من شأن نجاحات عام ٢٠٠٣ أن أسفرت عن تدفق من المجندين التواقين والآمال العريضة، وكل ذلك كان من الصعب استيعابه وتسييره. وكان كثير من القادة انتهازيين اجتمعوا على أساس ما وحد بينهم (فى اللحظة الراهنة)، وقلما كان هناك نقاش لما كان يفرق بينهم (Flint and de waal, 2005 ، ص ٨٤–٨٥).

ومنذ البداية، كانت للزغاوة شبكات شراء خاصة بهم، كانت تتفوق على كل ما لدى غيرهم. فبين الزغاوة هناك تجار أغنياء وجيدو التنظيم فى السودان وخارجه على حد سواء، لاسيما فى تشاد وليبيا. ونتيجة لذلك كان لدى القادة من الزغاوة قدر أكبر من الأموال والمركبات والأسلحة وأجهزة الهواتف المحمولة المتصلة بالأقمار الصناعية. كما أن دار الزغاوة كانت أفضل موقعا لتوصيل شحنات الأسلحة من منطقة جبل مرة التى كانت محاطة بالقوات الحكومية. وكان القادة من الزغاوة يحتفظون بأغلب الأسلحة ويهمشون الضباط المنتمين للفور حائلين دون اتصالهم

برؤسائهم فى جل مرة[٢٨].

ومن جراء ذلك اتسم جيش تحرير السودان بهوية زغاوية قوية، إلا أن هذا يطمس حقيقة أن كثيرا من المقاتلين من غير الزغاوة كانوا موجودين بين صفوفه: فمثلا، المساليت فى جريدة وجوغاتة (جنوب دارفورر) وعلى الحدود التشادية فى غرب دارفور؛ والتنجور فى منطقة كافود (جنوب شرقى كتم بشمال دارفور) وعين سيرو (شمال شرقى كتم)؛ وميمة فى دار السلام (شرقى دارفور)؛ وبيرتى فى كلكل وخيربان (شمالى شرقى دارفور)؛ وكذلك فى حسكنيته (شرقى دارفور)؛ وكذلك بالطبع، الفور فى جبل مرة. وكان ذلك جزءا من جهد متعمد لإضفاء جاذبية على جيش تحرير السودان باعتباره أنه لعموم دارفور[٢٩].

التحالف الصعب بين الزغاوة والفور

تتسم، العلاقة فى صميم جيش تحرير السودان بالتحالف المستبعد وغير المستقر بين الفور والزغاوة. وفى حين أن العلاقة تبدو طبيعية بين الفور والمساليت – وهما مجتمعان زراعيان، ولهما هياكل سياسية تتسم إلى حد كبير بالهرمية– فإن تلك التى بين الزغاوة والفور هى أدعى للدهشة. وقد أطلق عليها أحد زعماء الزغاوة اسم «التحالف الظرفى»(Tubiana, 2005 ، ص ١٧٩). وفى جبل مرة كانت الاختلافات بين الزغاوة والفور واضحة سلفا فى عام ٢٠٠٢. فبعض المفكرين والزعماء التقلديين كانوا ينظرون إلى الزغاوة على أنهم مهيجو دهماء، وكانوا يشجعون حبس الأغذية والدعم عنهم. وتيرما وكثيرا من ذلك قرر القائد الزغاوى عبد الله أبكر العودة إلى دار الزغاوة والقيام بعمليات من هناك[٣٠]. واشتكى الفور أيضا من أعمال اغتصاب وقتل، لاسيما قتل الشرطى يوسف يحيى وهو من روكيرو على أيدى مقاتلين من الزغاوة فى جبل مرة[٣١].

واستمرت التوترات تتصاعد، وفى أوائل عام ٢٠٠٤ رفض مينى إرسال تعزيزات إلى عبد الواحد الذى حاصرته القوات الحكومية فى جنوب غربى جبل مرة. وقام الجيش الشعبى لتحرير السودان، بمساعدة من إريتريا بإجلاء عبد الواحد جوا، إلى نيروبى أولا ثم إلى أسمرا (Flint and de waal, 2005 ، ص ٦٨). وبعد أن أصبح مغتربا وبعيدا عن الخطوط الأمامية، بدأ يفقد نفوذه.

وفى أواسط عام ٢٠٠٤، اندلع قتال بين الزغاوة والفور فى جبل مرة، مسفرا عن «عشرات من القتلى» (Flint and de waal, 2005، ص٨٦). وكما جاء أعلاه، كان المقاتلون من الزغاوة قد فروا من الهجمات الحكومية شنت عليهم فى أواخر عام ٢٠٠٣ وأوائل ٢٠٠٤ بالتماس الملاذ والحصول عليه فى شرقى جبل مرة. غير أن الزغاوة، بقيادة يحيى حسن النيل، أخذوا يتصرفون بعدوانية، فارضين ضرائب على أسواق الفور، والتحرش بالمدنيين وقتلهم، والتنافس على السيطرة

العسكرية[٣٢]. وفيما بعد حاولوا الاستيلاء على مهبط رئيسى للطائرات فى جنوبى جبل مرة، وكان ذلك، افتراضا، لقطع الإمدادات عن قوات عبد الواحد، إلا أنهم منوا بهزيمة.

وكانت السيطرة على جيش تحرير السودان أحد أسباب القتال بين الفور والزغاوة، إلا أن اختلافات أخرى نشأت أيضا بين الجماعتين. وكان أحدها هو العداوة التى نشأت – ولازالت تستمر – بين عبد الواحد ومينى ميناوى. لقد تنافس الاثنان على السلطة على الأرض فى دارفور بين المقاتلين والمجتمعات المحلية، وفى الساحة الخارجية بين الدرافوريين فى الشتات والمجتمع الدولى.

وثمة قضية أخرى مدعاة للانقسام هى الاختلافات المطردة فى النظرة إلى كيفية التعامل مع الخرطوم. فبعد النجاحات الأولية لجيش تحرير السودان ردت الحكومة السودانية بلا رحمة، مستهدفة المجتمعات المحلية للفور والزغاوة والمساليت بهجمات جوية وبتسليح ميليشيات الجنجويد. وكانت مجتمعات الفور هى الأشد تضررا من تلك الهجمات لكونهم الأكثر عددا والأقل تنظيما من الناحية العسكرية. كما أنهم يقيمون أبعد عن الحدود الدولية من الزغاوة – كما أن الحياة كنازح داخلى كثيرا ما تكون أتعس من الحياة كلاجئ. كما أن الفور، بعد سوء معاملة مقاتلين من الزغاوة لمدنيين من عرب البقارة فى جنوب دارفور، خشوا عودة حرب ٧٨–١٩٨٩ التى اجتمعت ضدهم فيها كافة جماعات عرب دارفور الرئيسية. وأخيرا فإن مركز الفور كجماعة بارزة فى درافور أعطتهم ثقلا أكبر لدى الخرطوم (Tubiana, 2005 ، ص ١٧٩) كل ذلك جعل زعماء الفور أكثر ميلا للتفاوض. فى حين أن الزغاوة كانوا أكثر تشددا فى مسألة المحادثات مع الحكومة السودانية. (ولكن من المفارقة أن مينى، الزغاوى، هو الذى وقع على اتفاقية أبوجا فى آيار/ مايو ٢٠٠٦، بينما رفض عبد الواحد، وهو من الفور).

لقد كانت هيمنة الزغاوة على جيش تحرير السودان واضحة، رغم أن كل جماعة كانت تميل بحلول عام ٢٠٠٤ إلى القتال فى منطقتها الأصلية. وكان مينى قد بدأ فرض سيطرته على جيش تحرير السودان عندئذ، وأكمل تلك العملية فى مؤتمر القيادة بحسكنيته فى تشرين الأول/ أكتوبر – تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٥ حيث تم انتخابه زعيما. ولم يحضر عبد الواحد ذلك المؤتمر. وأخفقت محاولة لتحدى قيادة مينى من قبل زعيم محترم من الزغاوة، آدم بخيت، الذى كان قد قاتل مع إدريس ديبى فى أواخر الثمانينيات وقام لاحقا بالتدريب فى العراق؛ فقد أدار مينى المؤتمر من خلال التخويف وإلقاء القبض على المعارضين مثل زعيم الميدوب سليمان مرجان[٣٣]. وقد صورت وكالة رويتر الجو فى حسكنيته بهذا التعليق من أحد الزعماء القبليين: «من الأفضل لعبد الواحد أن يأتى وإلا فأن جيش تحرير السودان سيطرحه جانبا»(Mcdoom, 2005).

وقد أدت محاولة مينى للهيمنة على جيش تحرير السودان إلى مزيد من الانقسامات فى الحركة.

مينى ميناوى، قائد فصيل جيش تحرير السودان الذى وقع اتفاق سلام دارفور فى أبوجا. منطقة المتمردين فى دار الزغاوة، شمال دارفور أيلول/ سبتمبر 2005.©
Jerome Tubiana

فبعد حسكنيته كان هناك رسميا اثنان من جيش تحرير السودان: أحدهما من الفور فى جبل مرة بقيادة عبد الواحد، والآخر من الزغاوة فى شمالى وشرقى وجنوبى دارفور يقوده مينى. وكان من شأن الأساليب الصارمة لهذا الأخير أن زاد أيضا من تقوية المعارضة القائمة بين القادة الآخرين بخلاف عبد الواحد. ففى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، بعد مؤتمر حسكنيته بقليل، اجتمع إصلاحيو جيش تحرير السودان فى كارو بالقرب من بيرمزة[٣٤]، وبدأ جيش تحرير سودان آخر يتشكل. ولاحقا سوف يتحول هذا التحالف الفضفاض المؤلف من قادة شمال – وأغلبهم من الزغاوة المعارضين لمينى– ليصبح ما يعرف بـ(مجموعة–١٩).

قد خرج مينى بفائدة مهمة من حسكنيته. فقد كان المؤتمر الدولى يبحث عن قائد قوى من قواد المتمردين لإجراء مفاوضات مع الحكومة السودانية. ورفضت الأمم المتحدة حضور مؤتمر حسكنيته بسبب تغيب عبد الواحد، إلا أن الولايات المتحدة أرسلت مراقبين. وبعد حسكنيته، قدم الزعيم الليبى معمر القذافى لمينى مركبات جديدة، ملتمسا إقناعه بأن يلتزم بعملية السلام– والأفضل فى ليبيا[٣٥].

مصادر التفرق الاخرى فى جيش تحرير السودان

ساهم عدد من العوامل الأخرى فى التفرق داخل جناحى مينى وعبد الواحد كليهما. أحدهما هو الخلاف، لاسيما ضمن الزغاوة، بين المفكرين والقادة الميدانيين. فكثير من المفكرين هم من الارستقراطية القديمة فى الزغاوة، العائلات القوية التى كانت تسيطر على مشايخ القبائل والقرى وتعلم أبنائها تعليما جيدا يتجاوز كثيرا ما هو متاح لباقى السكان.

فعدم الثقة واضح بين قادة التمرد والشبان وذوى السلطة التقليدية فى مجتمعاتهم المحلية، والذين يعتبرهم هؤلاء القادة الشبان مرتبطين ارتباطا مشينا بالنظام فى الخرطوم. وكان صعود مجموعات الدفاع الذاتى فى التسعينيات قد أضعف سلفا دور شيوخ القرى. وقد أدت محاولات كبار أفراد ما يسمى بالإدارة الأهلية لإخماد التمرد إلى خلق مزيد من السخط.

وحتى اليوم لا يستطيع سوى عدد صغير من كبار الزعماء التقليديين – ممن ينظر إليهم على أنهم «من الشعب» – أن يسافروا بدون مخاطرة إلى المناطق التى يسيطر عليها المتمردون[٣٦] وكان مينى يناوى بالذات عديم الثقة بالسلطات التقليدية.

> *إن الزعماء التقليديين (...) لديهم دور محدد. فالحكومة تعطيهم صفات، إنما بدون سلطة (...). إن الحقيقة هى أن هناك شيئا اسمه الحكومة وشيئا اسمه التمرد. وكلاهما لديهما سلام وفى حالة حرب. والزعماء التقلديون لا رأى لهم فى هذا. أنهم أنفسهم يقرون بذلك*[٣٧].

إن هذا أيضا صراع على السلطة قديم الطراز ففى وقت مبكر من عام ٢٠٠٤، قام رجال مينى بقتل الملك عبد الرحمن على محمدين، الملك التقليدى الزغاوى لدار توير، وهى منطقة مسقط رأس عشيرة مينى[٣٨].

ويتداخل الصراع بين قادة التمرد والزعماء التقليديين مع أشكال أخرى من التوتر. أحدها النزاع بين الأجيال. فأغلب القادة الميدانيين من الشبان – أغلبهم تحت الأربعين وكثير منهم تحت الثلاثين – وفى وقت كتابة هذا التقرير بلغ مينى الرابعة والثلاثين من العمر وعبد الواحد الثامنة والثلاثين. وهم ينظرون إلى النشطاء الأكبر سنا على أنهم متغطرسون وعدوانيون بدرجة غير كافية، مشيرين مثلا إلى إحجام دريج عن مساندة التمرد فى الأيام الاولى.

ويتمثل مصدر آخر للتفرق فى انعدام الثقة، بل والاحتقار، الذى يكنه القادة الميدانيون لنظرائهم السياسيين خارج دارفور. ففى أواخر عام ٢٠٠٥، بعد مؤتمر حسكنتيه بقليل، صرح مينى بهذه الكلمة عندما سئل عن عبد الواحد وشريف حرير ، اللذين كانا يعيشان فى أسمرة فى ذلك الوقت، «من هؤلاء الأشخاص الذين فى أسمرة؟ من يقاتلون؟»[٣٩]. وسيعانى مينى نفس مشكلة عدم الثقة عندما يغادر إلى أسمرة وأبوجا، وبعد اتفاقية سلام دارفور– إلى الخرطوم.

ثالثا: حركة العدل والمساواة قبل محادثات أبوجا

يلاكم فوق وزنه

كانت مجموعة التمرد الدارافورية الأخرى التى برزت فى عام ٢٠٠٣، حركة العدل والمساواة، مختلفة جدا عن جيش تحرير السودان فهى على الأرض كانت أصغر حجما وأقل بروزا: إذ إنها كانت تقاتل بقدر أقل وتسيطر على أراضى أقل. وكانت أول عملية عسكرية للحركة هجوم بالقرب من كبكابية بشمال دارفور فى أوائل شهر آذار/ مارس من عام ٢٠٠٣[٤٠]. وفى ذلك الوقت لم يكن لدى الحركة أكثر من ١٠٠ مقاتل[٤١]. إلا أن الحركة أبدت نضجا سياسيا أكبر مما أبداه جيش تحرير السودان بفضل العناصر السياسية الأكثر خبرة فى صفوفها (Flint and de waal, 2005، ص٩٠). وخلافا لجيش تحرير السودان، أقامت حركة العدل والمساواة هيكلا سياسيا، من بينه «مؤتمر» أو «جمعية تأسيسية» (Flint and de waal, 2005 ، ص٩٣).

وأبدت الحركة أيضا، قدرة أكبر على الاتصال والتخاطب. ففى وقت مبكر من عام ٢٠٠٣ أصدرت الحركة بيانا رسميا بالأهداف والمبادئ من خمس نقاط يدعو إلى تغييرات سياسية ودستورية شاملة(Flint and de waal, 2005 ، ص ٩٣).

وكان مما ضمن تغطية إعلامية قوية تواجد الحركة على الحدود مع تشاد– فى تبنه، إحدى النقاط القليلة لدخول الصحفيين والعاملين فى مجال حقوق الإنسان بدون تأشيرة دخول سودانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين فى دارفور. ومنذ عام ٢٠٠٣ كانت مهارات الحركة فى السياسة والاتصالات تتيح لها أن تلاكم جيدا فوق وزنها العسكرى.

إلا أنها حركة محيرة وأحيانا متناقضة. فهى لديها جذور واضحة فى فرع الترابى من الجبهة الإسلامية القومية، وإن كان قادتها يدينون الآن تراث الترابى. وهى تزعم أن لها جدول أعمال لإصلاح جذرى لكل السودان – يتمثل أساسا فى تغيير النظام من الداخل – إلا أن قاعدتها هى نفسها ضيقة، عبارة من مجموعة فرعية من الزغاوة، وهى قبيلة كوبى، تقيم على جانبى الحدود وأعدادها فى دارفور محدودة. وتخلق هاتان الناحيتان كلتاهما مشاكل لعلاقات الحركة بجيش تحرير السودان.

الصلة بالترابى

كان العديد من زعماء الحركة الأصليين بدءا من الدكتور خليل إبراهيم، رئيس الحركة، مرتبطين منذ وقت طويل بفرع الترابى من الجبهة الإسلامية القومية. ويتبع خليل فرع كوبى من الزغاوة وينتمى إلى عشيرة أنقو فرع قيلة مثل سلطان تينة السودانية. وهو طبيب درس فى السودان الأوسط ولاحقا فى هولندا. وفى أوائل الثمانينيات، بجامعة الجزيرة، كان من زعماء حركة الطلاب الإسلاميين، الاتجاه الإسلامى، التى يشرف عليها الإخوان المسلمون السودانيون[٤٢]. (فيما بعد أعاد الإخوان تسمية أنفسهم الجبهة الإسلامية القومية تخلصا من ارتباطهم غير المحمود سياسيا بالنميرى). وبعد استيلاء الجبهة الإسلامية القومية على السلطة فى عام ١٩٨٩ تم تعيين خليل فى عدد من المناصب فى نظام الحكم الجديد. وفى التسعينيات أمضى أربعة أشهر كطبيب فى قوات الدفاع الشعبى. وفيما بعد كان وزير دولة فى ولاية شمال دارفور وولاية النيل الأزرق. ثم عمل لاحقا كمستشار للحاكم من قبل الحكومة السودانية فى جوبا [٤٣] (Flint and de waal, 2005، ص ٩١).

وفى الفترة ٩٣–١٩٩٤ بدأ خليل يجتمع سرا بمسئولين آخرين فى الجبهة الإسلامية القومية لاستكشاف كيف يمكن إصلاح الحزب من الداخل! وكانت هذه بداية حركة العدل والمساواة. وبحلول أواخر التسعينيات بدأ خليل ينأى بنفسه عن النظام. وقد يكون ذلك رد فعل للتوترات الداخلية فى الجبهة الإسلامية القومية بين الترابى والرئيس عمر البشير، أو لتزايد سيطرة الرئيس البشير على الحكم. ويرى البعض أن حرب حركة العدل والمساواة ضد حزب المؤتمر الوطنى، حزب الرئيس البشير ونائبه على عثمان طه، هى فى الواقع حرب أهلية داخل الحركة الإسلامية السودانية.

وفى عام ٢٠٠٠، أطلق خليل وزملاؤه من المنشقين مشروعا لتوثيق تهميش دارفور والدارفوريين، فكان «الكتاب الأسود» ومنذ ذلك الحين،خلصوا إلى أن الطريقة الوحيدة لإحداث تغيير هى بالقوة من الخارج (Flint and de waal, 2005، ص ٩٣). وفى عام ٢٠٠١ أصبح خليل خصما مكشوفا للنظام وأعلن رسميا وجود حركة العدل والمساواة بعد أن ذهب إلى أوروبا للحصول على درجة علمية أعلى.

أما الترابيون الآخرون فى الحركة فهم[٤٤]:

- بحر إدريس أبو قردة، نائب رئيس الحركة وأمينها العام، وهو من الزغاوة فرع كوبى من عشيرة بورسو. وهو رجل أعمال وكان ناشطا أولا فى الجبهة الإسلامية القومية ثم فى حزب المؤتمر الشعبى، وهو حزب الترابى بعد الجبهة الإسلامية القومية.

- أبو بكر حامد نور عبد الرحمن فرتى، المستشار السياسى للحركة المسئول عن العلاقات الدولية. وهو من الزغاوة فرع كوبى من عشيرة أنقو فرع قيلة، وبالتالى من أقرباء سلطان تينة السودانية. وهو رجل أعمال متخرج كمهندس زراعى، وقد ترك حزب المؤتمر الشعبى لينضم إلى حركة العدل والمساواة فى عام ٢٠٠١.

- إبراهيم يحيى، وهو رئيس الجمعية التأسيسية لحركة العدل والمساواة، وهو من قبيلة المساليت وكان واليا لولاية غرب دارفور من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠، وهى فترة شهدت أعمال عنف كبرى ضد مجتمعات المساليت. وكان عضوا فى حزب المؤتمر الشعبى حتى ٢٠٠٤، إلا أنه عاد فى حزيران/يونيو ٢٠٠٧ إلى جانب الحكومة (حزب المؤتمر الوطنى).

- تاج الدين نيام، مسئول الشئون السياسية وكان نائب المفاوض الرئيسى فى أبوجا، كما أنه منسق للشئون الإنسانية. وينتمى إلى فرع كوبى من الزغاوة وقد ساند الإخوان المسلمين السودانيين فى الثمانينيات.

- محمود بشر، وهو ممثل الحركة فى لجنة وقف إطلاق النار فى الفاشر. وينتمى إلى فرع كوبى من الزغاوة وعضو فى مجلس تشريعى (برلمان) ولاية غرب دارفور.

وقد أعلن كثيرون من زعماء الحركة تبرؤهم من حزب المؤتمر الشعبى[٤٥]، إلا أن هناك شبهات بأن ارتباطهم الإسلامى مستمر[٤٦] بشمال دارفور، ويتولى منذ زمن بعيد إدارة الشئون المالية للجبهة الإسلامية القومية، ويعتبر أحد أكبر معاونى الترابى. ويقول كثيرون إنه اختلس مبالغ كبيرة من المال من صندوق مقام لبناء طريق الإنقاذ الغربى، وهو طريق معبد صالح للعمل فى كل الفصول يمتد من دارفور إلى وادى النيل[٤٧]. ولم يتم بناء الطريق أبدا وهو يظل رمزا مميزا لتهميش دارفور. وقد رفض على الحاج الانضمام إلى حركة العدل والمساواة، إلا أنه ربط نفسه فى عام ٢٠٠١ بخليل فى حركة سياسية لم تدم طويلا كانت تزعم أنها تمثل الأغلبية المهمشة فى السودان (Flint de waal, 2005، ص ٩٠)[٤٨].

ويقول البعض إنه «رجل المال» الرئيسى لحركة العدل والمساواة. إلا أن مصادر أخرى تزعم أن العلاقات انقطعت فى أوائل ٢٠٠٥[٤٩].

وتعتبر الصلة بالترابى وتوجهه الإسلامى قضية شائكة لحركة العدل والمساواة. وسواء كانت حقيقة أم تصورا فإنها تظل مصدر انزعاج عميق لكثير من الدارفوريين، لاسيما الأنصار القدامى لحزب الأمة الذين لا يمكن أن يغتفروا للترابى قلبه لحكومة الصادق المهدى فى عام ١٩٨٩. وترتب على ذلك أن النفور من حركة العدل والمساواة أمر مقبول فى كثير من الأحيان، حتى بين الأشخاص

الذين كانوا لولا ذلك الارتباط سيجتذبهم خطاب الحركة عن اللامركزية والإصلاح الوطنى[٥٠].

يرى بعض المراقبين أن السياسيين الدارفوريين الذين انضموا إلى الجبهة الإسلامية القومية فعلوا ذلك للضرورة وليس اقتناعا (Flint de waal, 2005، ص ٩٠). ومع أن ذلك قد يصدق على البعض، فإنه لا يصدق على الكل. فالكثيرون كانوا يعتقدون صادقين أن الإسلام يقدم حلا لمشاكل دارفور وكان خليل من بين هؤلاء، وفقا لعدة مصادر. ولا يعنى ذلك أن خيبة أمله اللاحقة فى الجبهة الإسلامية القومية وحزب المؤتمر الشعبى لم تكن صادقة بنفس القدر. إلا أنه قد يوضح تناقض برنامج عمل الحركة فيما يتعلق بفصل الدين والسياسة(Flint de waal,2005، ص ١٨٠). ففى كثير من الأحيان، أعلنت الحركة أنه فى حين أن الشريعة ينبغى ألا تفرض على الشعوب غير الإسلامية فإن المسلمين ينبغى أن يكون لهم الحق فى اختيارها.

السياسة المرتبطة بالعرق

تتمثل السمة المحورية الأخرى لحركة العدل والمساواة فى قاعدتها القبلية الضيقة للغاية: فأغلب قادة الحركة، ومنهم خليل، ينتمون إلى فرع كوبى من الزغاوة، من تينة على الحدود السودانية التشادية(انظر الحاشية ٨ فى نهاية التقرير للاطلاع على نقاش للقوى المحركة فى الزغاوة)[٥١]. وكما جاء أعلاه فإن وجود كوبى على الحدود أتاح لحركة العدل والمساواة قدرا من التعرض للإعلام الدولى يتجاوز قوتها العسكرية، إلا أن ذلك وضع ثلاثة تحديات أمام الحركة.

فأولا، أصبح خليل ينظر إليه بصورة متزايدة على أنه زعيم زغاوى أكثر منه دارفورى. ومن جراء ذلك كان عليه أن يتعامل مع الحركة الارتجاعية العنيفة عبر دارفور التى نجمت عن سياسة القبضة الحديدية للزغاوة أثناء التمرد، ومع رد الفعل السلبى لتوقيع مينى على الاتفاقية فى آيار/ مايو ٢٠٠٦.

وثانيا، فعلى الرغم من أن حركة العدل والمساواة نجحت بصورة متزايدة فى تجنيد كوادر من غير الإسلاميين، تظل الحركة متسمة بطابع قبيلة كوبى، وثمة كثيرون ينضمون إلى الحركة بسبب صلة النسب أكثر منه بسبب برنامجها السياسى(Tubiana, 2005، ص ١٨٠).

أما الزغاوة الآخرون، لاسيما أفراد قبيلة وقى المهيمنين على جيش تحرير السودان، فهم عديمو الثقة بكوبى. ومما يقوض قدرة حركة العدل والمساواة أكثر على إقامة وجود واسع على الأرض حقيقة أن هناك أعدادا من كوبى فى تشاد أكبر مما فى السودان.

وثالثا، واجهت الحركة صعوبة حتى فى بناء اتفاق للرأى بين أفراد قبيلة كوبى نفسها. فخلفاء

سلطان تينة السودانية الراحل داوسة، بمن فيهم ابنه السلطان الحالى منصور، يفضلون صفقة مع الخرطوم إلا أن أبناء إخوة السلطان داوسة المتنافسين للسيطرة على المشيخة يميلون إلى موالاة حركة العدل والمساواة.

برنامج وطنى

بالرغم من ضيق القاعدة الحالية لحركة العدل والمساواة فإن لدى الحركة برنامج وطنى أوضح مما لدى جيش تحرير السودان وهذا ما شجعها على الامتداد عبر الخطوط العرقية فى دارفور. فقد سعى خليل إلى اجتذاب كل من العرب وغير العرب إلى حركته، وكان لمسعاه درجات متباينة من النجاح. ففى غرب كردوفان أقامت الحركة صلات وثيقة مع حركة تنتمى لقبيلة المسيرية التابعة للبقارة، هى حركة «شهامة»، وقامت بتجنيد عرب محليين ناقمين على الحكومة السودانية وعلى اتفاقية السلام الشاملة مع الجيش الشعبى لتحرير السودان فى عام ٢٠٠٥(Tubiana, 2005، ص ١٨٠).

ويعتبر مدى الرؤية الأوسع لحركة العدل والمساواة محصلة أيضا لأصول الحركة: إذ إن هدف الحركة فى أواخر التسعينيات كان إصلاح الجبهة الإسلامية القومية لكل السودان، وليس لدارفور فحسب. فمنذ أن حملت السلاح ضد الحكومة السودانية، تبنت الحركة مواقف تدل على نطاق طموحاتها. فهى، مثلا، رفضت اتفاقية السلام الشاملة، محتجة بأن الاتفاقية سمحت لحزب المؤتمر الوطنى بأن يواصل قبضته على السلطة ولم يفعل شيئا لمعالجة المناطق المهمشة الأخرى من السودان، مثل دارفور والشرق وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، التى حصلت على قليل أولا شىء من الفوائد من نيفاشا (Flint and de waal, 2005، ص ٩٢). وفى الواقع فإن الحركة، بتشجيع ومساعدة من إريتريا، أرست وجودا مسلحا فى مناطق البجا بشرق السودان (انظر ص ....).

وقد شذ خليل عن قاعدته بأن سمى أشخاصا من غير الزغاوة لمناصب عليا فى الحركة. إلا أن كثيرا ممن خطبت الحركة ودهم فى أشد المناطق تهميشا لا يزالون مرتابون منها. وقد صرح أحد مسئولى الحركة الشعبية لتحرير السودان السابقين من النوبة قائلا «إن المناصب شىء واحد، ولكن من هم صناع القرار؟ أين تكمن السلطة حقا؟ هذا هو السؤال»[٥٢].

العلاقات بين الحركة وجيش تحرير السودان

لقد قاتلت حركة العدل والمساواة إلى جانب جيش تحرير السودان فى عدد من المناسبات، لاسيما فى الهجوم على الفاشر فى نيسان/ أبريل ٢٠٠٣. إلا أنهما تقاتلا أيضا فى مناطق جريدة وجوغانة

جنوب نيالا، وفى مهاجرية، شمال نيالا، عندما هاجمت قوات مينى حركة العدل والمساواة فى آيار/ مايو ٢٠٠٥، مجبرة إياها على التراجع.

وتبرز الاشتباكات فى جريدة اختلاف مفاهيم مجموعتى التمرد. فوفقا لما صرح به زعماء محليون من جريدة، وهى أحد جيوب المساليت فى جنوب دارفور، كانت الحركة تحاول استمالة أناس محليين، وكانت أعدادهم محدودة، ولم يضايقوا الأهالى. وعندما طلبت السلطات التقليدية من الحركة مغادرة البلدة خوفا من أن تسبب وجودها حدوث هجمات جوية حكومية، التزمت الحركة بذلك الطلب. أما جيش تحرير السودان فقد تصرف أفراده على نحو مختلف، وفقا لما صرحت به نفس المصادر. فقد كانوا أكثر عددا، وكانوا عدوانيين تجاه الأهالى، وقاموا بتجنيد شبان محليين قسرا. واستبدلوا بالسلطات المحلية أشخاصا منهم (وهو ما لم تفعله حركة العدل والمساواة) ولم يستجيبوا للطلبات الداعية لمغادرة البلدة ضمانا لسلامة سكانها[٥٣].

وقامت المجموعتان فى تموز/ يوليو ٢٠٠٥ بمحاولة للتقارب. وكانت مسألة توحيد حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان مطروحة على المائدة منذ البدء. وقد رفضها جيش تحرير السودان منذ البداية متعللا بأن موقف الحركة المبهم بشأن الدين هو المشكلة. وتعثر التقارب أيضا بسبب عدد من النقاط الأخرى، إحداها هى المنافسة بين قبيلتى واقى وكوبى الزغاوتيين، ومخاوف القادة الشبان لجيش تحرير السودان من أن السياسيين الأكثر خبرة فى حركة العدل والمساواة قد يجعلونهم كما مهلا. ويكن كثير من كوادر جيش تحرير السودان مشاعر قوية مناوئة للجبهة الإسلامية القومية ومرتابون من صلات حركة العدل والمساواة بالترابى.

وكان أحد أعلى دعاة إدماج الحركتين صوتا هو سليمان جاموس، وهو زغاوى فرع وقى كان منسق الشئون الإنسانية فى جيش تحرير السودان. وكان هو أيضا يتحرك فى دوائر الترابى، إلا أنه كان ينتقص من أهمية صلات حركة العدل والمساواة بالترابى قائلا «إن حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان لديهما بعض الاختلافات ولكن لديهما هدف واحد. وينبغى أن نتقارب فى المحادثات المقبلة (فى أبوجا). يقولون إن دكتور خليل ترابى؛ ولكنه الآن زغاوى أكثر من ترابى»[٥٤].

رابعا أساليب جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة

الأساليب العسكرية

تعكس الأساليب العسكرية لجماعات التمرد فى دارفور تلك التى كانت تستعملها قوات ديبى من الزغاوة لهزيمة حكومة حسين حبرى التشادية فى سنة ١٩٩٠. فهذه الجماعات تعتمد على وحدات صغيرة منظمة بصورة فضفاضة إنما سريعة الحركة مؤلفة من عربات نصف نقل ذات دفع رباعى مسلحة بمدافع رشاشة ثقيلة. وتشكل عربات نصف النقل من طراز تويوتا هايلوكس المكون الأساسى للقوة القتالية لدى جيش تحرير السودان – وهى العملة الرئيسية للدعم العسكرى والسياسى فى دارفور. وتعتمد أهمية قائد ما على عدد المركبات التى «يملكها»، ويقاس نجاح عملية ما بعدد المركبات التى يتم الاستيلاء عليها أو فقدانها.

وتحمل كل مركبة مكونا مؤلفا من ١٠–٢٠ مقاتلا. ويقوم المتمردون بهجمات «اضرب واهرب» لزعزعة معنويات القوات الحكومية والحصول على وقود وأسلحة وذخيرة ونقود. ونموذجيا، لا يقوم جيش تحرير السودان بالاستيلاء على أراضى، إلا أنه يحرم القوات الحكومية من سبل الوصول إلى مناطق بمهاجمة المسئولين وقطع الطرق والتحكم فى تدفق التجارة.

الدعم الشعبى

فى أيام التمرد الأولى كان من الصعب قياس مستواه من الدعم الشعبى.وكانت مطالبة جيش تحرير السودان المتمثلة فى إنهاء إهمال الحكومة لدارفور تلقى شعبية بالغة، بما فى ذلك بين عرب دارفور. وقد ساندت المجتمعات المحلية المتمردين بالأغذية والمأوى والمعلومات – لاسيما فى تلك المناطق التى هاجمتها القوات الحكومية وعملاؤها العرب فى أواخر الثمانينيات والتسعينيات وساهم التجار وغيرهم من المواطنين الميسورى الحال بالمال والمواد. وانضم لجيش تحرير السودان كثير من الشبان المحليين، لاسيما بعد الانتصارات الباهرة فى النصف الأول من عام ٢٠٠٣.

وفى الوقت نفسه، كان بمقدور المرء أن يلاحظ تناقضا واضحا تجاه فكرة التمرد المسلح كسبيل للتغيير. فالبحث الميدانى الذى أجراه أحد المؤلفين فى شمال وجنوب دارفور فى آيار/ مايو وحزيران/ يونيو ٢٠٠٤، وجد أن:

. . . أغلب شعب دارفور ممن تم استجوابهم (بغرض البحث)، أغنياء وفقراء، وعرب وأفارقة ، ضحايا وغير ضحايا– وأغلبهم مؤيدون لأجندة التغيير لدى المتمردين– أعلنوا معارضتهم للتمرد المسلح وفى الوقت نفسه اعتقادهم بأن العنف الراهن تصاعد ردا على التمرد (وهو ما لا يعنى، بالطبع، ، القول بأنهم كانوا يبررون العنف) (Tanner, 2005 ، ص١٣).

وبحلول النصف الثانى من عام ٢٠٠٦، بعد اتفاقية سلام دارفور، كان الوضع مختلفا جدا. فقد كان الناس جد تواقين للأمن وفرصة للعودة، إلا أنهم كانوا يعتقدون أن المتمردين فقط كان بمقدورهم تحقيق ذلك. وكان الدعم الشعبى لغير الموقعين أقوى، وإن كان المرء لا يزال يسمع من حين لآخر انتقادا لهم. «نحن الآباء نريد اتفاق سلام. إن المتمردين يأتون ليأخذوا أولادنا. إنهم يتحدثون إليهم سرا ويقولون لهم «عندما ننتصر ستكون لديكم وظيفة، رتبة فى الجيش السودانى». ونحن الآباء لا نتفق معهم. إننا لا نثق بهم»[٥٥].

بيد أن هذه التصريحات كانت نادرة. فعلى ما يبدو كان الناس يعتقدون عندئذ اعتقادا أرسخ مما كان منذ سنتين أو ثلاث بأن المقاومة المسلحة هى الحل الوحيد. لقد دلت عشرات من الأحاديث التى أجريت بين آيار/ مايو وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ مع مواطنين عاديين – نازحين وسواهم– عبر المناطق التى تسيطر عليها الحكومة السودانية من دارفور على أن التأييد للمتمردين قد تعزز، أكثر من أى يكون قد ذوى، إزاء وحشية القمع الحكومى. وبصورة أخص، تتمتع «مجموعة–١٩» (انظر ص ٤٨) بدعم شعبى صادق، وهو انعكاس لما يبدو أنه انشغال بالها بحقوق الإنسان وسبل وصول المساعدات الإنسانية واحتياجات السكان المدنيين.

وكان نفس النمط جليا بين الدارفوريين المتعلمين. ففى السنوات الأولى – ٢٠٠٢و٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٤– كان كثير من المفكرين يشكون فى حكمة حمل السلاح ضد الحكومة محتجين، بأن رد فعل الخرطوم قابل جدا للتنبؤ به، وأنه يمكن تفاديه وأن العنف قد ألقى بدارفور عدة عقود إلى الوراء. وكان من هذا الموقف نموذجيا مهندس شاب من الزغاوة شديد الانتقاد للخرطوم ومتعاطف مع أهداف المتمردين. وقد أوضح فى عام ٢٠٠٤ أن أصدقاء فى جبهة تحرير دارفور – جيش تحرير السودان قد اتصلوا به فى عام ٢٠٠٢ طالبين منه الانضمام للكفاح. وفى ذلك الوقت لم يكن يؤمن بجدية ما يقومون به ولا بأن التمرد المسلح كان أمرا حكيما. ولكنه قال فى عام ٢٠٠٤ إنه ندم على قراره بالبقاء بمعزل[٥٦]. وبحلول أواخر عام ٢٠٠٦ كان من اللافت للنظر سماع المفكرين الدارفوريين، الذين كانوا قد أدانوا فى عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ فكرة حمل السلاح، يقولون إنهم، على الرغم من خيبة أملهم بسبب مآخذ مجموعات التمرد، يعتقدون بأن التمرد المسلح هو الحل الوحيد لمشاكل دارفور[٥٧].

والآن بحلول منتصف عام ٢٠٠٧ يبدو أن هناك تغييرا آخر. فبعد النجاحات العسكرية التى أحرزتها فى الفترة من حزيران/ يونيو إلى تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٦، انقسمت الفصائل غير الموقعة على نفسها، وأحيانا تقاتلت فيما بينها. ويبدو أن كثيرا من الدارفوريين هم الآن أقل تفاؤلا بشأن احتمالات انتصارات المتمردين فى المستقبل، بل إن البعض يلوم هذه الفصائل على بعض الانتهاكات والمعاناة التى لازال السكان المدنيون يتحملونها.

خامسا: أبوجا وأفول نجم أحد قادة «جيش تحرير السودان» مينى ميناوى

اتفاق سلام دارفور

عقب سبع جولات من المفاوضات فى أبوجا، قامت شخصيتان بتوقيع اتفاق سلام دارفور فى ٥ آيار/ مايو ٢٠٠٦: مجذوب الخليفة نيابة عن حكومة الوحدة الوطنية فى الخرطوم التى يسيطر عليها حزب المؤتمر الوطنى؛ ومينى ميناوى، زعيم جناح الزغاوة «بجيش تحرير السودان» – وهو وصف غير مرض، لأن الكثير من أبناء الزغاوة قاموا بالفعل بسحب تأييدهم له. وأختار القائدان الرئيسيان الآخران للمتمردين ألا يوقعا وهما: عبد الواحد، رئيس «جناح الفور» فى «جيش تحرير السودان» وممثل أكبر جماعة عرقية فى دارفور، والدكتور خليل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة. ويمثل مينى ميناوى، الزعيم المتمرد الوحيد الموقع، ما يقل عن ١٠ فى المائة من سكان دارفور.

وكانت عملية السلام أبعد ما تكون عن الجيدة. فقد جرت الجولات الأربع أو الخمس الأولى فى ظل استمرار حكومة السودان فى ارتكاب فظائع وحشة وعمليات قتالية، بلغت ذروتها فى الهجوم الذى شنته فى ولاية لابادو فى أواخر عام ٢٠٠٤. وكان قادة المتمردين، المفتقرين للخبرة وغير المنظمين، مفاوضين دون المستوى المطلوب. وكان وسطاء الاتحاد الأفريقى يفتقرون أيضا للخبرة. ولم يكن بوسع الأوروبيين فى خاتمة المطاف التأثير فى العملية، فى حين كان المفاوضون الأمريكيون مشتتى الذهن وصارمين[٥٨].

والواقع هو أنه بحلول آيار/ مايو ٢٠٠٦ وصلت العلاقات بين جناحى «جيش تحرير السودان» – وبين عبد الواحد ومينى – إلى مستوى متدهور بشدة لدرجة أنه لو وقع أحدهما، كان الأرجح أن الآخر لن يوقع – وكان المفاوضون يعتقدون على مدى وقت طويل أن عبد الواحد، الذى ينظر إليه باعتباره مؤيد للمصالحة – وهو الذى سيوقع. ومع اقتراب موعد المهلة الأخيرة للاتحاد الأفريقى وتزايد ضغط الولايات المتحدة على الأطراف المعنية، وقع انقلاب فى المواقف فى الدقيقة الأخيرة: إذ وقع مينى ولم يوقع عبد الواحد.

وتغير المشهد السياسى فى دارفور بين عشية وضحاها، مما أسفر مباشرة عن حدوث انقسام فى الصفوف بين الجماعات الموقعة وغير الموقعة.

قائد «جيش تحرير السودان» – مينى: السقوط من القمة إلى غياهب النسيان

حينما وقع مينى على اتفاق سلام دارفور، أصبح مساعدا أول للرئيس السودانى، وغدا – نظريا – رابع أكبر مسئول تنفيذى فى الحكومة السودانية. وربما كان يتوقع، عقب أبوجا، أن تؤدى الضغوط الدولية العاجلة الرامية إلى إحلال السلام إلى إنضواء أعدائه الداخليين تحت لوائه. وحتى لو وقع تحت ضغط وربما تهديد الولايات المتحدة، فربما ظل يأمل فى الحصول على تأييد شعبى من أهالى دارفور والقادة الميدانيين. ولكن آماله ذهبت أدراج الرياح. فبحلول وقت كتابة هذا التقرير، كان مينى قد فقد معظم المزايا التى كان يتمتع بها حينما خاض الجولة الأخيرة من المفاوضات، بما فى ذلك القادة والمقاتلون والمركبات، وعمليا جميع الأراضى التى كان يسيطر عليها وجميع صور الشعبية التى كان يتمتع بها ذات يوم.

القوات المنشقة: ومن حزيران / يونيه – أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦، انضمت أعداد غفيرة من قوات مينى إلى صفوف الجماعات غير الموقع فى حين ذهب الآخرون ببساطة إلى ديارهم.

وفى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، قدرت مصادر تشادية أن مينى ورئيس أركانه، جمعة محمد حجار، لديهما بضع مئات من الرجال وأكثر من ٢٠ مركبة تحت قيادتهما[٥٩]. وفى أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر، أصبحت الفوضى التى تسود صفوف قوات مينى مادة للحديث اليومى فى دارفور:

- وفى أيلول / سبتمبر، فى بلدة كوتوم الخاضعة لسيطرة الحكومة السودانية، بشمال دارفور، وردت أنباء عن الدفع بمجموعة من ثلاث إلى أربع مركبات تابعة لقائد جيش تحرير السودان– مينى شمالا إلى خطوط المتمردين غير الموقعين[٦٠]. ووردت أنباء من «وداع» بشرقى دارفور عن أن سبع مركبات تابعة لمينى انشقت بمن عليها من جنود وانضمت إلى قوات المتمردين غير الموقعين[٦١].

- وفى جريدة، بجنوبى دارفور، وردت أقاويل عن أن قائد من المساليت تابع لمينى يدعى صديق يزداد سخطا لعدم رغبة الجماعة فى حماية المساليت من الهجمات المتزايدة للجنجويد. وعقب هطول الأمطار، قال السكان المحليون إنه غادر مع عدة مركبات صوب منطقة «قوز غربى»، غرب بورام بجنوبى دارفور، وشرع فى شن عدة غارات صغيرة النطاق على قوات الحكومة السودانية [٦٢] وباعتباره حادثا فرديا، قد يبدو هذا ضئيل الأهمية، ومع ذلك فهو مهم: فعدم قدرة أو عدم رغبة قوات قائد جيش تحرير السودان مينى فى الدفاع عن أهالى دارفور لمواجهة أى هجوم ضدهم جريمة لا تغتفر بصفة خاصة فى المناطق غير المنتمية للزغاوة مثل الجريدة.

متمردو جيش تحرير السودان، شانجال توباى، شمال دارفور أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.© Jerome Tubiana

- وفى نيالا، فى أيلول / سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر، قال قائد تابع لمينى أن المقاتلين التابعين له يغادرون البلدة كل ليلة، سواء للانضمام للمتمردين الآخرين أو للعودة إلى ديارهم، نظرا لعدم رضاهم عن طريقة تنفيذ اتفاق سلام دارفور. كما عبر عن استنكاره وسخطه العميقين إزاء ما أسفر عنه اتفاق أبوجا(٦٣).

- كما فقد مينى رجال وعتاد فى الصدامات المتكررة التى جرت فى حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو عام ٢٠٠٦ مع المتمردين غير الموقعين، ولاسيما فى كورما وكافود وسياح وكولكول وغيرها من الأماكن فى دار الزغاوة. وذكرت روايات تفيد بأن قوات المتمردين غير الموقعين أسرت ما يناهز ٤٠ مركبة(٦٤). وصرح قادة «المجموعة –١٩» بأنهم اسروا ما يتراوح بين ١٥ أو ٢٠ صاروخ سام –٩، مدعين بأن هذا الطراز كان يستخدم لإسقاط طائرات الحكومة السودانية من طراز أنتونوف بالقرب من «سياح» فى آب/ أغسطس ٢٠٠٦(٦٥).

وفى تشرين الثانى/ نوفمبر – كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، واصل مينى فقد سيطرته على قادته ورجاله. وانضم بعضهم إلى «جبهة الخلاص الوطنى»، وهو ائتلاف غير موقع، يتسم بالتفكك، ظهر على الساحة فى حزيران/ يونيو ٢٠٠٦. وهناك آخرون فى جنوب دارفور «لا

يتلقون أوامر سوى من أنفسهم»، وفقا لما أوردته وكالة إغاثة دولية عن قوات «جيش تحرير السودان التى كانت تتبع مينى»فى الشعيرية[٦٦]. وذكر الشيء نفسه عن قوات جيش تحرير السودان لمينى فى المهاجرية، وهى معقل سابق فى جنوب دارفور، التى يبدو قادتها الآن أقرب إلى الانضمام للدكتور شريف حرير[٦٧].

وفى جريدة، بجنوب دارفور، يبدو أن القوات التابعة لمينى قد انشقت إلى جماعتين متنافستين، ربما تكون إحداهما مسئولة عن هجوم ضارى شن على منظمتى إغاثة دوليتين من قبل متمردين مجهولين الهوية فى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦[٦٨].

وفى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، قامت «مجموعة-١٩»، القوة الرئيسية فى الشمال، والقوات التابعة لمينى بقيادة صالح جوك بتوقيع ميثاق عدم اعتداء بالقرب من جون جونج، شمال بيرمزة. ومنذ ذلك الحين، حرص عدد كبير – إن لم يكن معظم – قوات جيش تحرير السودان التابعة لمينى على الانضمام للقوات غير الموقعة، ولكن طلب منهم الانتظار إلى ما بعد مؤتمر وحدة قوات جيش تحرير السودان الذى تم تأجيله مرارا [٦٩]وربما تقف الانتهاكات التى ارتكبوها سابقا ضد السكان المدنيين كحجر عثرة أمام قبولهم.

تقلص مساحة الأراضى الخاضعة لنفوذه: بحلول أواخر عام ٢٠٠٦، كان مينى قد فقد معظم الأراضى التى كانت خاضعة لسيطرته. ولم يعد لديه الآن سوى سيطرة جزئية على بعض الجيوب بالقرب من الفاشر (جلاب وتابيت وتارن)؛ وقطع منعزلة من أراضى الزغاوة بالقرب من جبل مرة (شنجال طوباى دار السلام والمهاجرية – مارلا)؛ وبلدتا المساليت: جريدة وجوغانة، اللتان تقعان جنوبى نيالا. وجميع هذه المناطق محل نزاع، وعانت المجتمعات المحلية بها من الهجمات الوحشية المتكررة التى يشنها الجنجويد، علاوة على المتمردين الموقعين على الاتفاق. والآخرون يعملون بطريقة تزداد استقلالا، حتى لو كان بعضهم قد انضم إلى الفصائل غير الموقعة أو فى طريقهم إلى ذلك. فمثلا تعرضت المهاجرية فى تشرين الثانى/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر للهجوم ثلاث مرات من جانب الميليشيات المحلية المرتبطة بالفصائل المنافسة الموقعة، لاسيما من جناح «بيرجيد» التابع لجماعة «الإرادة الحرة» ضمن قوات جيش تحرير السودان (انظر صفحة ٤٥)، وإلى حد ما للحكومة السودانية[٧٠].

- وفى دار الزغاوة، شمالى كوتوم، وردت تقارير بأن مينى لديه حفنة من القوات فى موزباط، المركز الرئيسى لمنطقته الأصلية «بيلاديجن»، فى الفوراوية، مسقط رأسه؛ فى أم ماراهيك (غرب بيرمزة)؛ وفى أبو جمرة. والتمس عدد من مقاتلى جيش تحرير السودان التابعين لمينى اللجوء لدى الحامية العسكرية للحكومة السودانية فى «أم بورو» عقب هزيمتهم على يد القوات غير الموقعة فى آب/ أغسطس ٢٠٠٦. أما الآخرون، فيتمركزون فى «الطويلة»، مع القوات الحكومية أيضا[٧١].

تدهور الشعبية والمصداقية: من العسير اليوم أن تجد فى دارفور من يذكر مينى ميناوى بخير. وهناك عدة أسباب لذلك أولا، تصاعدت أعمال العنف وعدم الأمن والنزوح القسرى منذ توقيع اتفاق سلام دارفور. ويعزى هذا فى جانب منه إلى القتال الدائر بين الجماعات غير الموقعة والائتلاف التابع للحكومة السودانية، والذى يضم قوات جيش تحرير السودان التابعة لمينى. ومع ذلك فمعظم أعمال العنف تعزى إلى الهجمات التى تشنها ميليشيات الجنجويد وقوات الحكومة السودانية[٧٢].

ووفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، فقد أرغم ٢٠٠ ألف شخص على النزوح من جراء احتدام القتال وازدياد عدم الأمن فى الفترة من تموز/ يوليو إلى أيلول/ سبتمبر (٢٠٠٦) (الأمم المتحدة ٢٠٠٦ ج، صفحة ٣). ومنذ آيار/ مايو، وأعداد النازحين الجدد القادمين من المناطق الريفية فى جنوبى دارفور وغربيها تتوافد على نيالا والجنينة ومراكز النزوح الأخرى بصفة يومية[٧٣]. فقد أرغمت قوات الحكومة السودانية الناس على النزوح من «سياح»، شمال شرقى الفاشر، وكورما، الواقعة إلى الغرب. وزاد عدد النازحين داخليا فى جريدة، وهى منطقة يفترض أن تقع تحت سيطرة قوات جيش تحرير السودان التابعة لمينى، من ٩٠ ألفا إلى ١٣٠ ألفا فى الفترة من حزيران/ يونيو إلى أيلول/ سبتمبر (الأمم المتحدة ٢٠٠٦ ب، ٢٠٠٦ ج).

كما تصاعد عدم الأمن فى البلدات وحول المخيمات، غالبا على يد الميليشيات التابعة للحكومة السودانية – الحليفة لمينى الآن. ومن بين أبشع الحوادث التى وقعت كانت عملية نهب سوق المواشى فى الفاشر التى قام بها الجنجويد يوم ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، وهى الحادثة التى استشهد بها السكان المحليون باعتبارها دليلا على تصاعد عدم الأمن، حتى فى البلدات[٧٤].

ويتمثل سبب آخر فى أن تدهور مصداقية مينى فى أن الحكومة السودانية لا يبدو عليها الاهتمام الحقيقى بمينى. وينظر أهالى دارفور إلى تصاعد انعدام الأمن باعتباره شاهدا على أنه أصبح بلا حول ولا قوة – وهو مقياس واضح على ازدراء الخرطوم لمينى باعتباره «شريكا» فى دارفور. ولم يقتصر الأمر على انشقاق المقاتلين والقادة الميدانيين، بل إن أولئك الذين مازالوا موالين له يشعرون بخيبة أمل مريرة. وهم يشيرون إلى «القفص الذهبى» لمينى ويتحدثون علانية عن العودة إلى الأحراش[٧٥]. ويبدو أن هناك عددا من القادة الموالين لمينى، معظمهم من الزغاوة والمساليت، سيمكثون معه نظرا لوجود عداء بينهم وبين عناصر أخرى مناوئة له. فمثلا يقال إن هناك قادة من المساليت الموالين لمينى سيظلون معه لفترة أطول لأنهم مناوئون لخميس عبد الله أبا بكر، قائد المساليت المناوئ لمينى، أكثر من كونهم موالين لمينى[٧٦].

وتكشفت نقطة ضعف فى أواخر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦، حينما تعرض دكتور «رياح»، أحد نواب مينى، لهجوم خلال زيارة قام بها لجريدة فيما بدا أنه كمين نصبه له المتمردون. وعلى الرغم من صد الهجوم، فقد انتشرت الشائعات فى نيالا بشأن تواطؤ الحكومة السودانية[٧٧]. ومن الصعب القول بمدى صدق هذه الشائعات من عدمه، ولكن من المهم الإشارة إلى أن الرأى العام ينظر إلى

مينى، مستشار الرئيس البشير ورابع أهم شخصية فى الدولة. باعتباره عاجزا عن حماية نائبه هو نفسه. وأعقب حادث الجريدة وقوع صدامات فى الخرطوم وأم درمان بين الموالين لمينى وقوات الأمن التابعة للحكومة السودانية (الاسوشيتدبرس ٢٠٠٦).

وأدى التعاون العسكرى بين قائد جيش تحرير السودان – مينى والحكومة السودانية إلى مزيد من الإضعاف لمركزه. ويقال إن مينى تلقى أسلحة وذخائر ومركبات من الخرطوم عقب اتفاق أبوجا[٧٨]. وقاتلت قوات مينى جنبا إلى جنب مع قوات الحكومة السودانية ضد المتمردين غير الموقعين فى كورما وكوكول وطابيت فى غرب الفاشر وشمالها الغربى وجنوبها الغربى[٧٩]. وعلى غرار الجنجويد، فقد تلقوا دعما من القوات الجوية السودانية وبين الحين والآخر كانوا يلتمسون الحماية خلف خطوط القوات الحكومية، مثلما حدث فى «أم بورو» (انظر أعلاه)[٨٠]. وفى آب/ أغسطس ٢٠٠٦، وردت أنباء عن انضمام ٥٠ مقاتلا تابعين لمينى إلى قوات الدفاع الشعبى، مثلما فعلت أعداد من مقاتلى الجنجويد[٨١]. وبالنسبة للعديد فى دارفور، أدى كل ذلك إلى نبذ مينى واعتباره منشقا عن الصف. ورويدا رويدا شرع أهالى درافور ينظرون إليه باعتباره غير ناضج ومتوحش وعديم المبادئ، ولا يسعى سوى لتحقيق مآرب ومكاسب للزغاوة فقط.

وصاحب تزايد سخط الرأى العام ضد مينى، تزايد الآراء الحانقة على اتفاق سلام دارفور. وفى آيار/ مايو – حزيران/ يونيو، كانت وجهة النظر السائدة لشريحة عريضة أخذت بصورة غير علمية لأهالى دارفور من غير الزغاوة تتمثل فى أنهم سيؤيدون اتفاق سلام دارفور إذا وقع عليه عبد الواحد. وبحلول أيلول/ سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر كان الكثيرون يقولون إنه حتى لو وقع عبد الواحد اتفاق سلام دارفور، فإنهم لن يؤيدوه لأن الحكومة السودانية مازلت تجنح إلى ممارسة العنف.

ونظرا لإدراكه لتوجهات الرأى العام، فقد انتقد مينى الحكومة السودانية التى أصبح عضوا فيها فى عدة مناسبات. وعقب اندلاع القتال مع الجنجويد فى سوق المواشى بالفاشر ومصرع اثنين من المقاتلين التابعين له[٨٣]، رد مينى بالتهديد بترك الحكومة. وبدا أن الجليد سيذوب بينه وبين بعض الشخصيات فى جماعات جيش تحرير السودان غير الموقعين[٨٤]. ويعتقد البعض أنه قد يسعى للانضمام لصفوف المتمردين: وقد صرح عبد الواحد بأنه «يأمل» أن يفعل[٨٥]. ولكن من العسير تصور أن مينى قد يستعيد يوما ما المكانة التى كان يتمتع بها.

الجماعات الأخرى المؤيدة لاتفاق سلام دارفور: هل هى ميليشيات تقاتل بالوكالة عن الحكومة السودانية؟

عقب أبوجا، شرعت الخرطوم فى اتباع سياسة لخطب ود الجماعات والقادة غير الموقعين، فأخذت تمدهم بالسلاح والعتاد وتبعثهم لقتال الجماعات الأخرى غير الموقعة.

وإبان توقيع اتفاق سلام دارفور، كانت هناك مجموعة من ستة مبعوثين من غير الفور تابعين لعبد الواحد (التنجور والمساليت والزغاوة وبيرتى والرزيقات والبقارة) انشقوا على قائدهم من الفور وصدقوا على اتفاق السلام، ولكن دون الانضمام إلى مينى. وشكلوا جبهة التحرير والبعث برئاسة عبد الرحمن موسى أبا بكر، وهو من التنجور وكان منفيا فى فرنسا، ومفاوضا رئيسيا لعبد الواحد فى أبوجا[٨٦]. وأطلقت الجماعة على نفسها جماعة «الإرادة الحرة» بجيش تحرير السودان.

ولم تكن جماعة الإرادة الحرة تتمتع سوى بوجود ضئيل فى الميدان ووفقا للتقارير الواردة ليس أكثر من خمس مركبات[٨٧]. ومعظم قواتها ينتمون إلى البيرجيد، وقادمة من الميليشيات فى منطقة المهاجرية – سليح شرقى نيالا، مركز عملياتها[٨٨]. وقائدهم، أحمد صالح، وهو من البيرجيد، قائد سابق كان تابعا لمينى التحق بجماعة الإرادة الحرة فى أيلول/ سبتمبر، ٢٠٠٦، ويعتقد أنه يرتبط بعلاقات وثيقة مع الحكومة السودانية[٨٩]. ولدى الحركة مقاتلون من التنجور فى المنطقة المحيطة بكوتوم، شمالى دارفور، برغم أنها لا ترتبط «بجناح البيرجيد». وباعتبارها قامت بالتصديق على الاتفاق، كان ينبغى أن تقف حركة الإرادة الحرة فى الصف نفسه الذى يقف فيه مينى، ولكن المطاف انتهى بها إلى قتال قواته فى منطقة المهاجرية فى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦. وظل البيرجيد على مدى ردح زمنى طويل يشعرون بالاستياء إزاء تدفق الزغاوة إلى منطقتهم، ويخشون أن يسعى مينى للحصول على حقوقهم فى حيازة الأراضى لهم.

وتقول مصادر منظمات الإغاثة إن حركة الإرادة الحرة هى صنيعة وفد الحكومة السودانية فى أبوجا، وهدفها هو شق صفوف المتمردين وفقا لانتماءاتهم القبلية[٩٠]. وفى مطلع ٢٠٠٧، تم تعيين عبد الرحمن موسى وزير دولة فى مجلس الوزراء بالخرطوم، ليحل محل قائد القوات الجوية السابق، اللواء المتشدد صافى النور، وهو من الأريجات من شمال دارفور وأحد حلقات الوصل الرئيسية بين الخرطوم والجنجويد[٩١]. ولكن حركة الإرادة الحرة ليس لها شأن يعتد به على الصعيد السياسى.

كما خرجت جماعة أخرى من عباءة حركة العدل والمساواة فى أبوجا فى آيار/ مايو ٢٠٠٦. وهى جماعة تضم ٦ مبعوثين لحركة العدل والمساواة من غير الزغاوة (العرب والتنجور والمساليت) ووقعت إعلان عن دعمها لاتفاق سلام دارفور وأسست جناح السلام المنبثق عن حركة العدل والمساواة (أو جناح السلام). ويتركز العدد القليل من مقاتليهم فى منطقة صليح بين نيالا والداعين، حيث تحالفوا مع حرة الإرادة الحرة. وقعت الحركتان بروتوكولا سياسيا وعسكريا.

وتتخذ جماعة منشقة أخرى، جناح السلام– جيش تحرير السودان، موقفا مماثلا لاتفاق سلام دارفور، ولكنها تسعى للحصول على دعم الجماعات العرقية المختلفة، وتحديدا البقارة العرب بجنوب دارفور، ولاسيما الرزيقات. ويحجم العديد من القادة التقليديين للبقارة عن الانضمام للجنجويد. وهناك توافق آراء قوى بين أبناء دارفور، بما فى ذلك غير العرب، على أن البقارة الرزيقات بذلوا قصارى جهدهم للوقوف على الحياد فى وجه الضغوط القوية على قائدهم الأول، نذير سعيد مديبو،

من الرئيس البشير (تانر، ٢٠٠٥، ٢٢–٢٣). وتخشى الحكومة من احتمال انضمام بعض البقارة إلى المتمردين.

ومؤسس جناح السلام – جيش تحرير السودان هو إبراهيم مديبو، شقيق نذير مديبو، الممثل الرئيسى لعبد الواحد فى لجنة أبوجا لتقاسم السلطة. وعلى الرغم من نفوذ أسرته، فقد فشل فى أن يحظى بدعم قوى من الرزيقات، وأصبح جناح السلام لديه عدد قليل من الأفراد. وتم الاتفاق على التعاون مع الفصائل الموقعة الأخرى، ولكن المراقبين يشيرون إلى أن دورها الرئيسى يكمن فى عرقلة تقدم الأطراف غير الموقعة فى دار رزيقات، جنوبى شرق دارفور[٩٢]. وبرغم هذا وموقفها المؤيد لاتفاق سلام دارفور، فإن الخلفية العرقية لجناح السلام جعل من الصعب إقامة علاقات طيبة، مع مينى، الذى يخشى الرزيقات من أن لديه جدول أعمال خاص بالزغاوة يرمى إلى إقامة شياخات جديدة فى دار الرزيقات. ولكن العلاقات مع حركة الإرادة الحرة التابعة للبيرجيد لا تقل صعوبة، فى ظل الصراع القديم المرير بين البيرجيد والرزيقات حول طرق الهجرة ومراعى موسم الأمطار.

وتشكلت جماعة أخرى مؤيدة لاتفاق سلام دارفور فى أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ حينما وقع عبد القاسم (أو أبو القاسم) إمام الحاج، وهو قائد سابق كان تابعا لعبد الواحد، الاتفاق مع الحكومة السودانية وأصبح اتفاقا رسميا فى ليبيا فى نوفمبر الماضى. ويشار إلى هذه الجماعة باسم عبد القاسم إمام – جيش تحرير السودان. ويقال إن المخططين لهذا الانشقاق هم والى جنوب دارفور، الحاج عطا المنان إدريس، وزير الزراعة بالحكومة الاتحادية، محمد يوسف عبد الله، وهو من الفور من روكير[٩٣]. وتواترت تقارير بأن الجماعة تقوم بعمليات تجنيد مدفوعة وقسرية فى مخيمات النازحين داخليا شرقى جبل مرة. وبدعم من الجيش السودانى، تمكنت آنذاك من الاستيلاء على دوبو، بالقرب من ديربات، من أيدى جماعات غير موقعة ووضعت قواتها هناك بالقرب من موقع تابع للجيش السودانى. وهناك مزاعم بأن عبد القاسم وجماعته يتلقون إمدادات مهمة من الحكومة السودانية على هيئة أسلحة، ووفقا لبعض التقارير أنها سلمت على متن ما يربو على ٧٠ مركبة[٩٤]. وكوفئ عبد القاسم– وهو أول شخصية من الفور تنضم إلى الموقعين – بمنحه منصب والى غرب دارفور. وإبان كتابة هذا التقرير، بدا أنه عاجز عن قمع الانشقاقات وأصبح يفرض سيطرته عما لا يزيد على ١٥٠–٢٠٠ مقاتل[٩٥]. ولدى جميع هذه الجماعات المؤيدة لاتفاق سلام دارفور جداول الأعمال الخاصة بها، ولكن معظمها ظهر على الساحة بمساندة الحكومة السودانية.

سادسا: الجماعات غير الموقعة

فصائل جيش تحرير السودان غير الموقعة

ظهر عدد من الجماعات من بين صفوف الجماعات غير الموقعة فى جيش تحرير السودان. ووحدات «جماعة–١٩» صفوف العديد من القادة المناوئين أساسا لمينى، وأغلبهم من الزغاوة، رغم وجود شخصيات بارزة من غير الزغاوة. وهناك أيضا فصيلان من الفور، برئاسة عبد الواحد وعبد الشفيع. وأخيرا، يتمتع تحالف السودان الديمقراطى الاتحادى بوجود عسكرى ميدانى ضئيل الشأن.

جماعة –١٩، وهى جماعة منشقة عن جيش تحرير السودان ظهرت على الساحة فى آذار/ مارس ٢٠٠٦، وأصبحت جماعة التمرد الرئيسية فى دارفور منذ توقيع اتفاق سلام دارفور. وقام بتشكيلها فى الأساس ١٩ قائدا من شمال دارفور الذين أعربوا عن رفضهم لاستبداد وانتهاكات مينى وضعف وهوان عبد الواحد.

وأعلن بعضهم التمرد قبل مؤتمر حسكنيته، ولكن معظمهم انضم للتمرد فى اجتماع قادة الشمال الذى عقد فى كارو، ببير مزة، فى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

ورغم أن معظمهم ينتمون إلى الزغاوة، إلا أن «جماعة–١٩» أبدت تقاربا من عبد الواحد فى أبوجا، ثم ما لبثت أن اتهمته فى نيسان/ أبريل ٢٠٠٦ بأنه يرغب فى توقيع اتفاق سلام دون التشاور مع جماعات المتمردين الأخرى. وعلق عبد الواحد نفسه قائلا: «لقد تركونا لأنهم يعتقدون أننا نتفاوض لإبرام اتفاق سرى مع الحكومة»[٩٦]. وكانت «جماعة–١٩» عاجزة عن نيل الاعتراف بها باعتبارها جماعة مستقلة. وحسبما ذكر أحد قادة «جماعة– ١٩»:

> *مما يدعو للأسف أن الاتحاد الأفريقى رفض الاعتراف بما أقدمت عليه «جماعة– ١٩» وخيّرنا بين ما يلى: إما أن تتبعوا عبد الواحد أو مينى أو حركة العدل والمساواة. ولكننا رفضنا. ولكننا مكثنا فى أبوجا حتى آخر لحظة. وظل أعضاء وفدنا فى فنادقهم. ولكن حينما بادر مينى ووقع، قلنا إن الاتفاق غير كامل وأعدنا رجالنا إلى ساحة الميدان*[٩٧].

وعقب إبرام الاتفاق– وإثر اندلاع القتال بين قوات جيش تحرير السودان التابعة لمينى وفصائل جيش تحرير السودان غير الموقعة– انضم العديد من المقاتلين التابعين لمينى إلى «جماعة– ١٩». وكان زعماء الحركة يجنحون إلى تسمية أنفسهم «اتحاد فصائل جيش تحرير السودان»، الجناح الرئيسى لجيش تحرير السودان، أو فقط «جيش تحرير السودان». وتبسط «جماعة – ١٩» الآن سيطرتها على

معظم الأراضى التى كانت خاضعة لمينى فى شمال الفاشر، من الحدود التشادية إلى جبل ميدوب، والطريق المؤدى إلى الكفرة فى ليبيا. وفى آيار/ مايو ٢٠٠٦، مازالت «جماعة- ١٩» لا تملك سوى ١٥ مركبة: وبحلول مطلع تشرين الأول/ أكتوبر، بعد مضى خمسة أشهر، أشارت التقديرات إلى أنها أصبحت تملك زهاء ١٠٠ مركبة، معظمها تم الاستيلاء عليها من القوات الحكومية وقوات مينى. ويعتقد أن قواتها المقاتلة تبلغ الآن ما يناهز ٥٠٠٠ مقاتل، تكاد تتمركز جميعها تقريبا فى شمال دارفور[٩٨]. وتتردد أقاويل عن أن «جماعة-١٩» تقوم بتجنيد أفراد صفوفها دون عناء من بين المقيمين فى مخيمات اللاجئين الزغاوة فى شرقى تشاد، بيد أنها تفتقر إلى الأسلحة اللازمة لتسليح مقاتليها الجدد[٩٩].

وليس لدى «جماعة- ١٩» هيكل سياسى يذكر. وفى آب/ أغسطس ٢٠٠٦، «أفريكا- كونفيدنشال» أن نائب جيش تحرير السودان- خميس عبد الله أبا بكر، وهو من المساليت، هو زعيمها السياسى، وأن آدم على شوجر، وهو من الزغاوة، هو قائدها العسكرى- على الرغم من أنه يغلب عليه أيضا أن يكون شخصية سياسية (أفريكا-كونفيدنشال ٢٠٠٦).

وقضى شوجر ردحا من الزمن مع جماعات المعارضة الدارفورية فى تشاد فى تسعينيات القرن العشرين قبل أن ينضم إلى التحالف الديمقراطى الاتحادى السودانى، ثم ينتقل فى خاتمة المطاف إلى جيش تحرير السودان فى عام ٢٠٠٣. وقد قام بتمثيل جيش تحرير السودان فى المباحثات الرامية للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار التى عقدت فى نجامينا وكان ضمن أعضاء لجنة وقف إطلاق النار. ولكن خميس وشوجر بعيدان عن ساحة الميدان، حيث تكمن قوة النفوذ الحقيقية «لجماعة- ١٩». وفى الواقع، لم يعلن عن قيادة رسمية «لجماعة- ١٩» حتى نيسان/ أبريل ٢٠٠٧. ومازال موقف من لا ينتمون إلى الزغاوة محيرا بصفة خاصة. ويضطلع سليمان إبراهيم مرجان، وهو من ميدوب، ودكتور صالح آدم إسحاق، وهو من بيرتى، بأدوار مهمة، وهناك شخصية بارزة بعيدا عن الميدان وهى خميس عبد الله أبا بكر، وهو من المساليت ومع ذلك، تجنح الشخصيات المنتمية إلى الزغاوة الووجى إلى فرض سيطرتها. وهى تضم جار النبى عبد الكريم يونس (ويطلق عليه أحيانا الأمين العام، وأحيانا المتحدث الرسمى العسكرى) وعثمان بشاره (منسق الشئون الإنسانية) وعبد الله يحيى، وصالح محمد جيربو جاموس، وصديق بورا، وغيرهم كثير.

وفى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، زعم قادة «جماعة- ١٩»[١٠٠] أنهم رغم إخفاقهم فى انتخاب قيادة سياسية، فإن هيكلهم التنظيمى السياسى واضح المعالم. ويقال إن رئيس الأركان آنذاك هو آدم بخيت عبد الرحمن، قائد الزغاوة الووجى الذى تحدى مينى فى مؤتمر القيادة بحسكنيته. ولكن هناك ووجى آخر، وهو القائد حسن عبد الكريم يونس (أو «بيجو»، وهو مأخوذ من اسم السيارة البيجو التى كان يقودها خلال عمله فى ليبيا) يتمتع بنفس القدر من قوة النفوذ. وكان حسن قائدا ميدانيا يحظى بالاحترام وهو الشقيق الأكبر لجار النبى عبد الكريم يونس. وفى كانون الأول/

ديسمبر ٢٠٠٦، لقى مصرعه فى هجوم فاشل شنه المتمردون على بلدة السياح الواقعة شمالى ميليت والخاضعة للسيطرة الحكومية. وغادر آدم بخيت شمال دارفور قاصدا تشاد ويبدو أنه أصبح مهمشا من قبل القادة الميدانيين. وتم إحلال نائبه محله، وهو إسماعيل الرفاعه، وهو ميدوبى مقرب من سليمان مرجان.

ويزعم «قادة– ١٩» أنهم يتمتعون بتماسك أكبر بين جناحيهما السياسى والعسكرى أكثر مما كان يتمتع به جيش تحرير السودان لأن قادتهم السياسيين يقضون وقتا أطول فى الساحة الميدانية. وبرغم ذلك، فقد شهدت «جماعة– ١٩»– وقت كتابة هذا التقرير– إعادة انقسام فى الصفوف بين القادة الميدانيين والسياسيين فى الشتات.

وتعارض غالبية قادة «جماعة–١٩» التأثيرات الخارجية، رغم حرصهم على توحيد فصائل جيش تحرير السودان غير المتوقعة، لاسيما فصائل الفور. ولكن مؤتمر الوحدة المقرر فى تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٦ لم يعقد بعد، ومازالت «جماعة– ١٩» تتفتت أوصالها من جراء السياسات القبلية وحتى الخاصة بعشائر الزغاوة. وفى تشاد، تميل جماعة صغيرة بقيادة خميس عبد الله أبكر وآدم على شوجر وآدم بخيت إلى الانضمام إلى اتحاد أكبر يضم حركة العدل والمساواة، ويعد أكثر انفتاحا لتلقى الدعم الخارجى من تشاد وإريتريا، ولكن نفوذهم محدود.

فصائل الفور

أدى رفض عبد الواحد لاتفاق سلام دارفور إلى تعزيز شعبيته لدى القادة والأهالى فى دارفور، ولكن سرعان ما تبددت هذه الشعبية فى مواجهة تردده وابتعاده عن القيام بعمليات عسكرية. ومنذ ذلك الحين وهو يواجه تحدى من قبل قائد آخر للفور، هو عبد الشافى يعقوب بعسى «طوبة» (وهى كلمة بلهجة الفور تعنى الشجرة القوية). وتم لاحقا اختيار عبد الشافى، وهو أحد القادة السابقين لجيش تحرير السودان جنبا إلى جنب مع عبد الواحد، ليصبح زعيما من قبل ٣٢ من القادة أغلبهم من الفور– ويطلق عليهم بصورة جماعية أحيانا جيش تحرير السودان– القديم– الذين تخلوا عن عبد الواحد فى تموز/ يوليه– آب/ أغسطس ٢٠٠٦ (أفريكا كونفيدنشال، ٢٠٠٦). وفى آب/ أغسطس ٢٠٠٦، أصدرت الجماعة بيانا بعزل عبد الواحد من منصبه كرئيس. وفى أيلول/ سبتمبر، وقعت صدامات بين الجماعتين فى جبل مرة.

ووفقا لمصادر المتمردين، فلدى عبد الواحد ٢٠٠٠– ٣٠٠٠ مقاتل ولكنهم لا يملكون سوى ١٥ شاحنة صغيرة، تتركز أساسا فى غربى جبل مرة وحول كورما (بين الفاشر، وكابكابيا، وكوتوم)، وعين حيرو (أو جبال دار فيرننج، شمال– شرق كوتوم)، وميلقات (بين كوتوم وبير مزة). وترتبط القطاعات الشمالية فى عين حيرو وميلقات بمواقع «جماعة– ١٩»، وغالبا يتقاتلون بامتدادها. ولدى عبد الشافى نحو ١٠٠٠ مقاتل و٢٠ مركبة، أغلبهم فى شرقى جبل مرة، من السنى وديريات

حتى سابون[١٠١]. ولم ينضم عبد الواحد أو عبد الشافى رسميا إلى جبهة الخلاص الوطنى، ولكن الأخير يرتبط بعلاقات طيبة مع كل من جبهة الخلاص الوطنى و»جماعة– ١٩»[١٠٢].

وفى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، حاول الفصيلان الانضمام إلى «جماعة– ١٩» لتشكيل تحالف من الفصائل غير الموقعة، فى مسعى منهم لتوحيد صفوف جيش تحرير السودان. ولكن توجد خلافات مهمة أدت إلى انقسام جماعتى الفور ومازالت تحول دون اتحادهما. فلن يقبل عبد الواحد وقادته بالتوحيد إلى إذا أعيد إلى منصبه كرئيس عام. وما هو أكثر من ذلك هو أن مؤيديه كانوا غير راغبين فى أن يلعب أى قائد آخر للفور، لاسيما عبد الشافى، دورا قياديا.

وإبان كتابة هذا التقرير، كان يبدو أن «جماعة–١٩» تفضل الاتحاد مع عبد الشافى، مستبعدة معظم قادة عبد الواحد. وهذا يضع القطاعات الشمالية للأخير، عين حيرو وميلقات، فى وضع صعب حيث إنها محصورة سياسيا وجغرافيا بين عبد الواحد و «جماعة– ١٩». ويقترح القادة فى هذه المناطق حلا وسطا ينصب عبد الواحد «رئيسا» للحركة بسلطات شرفية ولفترة انتقالية فقط. ويمكن لعبد الشافى، الأكثر ميلا لقبول هذا الحل الوسط، أن يضطلع بدو مهم فى التشكيل الجديد لجيش تحرير السودان باعتباره رئيسا «للجنة انتقالية» تتركز فى أيديها معظم السلطات السياسية.

التحالف الديمقراطى الاتحادى السودانى

انقسم التحالف الديمقراطى الاتحادى السودانى الذى يغلب عليه أن يكون سياسيا أكثر منه عسكريا، حول ما إذا كان ينبغى عليه دعم المتمردين المسلحين عام ٢٠٠٣ أم لا. فقد وقف رئيس الجماعة أحمد دريج ضد هذا، ولكن نائبه شريف حرير كان مؤيدا للدعم (انظر صفحة ٢١). فظل القادة الميدانيون لجيش تحرير السودان متشككين فى السياسيين المقيمين فى الشتات ولكن أبوجا منحت التحالف فترة حياة جديدة لسببين. أولا، ورثت الحركة مقاتلين فى المواقع الميدانية معظمهم فى شمال دارفور وقلة منهم شرقى السودان– على الرغم من صعوبة التمييز بينهم وبين مقاتلى «جماعة– ١٩». وثانيا، تعرف جماعات ما بعد أبوجا أنها تحتاج إلى قادة يتمتعون بالخبرة مثل دريج وحرير، اللذين مازال بعض قادة «جماعة– ١٩» وجبهة الخلاص الوطنى، مثل صديق بورا وخاطر تور الخلا وآدم شوجر، مقربين منهما. كما يتمتع حرير بعلاقات على المستوى العشائرى مع القادة السابقين لمينى الحريصين على الانضمام لغير الموقعين. وهو برغم أنه لم يعد عضوا فى التحالف، ولكنه ينتمى الآن إلى فصائل جيش تحرير السودان غير الموقعة[١٠٣]. ورغم هذا، يظل من يحملون شعار «الشتات» عبئا ثقيلا على كاهل جموع المتمردين العاديين.

حركة العدل والمساواة عقب أبوجا

كانت حركة العدل والمساواة منذ عامين تمثل عشر حجم جيش تحرير السودان، وتتمركز بصفة أساسية فى منطقة تينا الحدودية، وتحوم حولها الشبهات نظرا لعلاقاتها مع الترابى. وبحلول تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، وقفت فى صف فصائل جيش تحرير السودان غير الموقعة (وأساسا مع «جماعة– ١٩») فى معظم المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين ولديها ١٠٠– ٢٠٠ مركبة، أغلبها فى شمال دارفور وغربها[١٠٤]. ويقر قادة الحركة بأن نموها السريع يجعل من العسير الجزم بالعدد الدقيق لمقاتليها. لا توجد أرقام صعبة فهذه ثورة: وهناك مقاتلون ينضمون ثم يرحلون...(بالنسبة للجماعات الأخرى، للحياة المدنية)[١٠٥]. وتشير تقديرات حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان أن قوة الحركة تبلغ ٣٠٠٠– ٤٠٠٠ رجل[١٠٦]. فربما تكون هذه الأرقام أعلى من الحقيقى لأن الكثير من مقاتلى جبهة الخلاص الوطنى فى شمال دارفور كانوا يدعون أنهم ينتمون إلى حركة العدل والمساواة فى حين لم يكن هذا حقيقيا، ولكنها كانت تتيح لهم سبل الحصول على الأسلحة والإمدادات التى تصل إليها.

وفى عام ٢٠٠٠، نجحت الحركة فى إقامة كيان لها فى شرقى السودان بمساعدة إريتريا. وقبل إبرام اتفاق السلام فى شرقى السودان، ربما كان لدى الحركة ما يناهز ٢٠٠٠ مقاتل شرقى البلاد، معظمهم مهاجرون دارفوريون من غداريف[١٠٧]. وفى نيسان/ أبريل ٢٠٠٦، تم استهلال المفاوضات بين الحكومة السودانية والجبهة الشرقية بوساطة إريترية، والتى توجت إبرام اتفاق السلام فى شرقى السودان فى ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦. وأرغم الاتفاق حركة العدل والمساواة على تجميد أنشطتها فى الشرق، وتعكس السياسة الرسمية للحركة هذا. «حينما اضطلع الإريتريون بدورهم فى الوساطة، طلبوا منا الانسحاب. ولم تكن لدينا مصلحة فى الاحتفاظ بأعداد حاشدة من الرجال هناك، ولذا فقد أعدناهم إلى ديارنا»[١٠٨]. – وقام العديد من مقاتلى الحركة بتسريح أنفسهم بمبادرة ذاتية منهم. ويلمح بعض القادة إلى أنهم يملكون قدرات ميدانية ولكن «الحقيقة هى أن الإريتريين يبسطون سيطرتهم على أية أنشطة يمكن أن تمارسها الحركة عبر الحدود ومن غير المرجح بشدة أنهم سيوافقون على أى شىء»[١٠٩].

وكان التحول الخطير الذى شهدته الحركة هو أنه لم تعد لها هيبة بعد أن غدت حركة للمثقفين بدون قوات تذود عنها. وعلى النقيض من ذلك، فقد برهنت أبوجا على الأهمية الكبيرة للحنكة السياسية. كما بذلت الحركة مساعيها للتهوين من شأن روابطها مع الترابى من خلال تركيز الأضواء على القادة الذين يتمتعون بشهادات اعتماد بمناهضتهم للجبهة الوطنية الإسلامية، مثل أحمد توجود لسان، وهو من الزغاوة الكوبى، وكان المفاوض الرئيسى لحركة العدل والمساواة فى أبوجا. ولدى توجود تاريخ فى القتال دفاعا عن دارفور ضد الجبهة الوطنية الإسلامية/ حزب المؤتمر الوطنى، أولا كرئيس لاتحاد طلاب دارفور فى الخرطوم، ولاحقا مع إدريس ديبى ثم مع الجيش الشعبى لتحرير السودان ومع دوود بولاد.

وفى أواخر عام ١٩٩١، قاد بولاد، وهو ناشط من الفور كان منخرطا فيما مضى ضمن صفوف الجبهة الوطنية الإسلامية ثم التحق بالجيش الشعبى لتحرير السودان، ثم قاد قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان فى غارة على جبل مرة. وأخفق فى حشد صفوف المجتمعات المحلية فى دارفور، وسرعان ما تم عزله وهزيمته وأسره وإعدامه بدعم ضئيل أو بدون دعم من الجيش الشعبى لتحرير السودان. وفى عام ١٩٩٢، التحق توجود وآدم على شوجر بجماعة معارضة صغيرة مدافعة عن دارفور. ثم انضم إلى دريج فى التحالف الديمقراطى الاتحادى السودانى قبل أن ينضم إلى حركة العدل والمساواة عام ٢٠٠١[١١٠].

وأصبح مقاتلو حركة العدل والمساواة الآن الأكثر عددا وتنوعا عما كانوا عليه قبل أبوجا، وتضم صفوفهم الزغاوة الكوب، والبدايات، والمساليت، والفور، وميدوب، وبرتى، وإرينجا، وجبل المسيرية (والجماعتان الأخيرتان من غير العرب توجدان فى سيربا وأبو السروج وجبل من، بين الجنينة وكولبس وغرب دارفور). ومن أجل توسيع قاعدتها العرقية، جندت حركة العدل والمساواة ودربت أبناء قبائل الداجو السودانية والتشادية وغيرها من الجماعات العرقية الصغيرة فى دارسيلا، جنوب شرقى تشاد. كما انضم إليهم بعض القوات والقادة من العرب، وأغلبهم من البقارة من جنوب دارفور وجنوب غربى كردفان.

ولكن القوة المؤسسة حديثا للحركة أثبتت هشاشتها. ولكن سلوك الجماعة عقب الانتصار المشترك الذى حققته «جماعة– ١٩» مع حركة العدل والمساواة فى كريارى فى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، حينما ادعت لنفسها الفضل الكامل وراء هذا، أدى إلى عزل «جماعة– ١٩». وتعزز هذا الانقسام مع الإعلان الذى قامت به الفصائل غير الموقعة فى جيش تحرير السودان فى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، واستبعدت حركة العدل والمساواة فيه. ونتيجة لذلك، لجأت الأخيرة بحذر إلى مناطقها التقليدية فى تينا وجبل من. ومنذ ذلك الحين، نشطت الحركة أيضا فى منطقة أدرى بتشاد، حيث ساعدت مؤيديها التشاديين ضد المتمردين التشاديين الذين تؤيدهم الحكومة السودانية. ونجم عن ذلك أن أصبحت حركة العدل والمساواة أشبه بدرجة كبيرة بأنصار ديبى، جماعة «الزغاوة الكوب»، وها هى مرة ثانية تفقد نفوذها فى دارفور. وتدل عودة أبرز شخصياتها من غير الزغاوة، حاكم غرب دارفور السابق المنتمى للمساليت، إبراهيم يحيى، إلى صفوف الحكومة السودانية فى حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ عن مدى تركز قيادة حركة العدل والمساواة فى يد الزغاوة.

جبهة الخلاص الوطنى: ائتلاف فاشل

تشكلت جبهة الخلاص الوطنى كجماعة عامة شاملة تضم فى صفوفها الفصائل غير الموقعة فى حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ فى أسمرا. ولبضعة أشهر، نسقت الجماعات الميدانية أنشطتها العسكرية تحت لواء الجبهة، على الأقل اسميا. ولكن بحلول أواخر ٢٠٠٦، أصبحت الجبهة محاصرة بالتوترات

الداخلية التى نشأت أساسا من جراء النجاحات التى أحرزتها– التى قد يكون التعامل معها عسيرا شأنها شأن الإخفاقات. وقد تنبأ أحد المراقبين السودانيين على الأقل بهذا، الذى حذر عقب الانتصار الذى أحرز فى كريارى من ضرورة إشراك المجتمع الدولى مع الجبهة قبل أن تؤدى انتصاراتها إلى إثارة الغيرة والشكوك وتبدأ الانقسامات[١١١]. وإبان كتابة هذه السطور، كانت الجبهة تشهد ترديا شديدا، وحيث كانت حركة العدل والمساواة تمثل المكون الرئيسى لها.

وتمثل الجبهة أولى المساعى المتضافرة لتوحيد صفوف الفصائل غير الموقعة المتبقية فى دارفور، بدعم من إريتريا وتشاد وليبيا. وكانت الخطوة الأولى، قبل بضعة أسابيع من تجمع أسمرا، هى توقيع اتفاق تنسيق عسكرى بين القادة الميدانيين لحركة العدل والمساواة و «جماعة– ١٩» فى بير ميرج، فى منطقة وادى هوار شمال دارفور. وانضم التحالف الديمقراطى الاتحادى السودانى لاحقا إلى هذا الميثاق فى أسمرا. ولم ينضم عدد من فصائل جيش تحرير السودان رسميا إلى الجبهة، بما فى ذلك جماعات الفور بقيادة عبد الواحد وعبد الشافى، اللذين ارتبطا بالجبهة ولكنهما آثرا الاحتفاظ بقدر من الاستقلال.

وكان عبد الواحد موجودا فى أسمرا ولكنه لم يوقع رسميا، رغم أنه أصدر مع الجبهة إعلانا مشتركا ضد اتفاق سلام دارفور. وكانت حكومات إريتريا وتشاد وليبيا، التى سعت جميعها – ولكنها أخفقت– إلى ضمان الاضطلاع بدور قيادى فى الوساطة خلال مفاوضات أبوجا، تأمل فى أن يساعدها الدعم الذى قدمته على تبوء مكانة وسطاء السلام فى الصراع[١١٢]. وكان لدى تشاد حافزا إضافى لأنها تحتاج إلى قوة فعالة من متمردى دارفور فى قتالها ضد المتمردين التشاديين المدعومين من الحكومة السودانية.

وقد يكون التعريف الدقيق لجبهة الخلاص الوطنى الآن– أو ما كانت عليه– محيرا. فالعلاقات بين القادة الميدانيين والقادة المقيمين فى الشتات تتسم بالتعقيد والتقلب، إذ يرى المذكورون أولا الجبهة باعتبارها صنيعة للمقيمين فى الشتات وبدعة ابتدعها المتمردون المرفهون، وليس لها تأثير قوى على الجماعات المقاتلة فى ساحة الميدان. وهناك شىء من الحقيقة فى وجهة النظر هذه، حيث إن معظم مؤسسى الجبهة كانوا بعيدين جدا عن عمليات دارفور. وفى آب/ أغسطس – أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦، أعرب القادة عن استيائهم من أن السياسيين الموجودين فى أسمرا وأوروبا ينسبون الانتصارات المحققة فى الميدان لأنفسهم. ومن ذلك فقد كان لبعض القادة، لاسيما آدم بخيت، علاقات مع الجبهة، إلا أن هذه العلاقات أخذت تزداد تباعدا فى أواخر عام ٢٠٠٦.

ومن ناحية أخرى، ففى أواخر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ وحتى بعد ذلك، كان العامة فى دارفور يشيرون دائما إلى الجماعات غير الموقعة باعتبارها «جبهة الخلاص الوطنى»، أو باللغة

الدارجة «ناس الخلاص» أو ببساطة «الخلاص». ويزيد هذا الأمر صعوبة من ناحية استبعاد الجبهة باعتبارها صنيعة قادة الشتات. لقد كانت فكرة رائجة على الساحة، واسم يقف وراء سلسلة من الانتصارات المظفرة فى ساحة المعارك البرية عقب أبوجا.

وأثبتت الجبهة حقا، بين حزيران/ يونيو وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، أنها تمثل ائتلافا عسكريا فعالا بشدة، إن لم تكن تجسد نجاحا سياسيا:

- فى مطلع تموز/ يوليو ٢٠٠٦، شنت عناصر «جماعة- ١٩» وحركة العدل والمساواة هجوما منسقا على الحامية العسكرية للحكومة السودانية فى حمرة الشيخ فى شمال غرب كردفان، بما يبلغ ٣٠- ٤٠ سيارة من حركة العدل والمساواة و ١٢ سيارة من «جماعة- ١٩»[١١٣]. وكان الهدف الأصلى لها هو مهاجمة دنقلا الواقعة على النيل، ولكن المتمردين غيروا خطتهم خشية حدوث رد حكومى قوى[١١٤]. ولتجنب الصدامات، وردت تقارير بأن الجبهة نسقت جهودها مع قوات ميدوب المتمركزة فى ملحة (وهى رسميا قوات وزارة الداخلية ولكنها تتلقى أوامرها من القادة التقليديين لميدوب وترى أن مهمتها الحقيقية هى حماية دار ميدوب من أى هجوم خارجى، لاسيما من الجنجويد)[١١٥]. ورغم إحراز نجاح عسكرى، فإن الهجوم هدد بقطع العلاقات مع العرب الكبابيش فى شمال كردفان، الذين ظلوا على الحياد فى صراع دارفور حتى ذلك الحين. ولقى مدنيون من الكبابيش مصرعهم فى الغارة على حمرة الشيخ، وهى مركز مهم للكبابيش. ونتيجة لذلك، انضم ٥٠ من الكبابيش إلى جماعة من الجنجويد لمهاجمة مساكن وخيم الصحراوية، شمال أنكا، وحليف، فى دار ميدوب فى تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٦[١١٦].

- وفى حزيران/ يونيو- تموز/ يوليو ٢٠٠٦، أزاحت الجبهة قوات مينى من سياح وكافود وكورما فى شمال دارفور، ورغم أنها لم تتمكن من الاحتفاظ بهذه البلدات فى وجه عمليات الهجوم المضاد التى شنتها الحكومة السودانية، فقد احتفظت بوجود لها فى المنطقة. كما أجلت الجبهة قوات مينى من مناطق شمال طريق كوتوم- تينا. وقامت «جماعة- ١٩» بمعظم أعمال القتال نيابة عن الجبهة (لم تنضم حركة العدل والمساواة إلا لاحقا). وأوردت أنها أسرت ٤٠ مركبة تابعة لمينى فى ملام الحوش[١١٧].

- فى ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦، هاجمت قوات الجبهة- بنحو ٦٠-٧٠ مركبة، ٥٠ من «جماعة- ١٩» والبقية من حركة العدل والمساواة- القوة الحكومية التى بلغ قوامها زهاء عدة آلاف فى أم سيدير، شمال دارفور. وأسر المتمردون، الذين وصفوا هذه المعركة بأنها الأكبر فى الحرب، ٨٠ مركبة وكميات كبيرة من الأسلحة (بما فى ذلك مدافع «دوشكا» الآلية الثقيلة وبنادق عديمة الارتداد مضادة للدبابات- روسية من طراز أس بى جى- ١٩ أس وصينية من طراز بى- ١٠

أس)، وذخائر ووقود[١١٨]. كما اشترك مقاتلو الفور غير المنتمين للجبهة فى المعركة التى دارت فى أم سيدير[١١٩].

• وفى اليوم التالى لمعركة أم سيدير، هاجمت قوات الحكومة السودانية وقوات عبد القاسم إمام (انظر صفحة ٤٧) قوات جيش تحرير السودان التابعة لعبد الشافى فى شرقى جبل مرة. وأمدت الجبهة، حسب التقارير الواردة، مقاتلى الفور بتعزيزات ناجحة من المركبات والأسلحة والمخزونات والقوات[١٢٠].

• وفى ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، هاجمت قوات الجبهة بنحو ١٠٠ مركبة، ونصف قوات «جماعة– ١٩» ونصف قوات حركة العدل والمساواة– قوات الحكومة السودانية البالغ عددها ٩٠٠ رجل معهم ٧٠–٨٠ مركبة فى كريارى، على الحدود التشادية بالقرب من مخيم اللاجئين فى أورى كاسونى، التى كانت تهدد المواقع القريبة لحركة العدل والمساواة وغيرها من الفصائل غير الموقعة. وتكبدت الحكومة خسائر فادحة وتم أسر ٧٠ مركبة[١٢١].

• وفى نهاية تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٦، هاجمت قوات الجبهة منشآت نفطية بالقرب من أبو جبرة على الحدود بين جنوب دارفور ومناطق المسيرية فى جنوب غرب كردفان. وكانت الرسالة واضحة: فأبو جبرة رمز للتوسع النفطى فى جنوب كردفان، وبنظرة أوسع، فى جنوب دارفور.

وتعد هذه الانتصارات مهمة لثلاثة أسباب. أولا، أنها ساعدت على بناء القوة العسكرية للجبهة على حساب الحكومة السودانية. وعقب معركة كريارى التى وقعت فى تشرين الأول/ أكتوبر، علق ضابط بالجيش السودانى بنبرة مفعمة بالسخرية مريرة قائلا «إن الجيش السودانى كان يسلم المستلزمات اللوجيستية بسخاء وبذخ للمتمردين وبكفاءة عالية[١٢٢]. وبحلول أواخر تشرين الأول/ أكتوبر،كانت التقديرات تشير إلى أن أكثر من نصف مركبات الجبهة أسرتها الحكومة السودانية.

ثانيا، أدت انتصارات الجبهة إلى انخفاض الروح المعنوية لدى قوات الجيش السودانى بشدة. ووردت أنباء تفيد توجيه تهمة الفرار من الخدمة لعدد من الضباط الذين هربوا من أنقاض معركة أم سيدير– وقال أحدهم لزميله إن كثيرا من جنوده فروا دون قتال وأن آخرين انضموا للمتمردين[١٢٣]. وقال ضابط سابق آخر إن هناك زميلا ذا رتبة كبيرة أسره المتمردون فى كريارى[١٢٤]. وكشفت المقابلات الشخصية التى أجريت مع الناجيين من كريارى الذين فروا إلى تشاد عن جنود لم يكونوا مستعدين بالمرة للقتال (Polgrean, 2007).

ثالثا، ساعدت هذه السلسلة من الانتصارات، وربما أيضا الهجوم الذى شنته الحكومة فى عام ٢٠٠٦– على الأقل حتى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦– على تجميع الفصائل المتناثرة للجبهة وتوحيد القادة المقاتلين فى الميدان. وتحت القسر، وفى مواجهة تهديد مشترك، لم يكن لدى أولئك المقاتلين فى الميدان فى واقع الأمر فسحة من الوقت ليمارسوا انقساماتهم السياسية. (....)

فبإمكانى التحدث لجميع القادة المختلفين وسيردون مثلى: «نحن جميعا شركاء فى هذا»[١٢٥]. وبحلول تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، قدر عدد قوات الجبهة بنحو ١٠ آلاف رجل، مثل نفس عدد قوات جيش تحرير السودان فى ٢٠٠٤– ٢٠٠٥[١٢٦].

والمفارقة أن كاريارى كانت أيضا بداية غروب شمس الجبهة. فقد استشاطت «جماعة– ١٩» غضبا حينما نسبت حركة العدل والمساواة النصر لنفسها، وصادرت المركبات والأسلحة والأسرى الذين غنمتهم من الحكومة السودانية. وانتهى بصفة كبيرة التنسيق العسكرى بين الحركتين، اللتين مازالتا متحدتين تحت لواء الجبهة. وحرص بعض قادة «جماعة– ١٩»، ولاسيما آدم بخيت، على التنسيق مع حركة العدل والمساواة، ولكن هذا أصبح مصدرا للتوتر داخل الحركة. فعقب كاريارى، أصبح بخيت مؤيدا لشن هجمات مشتركة مع حركة العدل والمساواة بعيد عن المناطق الخاضعة لسيطرة «جماعة– ١٩». ولكن آخرين، مثل حسن عبد الكريم(بيجو)، رفضوا فكرة ترك شمال دارفور بلا حماية. وأخيرا، فى تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٦، انضم بخيت إلى قوات حركة العدل والمساواة مع ٣٠ مركبة تابعة «لجماعة– ١٩» لشن غارة مشتركة على منشآت نفطية فى أبو جبرة، فى حين ظل آخرون فى الشمال تحت قيادة حسن. وفى ديسمبر، لقى الأخير مصرعه فى «سياح». ورغم هذه الاختلافات مع بخيت، مازال حسن مؤيدا للتنسيق مع العدل والمساواة ولكن عقب مصرعه أصبحت «جماعة– ١٩» أكثر عدوانية نحو الجبهة.

وعقب عودته من جنوب دارفور بعد بضعة أيام من مصرع حسن، منى بخيت بهزيمة على يد قوات الحكومة السودانية فى جبل جوبا، شرقى كوتوم. ثم غادر شمال دارفور متوجها إلى تشاد مع ٥٠ مركبة وبعض الأسلحة الثقيلة(بما فى ذلك صواريخ سام)، و ٥٠٠ مقاتل– مزيج من قوات «جماعة– ١٩» وعبد الشافى ومينى تحت لواء الجبهة. وبحلول آذار/ مارس ٢٠٠٧، مع ذلك، أقنعت «جماعة– ١٩» معظم مقاتليها بالعودة مع ٤٠ من مركباتهم[١٢٧].

ووقت كتابة هذا التقرير، كانت حركة العدل والمساواة تمثل القوام الرئيسى للجبهة، ويسهم جيش تحرير السودان بحفنة من المركبات فقط (يقول البعض إنها ١٢) والمقاتلين. ويوجد قادة جيش تحرير السودان الذين ظلوا على‌عهدهم مع الجبهة– خميس عبد الله أبا بكر وآدم على شوجر وآدم بخيت– جميعا فى تشاد، رغم كل هذا، ويتمتعون بنفوذ محدود داخل دارفور. وهناك صراع محتدم حول مواقع قيادة الجبهة، على الرغم من اختفاء الهيكل التنظيمى لقيادتها وبرنامجها السياسى. ولدى حركة العدل والمساواة قائد مميز يتمثل فى دكتور خليل، ولكن سمعتها ذات التوجهات الإسلامية وحقيقة أن معظم الجماعات التى ظهرت بعد جيش تحرير السودان أدت معظم أعمال القتال تستبعد إمكانية ظهور قائد من الحركة حتى لو كانت هناك أهمية حاسمة للأموال التى تجمعها الحركة ولإمداداتها. وهناك عدد من المرشحين يقفون فى صف جيش تحرير السودان

(أو التحالف الديمقراطى الاتحادى السودانى): دكتور شريف حرير (الزغاوة)، وآدم على شوجر (الزغاوة)، وآدم بخيت (الزغاوة)، خميس عبد الله أبا بكر (مساليت)، وأحمد عبد الشافى (الفور)، وغيرهم. ومازالت القضية العرقية شائكة: هل يمكن لحركة مازال يهيمن عليها عسكريا الزغاوة أن تقبل قائدا من الزغاوة ومع ذلك تتجنب التعبير عن نفسها باعتبارها حركة من الزغاوة– أكثر من كونها من دارفور؟ ومن ناحية أخرى، هل يقبل الزغاوة قائدا من غير الزغاوة؟ والإجابة عن السؤالين –إلى حد ما– لا –وهنا تكمن صعوبة القضية.

وموقف التشاديين الداعمين للجبهة واضح:

> *نحن لا نرغب فى تولى أحد الزغاوة قيادة الجبهة لأنه سيعطى صورة سيئة للنظام التشادى (الذى يهيمن عليه الزغاوة) وعلى عكس ذلك، فنحن نرغب فى تجنب دعاية مناوئة للزغاوة من قبل الخرطوم. وتفتقر الجبهة إلى شخصية قيادية تتمتع بالكاريزما. وأفضلهم هو دكتور شريف ودكتور خليل، ولكن هناك عائق يجابههما: إنهما من الزغاوة. وهذا هو ما نقوله لهما طوال الوقت ولكنهما لديهما وجهة نظر أخرى: أنهما يرغبان فى أن يكونا قائدين. ونحن نريد واحد من الفور أو المساليت أو البيرجيد، أيا كان. فالمشكلة أن خميس لا يتمتع بشخصية كاريزمية، (و) كذلك عبد الشافى وعبد الواحد*[١٢٨].

وهناك تصور قد يرضى كل من تشاد وإريتريا على السواء وهو تنصيب خميس رئيسا وآدم بخيت رئيسا للأركان وخليل إبراهيم رئيسا لقوات الأمن، وهو منصب سيسمح له بالسيطرة القوية على الحركة[١٢٩]. وتضمنت الأسماء الأخرى التى طرحت لمنصب الرئيس. أحمد ديريج وتيجانى سيسى، والأخير يعد سياسيا محترما وشقيق أحد القادة التقليديين الرئيسيين للفور. وكلاهما يمكنه حشد تأييد الفور، ولكن من غير المرجح أن يحظى أى منهما بدعم المقاتلين الميدانيين. وطرح للنقاش أيضا مسألة التناوب على منصب الرئاسة.

وكانت الآمال معقودة على أن تقوم الجبهة، باعتبارها جماعة شاملة، بتخفيف حدة التوترات القائمة بين الفور والزغاوة. وقال أحد كوادر حركة العدل والمساواة– وهو من المساليت– مؤخرا: «يهيمن على حركة العدل والمساواة، على غرار جيش تحرير السودان، الزغاوة. فالزغاوة شديدو البأس. ولديهم المال والنفوذ والقادة فى حركة التمرد وفى تشاد. وليس لدينا، نحن المساليت والفور أيضا، اية فرصة لنتبعهم»[١٣٠]. ومع ذلك، قد يكون الفور أقل رغبة من المساليت فى اتباع قيادة الزغاوة.

وقبل تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، كانت استراتيجية الجبهة تكمن فى المزج بين القوات والقادة، وعدم تخصيص «المناطق المحررة» على واحدة أو أخرى من الجماعات حصريا[١٣١]. وهذا هو

السبب الذى جعل حركة العدل والمساواة، التى كان معقل قوتها مقتصرا على «تينا» و «جبل من»، كانت متواجدة جنبا إلى جنب مع جيش تحرير السودان– جبهة الخلاص الوطنى فى معظم المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين.

وفى أواخر عام ٢٠٠٦، واصلت الفصائل غبر الموقعة مساعيها لنقل المعارك ضد الحكومة خارج دارفور. وعقب هجوم جبهة الخلاص الوطنى على حقل نفط أبو جبره، راجت الشائعات أن الحكومة علمت بالهجوم، ولكنها أرادته أن يقع لكى يشتعل التوتر بين المتمردين وقبيلة المسيرية الحمومر، وهى الجماعة العربية التى تسيطر على المنطقة. والأخيرة غير راضية عن الحكومة نتيجة لعملية نزع سلاح ولاية غرب كردفان عقب إبرام اتفاق سلام دارفور، وتخشى الخرطوم من حدوث تقارب بين متمردى دارفور. وتقول المصادر المحلية إن الخطة، إذا كان هناك حقا ثمة خطة بالمرة، قد أتت بعكس نتائجها المرجوة: فقد تنقسم صفوف المسيرية إزاء دعمهم لغارة جبهة الخلاص الوطنى، ولكنهم يرونها هجوما على الحكومة، وليس عليهم[١٣٢]. وتؤكد مصادر أخرى أن الشباب الساخطين فى جنوب غرب كردفان يمكن أن ينصاعوا لحملة حركة العدل والمساواة ضد التهميش والمناهضة لرسائل نيفاشا[١٣٣].

توحيد الصفوف بعد جبهة الخلاص الوطنى

فى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، ترددت شائعات عن تحالف جديد للقوى غير الموقعة بين «جماعة– ١٩» وجماعتى الفور بقيادة عبد الواحد وعبد الشافى. وكان بوسع الائتلاف أن يعمل فى إطار جبهة الخلاص الوطنى، بشكل عسكرى أكثر منه سياسى، ولكنه آثر ألا يفعل. ويبدو أن المؤسسين قد يرغبون فى التصدى للنفوذ المتصاعد لحركة العدل والمساواة داخل صفوف الجبهة. وصرح قادة الفصائل غير الموقعة للمصادر الدولية «بأن جبهة الخلاص الوطنى، بناء على ذلك، لم يعد لها وجود»[١٣٤]. وقال عبد الواحد:

> *لا توجد منظمة تدعى جبهة الخلاص الوطنى. إذ لا يقف وراء هذا الاسم فى الحقيقة سوى حركة العدل والمساواة– ونحن على قناعة بأن حركة العدل والمساواة جزء من الحركة الإسلامية. ونحن نرفض أى محاولة، اليوم وغدا، للتقارب بين حركة العدل والمساواة وبيننا، على الصعيدين السياسى والعسكرى. لا يوجد بيننا أى قواسم مشتركة، ولا أمل فى أن يوجد. فنحن مختلفون فى كل شىء. ولن نتقارب مطلقا*[١٣٥].

ومن بين جميع الفصائل غير الموقعة، يعد عبد الواحد الأشد صرامة فى معارضته لحركة العدل والمساواة وجبهة الخلاص الوطنى. وفى مسعى لتهيئة الأجواء لسطوع نجمه على الساحة مرة

أخرى، فقد أثار المخاوف من شبح الوجه الإسلامى لحركة العدل والمساواة لتأكيد دوره كقائد لحركة التمرد العلمانية. كما أعرب القادة عن استيائهم من حركة العدل والمساواة لأنها تنسب لنفسها كل الانتصارات وتصدر بيانات محرضة على الحرب.

ولم تعلن جبهة الخلاص الوطنى عن وجودها رسميا، سواء باعتبارها تمثل الفصائل غير الموقعة، أو جيش تحرير السودان أو اتحاد فصائل جيش تحرير السودان، وكل منهما يحظى بالقبول لدى القوات المقاتلة فى الميدان. والواقع هو أن فصائل جيش تحرير السودان أبعد ما تكون عن التوحد، وفصيل عبد الواحد أبعد ما يكون عن الاندماج مع «جماعة– ١٩»، فضلا عن الاندماج مع عبد الشافى. ومازالت فكرة جبهة الخلاص الوطنى باعتبارها ائتلافا يضم كافة الجماعات غير الموقعة فى دارفور، بما فى ذلك حركة العدل والمساواة، تحظى بالدعم. فحركة العدل والمساواة، بطبيعة الحال، تؤيد الإبقاء على الجبهة، حتى لو ظلت اسما بلا جوهر فقط. وأوضح أحد كوادر العدل والمساواة قائلا: «احتاجت «جماعة– ١٩» إلى الجبهة حينما كان لديها بضع سيارات فقط، ولكن حركة العدل والمساواة تحتاج إلى «عنوان» الجبهة أكثر من «جماعة– ١٩»[١٣٦]. ويعتبر أحمد دريج قائد التحالف الديمقراطى الاتحادى السودانى، وهو غريم مهم لعبد الواحد فى قبائل الفور، رغم أنه لا يحظى بمصداقية كبيرة لدى المقاتلين، أيضا من أنصار الجبهة. وبين التحالف الديمقراطى الاتحادى السودانى وجيش تحرير السودان، يقول شريف حرير إن الجبهة مازالت بحاجة لإرساء قواعدها، ولكن عقب توحيد فصائل جيش تحرير السودان فقط[١٣٧]أيضا هو نفس موقف أحمد عبد الشافى، والذى يقول إنه «يؤيد جبهة الخلاص الوطنى باعتبارها مظلة سياسية بشرط ألا يصبح الدكتور خليل قائدها»[١٣٨].

وفى شباط/ فبراير– آذار/ مارس ٢٠٠٧، فيما كان النظام التشادى ووفد إريترى يسعيان لإعادة تدشين جبهة الخلاص الوطنى من نجامينا، أقنع عبد الشافى وشريف حرير وممثلو «جماعة– ١٩» الآخرين التشاديين بضرورة توحيد صفوف جيش تحرير السودان قبل الجبهة. وفى آخر آذار/ مارس ٢٠٠٧، دخل هؤلاء القادة من تشاد إلى دارفور لافتتاح «مؤتمر القادة» الذى كان مقررا فى بادئ الأمر أن يعقد فى تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٦. وفى نيسان/ أبريل، سعوا إلى عقد المؤتمر، ولكن الكثير من القادة الميدانيين رفضوا المشاركة. ثم انتخب المشاركون القائد الزغاوى عبد الله يحيى رئيسا للجنة انتقالية، ولكن هذا لم يسفر سوى عن انقسام جديد. فمن ناحية هناك جماعة معظم قادتها من الزغاوة الذين شاركوا فى شبه المؤتمر هذا والذين كانوا يتقاربون مع شريف حرير، ومن خلال، مع الجبهة وتشاد وإريتريا. ومن ناحية أخرى، هناك القادة من غير الزغاوة (باستثناء الشخصية المهمة، ألا وهى جار النبى عبد الكريم) الذين ظلوا معادين بقوة لأى نفوذ خارجى. وشارك أحمد عبد الشافى فى المؤتمر ولكنه لم يشارك فى الجماعة فى نهاية الأمر.

وصرح أحد القادة المهمين الآخرين «لجماعة– ١٩» للمؤلفين قائلا:

«يراودنى الأمل فى أنه مازال ممكنا تحقيق الوحدة بين حركة العدل والمساواة وفصائل جيش تحرير السودان غر الموقعة. واليوم الأمر ليس واضح بالمرة. أعتقد أنه لم يكن بالوقت المناسب لإعلان قيام الجبهة. فأولا، تحتاج حركة العدل والمساواة والجبهة إلى الاجتماع معا والتعرف أكثر على بعضهما البعض قبل أن يتحدا فعليا. فقد تأثرت العلاقات بين الجماعتين بدرجة كبيرة جدا بسبب خلفية علاقة حركة العدل والمساواة (بالترابى)، وبالطريقة التى تتعامل بها الحركة مع مسائل القيادة: إذ ترغب الحركة فى قيادة الآخرين، هم يرغبون أن يصبحوا القادة ولكن ذلك مستحيل قبوله من الآخرين. وقد سعينا إلى التوحيد ولكن الأمر لم يسر على ما يرام ولذا قررنا ترك حركة العدل والمساواة فى الوقت الراهن. فنحن بحاجة أولا لتوحيد صفوف جيش تحرير السودان ثم، حينما يتم ذلك، سندعو حركة العدل والمساواة للانضمام. فليس بوسعنا تركها بعيدا،ولكن إذا أرادوا أن يصبحوا القادة فإن ذلك سيكون عسيرا[١٣٩]

الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية: المتمردون السودانيون أم الميليشيات التشادية؟

تعد الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية حركة منشقة صغيرة انفصلت عن حركة العدل والمساواة فى آذار/ مارس– نيسان/ أبريل ٢٠٠٤. وهى صنيعة تشادية إلى حد كبير، بتشجيع من الحكومة السودانية. والأبوان الروحيان لها هما محمد إسماعيل تشيبو بورجو، وحسن محمد عبد الله بورجو، من الزغاوة الدارفوريين ومدير الشئون الخارجية بحزب المؤتمر الوطنى وأحد المقربين من رئيس المخابرات السودانية، صلاح غوش (Tubiana,2005، p 181; Flint and de waal, 2005, p. 94). وكلاهما من الزغاوة من عشيرة الكابكا التى تعيش فى تشاد والسودان، ومن عائلة كابكا سلطان توندوباى، جنوب تينا.

ومعظم مقاتلى الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية هم من الزغاوة الكابكا (السودان وتشاد)، والزغاوة الكوب (السودان وتشاد)، والزغاوة الديرونج (تشاد)، وكذلك بعض المساليت، والداجو، والبدايات، والزغاوة الووجى. وفى آب/ أغسطس ٢٠٠٥، بلغ عدد أعضاء الحركة ٢٠٠– ٣٠٠ من المقاتلين المسلحين جيدا، المزودين بالمركبات بفضل القوات المسلحة التشادية[١٤٠]. وانشق معظم هؤلاء المقاتلين وانضموا بعد فترة وجيزة إلى حركة العدل والمساواة.

ومؤسس الحركة وأكبر قادتها العسكريين هو جبريل عبد الكريم بحرى «تك»، وهو ينتمى إلى الزغاوة الكابكا فى تشاد. وعقب معارضة مبكرة لديبى، رجع إلى حظيرة الطاعة وخدم لاحقا فى صفوف قوات الحرس الوطنى التابعة لديبى فى جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان القائد العسكرى لحركة العدل والمساواة حتى فصله من صفوفها فى شباط/ فبراير ٢٠٠٤ حينما عقد العزم على تأسيس الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية.

وكان الزعيم السياسى للحركة حتى أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ هو نورين ميناوى بارتشام، وهو مفكر من الزغاوة ظل على الحياد بين السياستين التشادية والسودانية على مدى ٢٥ عاما. وقد درس فى ليبيا ثم التحق بحزب الأمة فى ثمانينيات القرن العشرين. وبعد أن استولت الجبهة الوطنية الإسلامية على مقاليد السلطة فى السودان، انضم إلى الرئيس ديبى ثم عارضه ثم عاد إلى مناصرته كرة أخرى. وكان مقربا من آدم شوجر فى مطلع التسعينيات ورفيق درب لحركة العدل والمساواة فى السنوات الأولى للألفية، ثم انضم إلى الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية فى آب/ أغسطس ٢٠٠٤. وفى أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، انشق عن ديبى، وانضم مجددا إلى حركة العدل والمساواة مع معظم مقاتلى الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية، وأصبح الآن المتحدث الرسمى باسمها. ويتمثل دوره فى حشد الدعم لها فى منطقة قوز بيدة فى تشاد وعبر الحدود فى دار المساليت.

ويتألف تاريخ الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية من سلسلة متوالية من الخطوات الصغيرة، معظمها لا يمثل أهمية للصراع الأوسع فى دارفور. وسرعان ما وقعت الصدامات بين الحركتين فى كاريارى على الحدود التشادية السودانية عقب انشقاق الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية عن حركة العدل والمساواة. ثم استقرت الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية فى «جبل من»، بين الجنينة وكولبوس، حيث لم تلق ترحيبا من قبائل جبل المسيرية المحلية. ووقعت الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية اتفاقات مع الحكومة السودانية فى ديسمبر ٢٠٠٤ وحزيران/ يونيو ٢٠٠٥. وفى عام ٢٠٠٥، قاتلت جيش تحرير السودان عندما حاولت قواته دخول «جبل من». وبعد انشقاق نورين عن حركة العدل والمساواة، انتقلت فلول الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية تحت قيادة جبريل «تك» إلى جبل تلال مورفايين بتشاد. وأعيد تفعيلهم وتسليحهم من قبل الحكومة التشادية، التى كانت حينذاك بحاجة إلى قوات شبه عسكرية لقتال المتمردين التشاديين المدعومين من الحكومة السودانية. ووردت تقارير بأن قوات الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية ترتدى الآن الملابس الرسمية للقوات التشادية وأن جبريل «تك» يرتدى الشارة العسكرية لرتبة عقيد بالجيش التشادى. ويبلغ عددهم ٣٠٠ مقاتل ومعهم ١٢ مركبة، يتمركز معظمها بالقرب من «أده» على الحدود جنوبى الجنينة[١٤١]. والحركة الوطنية للإصلاح والتنمية تعد الآن جزءا من جبهة الخلاص الوطنى التى تشكل أحد السبل التى يستخدمها النظام التشادى للاحتفاظ بنفوذه فى الائتلاف.

ضم الجنجويد لصفوف المتمردين

انضمت أعداد صغيرة من العرب إلى المتمردين على مدى سنوات عديدة، ومعظمهم من جماعات البقارة الذين كانوا أقل تورطا فى أنشطة الجنجويد. وترددت فكرة احتمال انقلاب الجنجويد، الساخطين على الخرطوم، ضد الحكومة السودانية منذ عام ٢٠٠٣. وأصبح هذا الاحتمال أكثر

واقعية بعد اتفاق أبوجا، الذى رآه الكثير من قادة الجنجويد على أنه خيانة لمصالحهم، لاسيما الشروط التى تطالب بنزع أسلحتهم.

واستهل عبد الواحد الاتصالات الأكثر تقدما بين المتمردين والعرب، بما فى ذلك جماعات الجنجويد. وكان أحد العناصر الرئيسية الفاعلة فى هذه الاتصالات، مجيب الرحمن الزبير، وهو محام من الفور من جامعة أم درمان كان الأمين العام لاتحاد طلاب دارفور فى الخرطوم فى الفترة ١٩٩٩– ٢٠٠١. ومنذ ٢٠٠٥ فصاعدا، قام مجيب بمبادرات للاتصال بمختلف جماعات الجنجويد عبر زملاء الدراسة العرب. وعقب أبوجا، أسفرت هذه المساعى عن إبرام أول اتفاق بين البقارة الرزيقات فى وادى تورو، شمال غرب جبل مرة. وتم توقيع الاتفاق الثانى مع الأبالة الرزيقات (مع عشائر المهرية والمحاميد) فى سابانجا، شمال جبل مره. وسمحت الاتفاقات بافتتاح أسواق مشتركة للفور والعرب فى المناطق الخاضعة للمتمردين فى جبل مره، وهى من صنيعة اللجان المشتركة للتفاوض حول استعادة الماشية المنهوبة؛ وتمت إعادة نحو ٢٠٠ جمل من المحاميد. وأخيرا انضم ٥٠٠ مقاتل من العرب، معظمهم من الأبالة الرزيقات، بما فى ذلك الناشطين سابقا من الجنجويد، بصورة تلقائية إلى قوات جيش تحرير السودان التابعة لعبد الواحد[١٤٢].

وتم توقيع اتفاق مماثل فى آيار/ مايو ٢٠٠٦ فى جنوب شرقى جبل مره، بين الفور (الذين انضموا فيما بعد إلى فصيل عبد الشافى) من ناحية وقبائل العرب السعادة وأولاد منصور (وهم فرع من المسيرية) من ناحية أخرى. وشملت الأسواق المشتركة واستعادة الحيوانات المنهوبة، وافتتاح طرق بين مناطق المتمردين ونيالا، وإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار. وعقب الاتفاق، أفادت الأنباء انضمام ٢٥٠ من الجنجويد «السعادة» و «أولاد منصور» إلى المتمردين[١٤٣].

وأحد العناصر الفاعلة الأخرى فى التقارب بين المتمردين والجنجويد هو صالح محمد عبد الرحمن موسى، الأكثر شهرة باسم «أبو سورة». وهو من البقارة الرزيقات من عشيرة شتيه بالقرب من الداعين، وولد فى كو ستى على النيل الأبيض. وقد عارض الجبهة الوطنية الإسلامية فى مطلع تسعينيات القرن العشرين وفى نهاية العقد انضم إلى قوات التحالف السودانى، وهى جماعة من المناوئين الشماليين للحكومة السودانية النشيطين فى شرقى السودان. وعقب اعتقاله عدة مرات، أصبح مقربا من الجيش الشعبى لتحرير السودان عام ٢٠٠٠. وفى نهاية ٢٠٠٦، أسس جبهة القوى الثورية وسرعان ما ادعت أنها صدت هجوم الحكومة السودانية على مواقعها بين «كاس» و «زالينجى»[١٤٤]. وأفادت التقارير أنه يتمتع بعلاقات طيبة مع «جماعة– ١٩»، التى زودته بأسلحة، وكذلك مع جبهة الخلاص الوطنى والنظام التشادى، الذى أمده بالمركبة الوحيدة التى يمتلكها[١٤٥]. وهو يزعم أن لديه مئات المقاتلين، معظمهم فى دار الرزيقات، ولكن المرجح أن لديه عددا قليلا للغاية. وهدفه ليس بالضرورة هو القتال، حسبما يزعم، ولكن أن يقنع العرب الدارفوريين بالبقاء على الحياد. «إن الانتصار الذى أسعى إليه ليس فى شن الهجمات، ولكن فى جعل الجنجويد يتخلون

عن الحكومة»[١٤٦]. وفى تشرين الثانى/ نوفمبر، قاد «أبو سورة» ١٥ من القادة العرب من المستوى المتوسط من جنوب دارفور وشماليها، بما فى ذلك بعض الجنجويد، إلى مناطق المتمردين فى شمال دارفور لإبرام اتفاقات لوقف إطلاق النار مع «جماعة– ١٩» وقوات جيش تحرير السودان التابعة لعبد الواحد[١٤٧].

والقائد الميدانى لأبو سورة، هو ياسين يوسف ابن عمدة قبيلة اريقات من كابكابيا، التحق بالجيش الشعبى لتحرير السودان حينما كان يدرس فى الخرطوم عام ٢٠٠٢، وانضم إلى أبو سورة عام ٢٠٠٣. وأسهم فى افتتاح الأسواق المشتركة للفور والعرب فى منطقة القوات التابعة لعبد الواحد فى غربى جبل مره، واستعادة ١٢٠ جملا منهوبا من اريقات[١٤٨].

وفى الشمال، تبدو عملية التقارب أقل تقدما. والتقدم الحقيقى المحرز حتى الآن هو استعادة نحو ٥٠ جملا مسروقا فى آذار/ مارس ٢٠٠٧ وردها إلى «العرب من أولاد الرشيد» ليظلوا على الحياد، شمال كوتوم. وكان قادة «أولاد الرشيد» مقربين من جيش تحرير السودان فى مستهل الحرب، ولكنهم كانوا ضمن الأقلية؛ حينما شرعت الحكومة السودانية فى تنظيم الجنجويد، وأرغم هؤلاء القادة على العودة إلى الحكومة من قبل غالبية قبيلتهم. وتبدو الاتصالات مجدية أيضا مع «المهارية الرزيقات»، الذين بدأ قائدهم «نذير» فى النأى بنفسه عن الحكومة السودانية. ولا تبشر العلاقات بخير مع عشائر «الأبالة» الآخرين مثل المحاميد (قبيلة موسى هلال)، والعطيفات والعريقات، وجميعهم نشيطون ضد المجتمعات غير العربية فى الشمال[١٤٩].

وهذه المساعى الرامية للتقارب حقيقية وينبغى أن تهتم بها الحكومة السودانية، ولكن يجب ألا يتم المبالغة فى وصفها. فمن غير المرجح أن تؤدى «المحادثات الأخيرة بشأن إقامة تحالف عسكرى بين القبائل العربية وغير العربية فى دارفور بين آدم على شوجر وياسين يوسف، إلى إعادة تشكيل ملامح الصراع بصورة جذرية»، مثلما أشارت المزاعم التى ذكرت مؤخرا فى مقالة بخلاف ذلك كانت ممتازة ونشرت فى «نيويورك تايمز» (Polareen, 2007)[١٥٠]. وفى الوقت الراهن، لا يتمتع أى من الرجلين بسلطة كافية مع القادة الميدانيين وقادة القبائل فى دارفور لإحداث هذا النوع من الفارق.

سابعا: خاتمة

فى الأشهر التى أعقبت فشل اتفاق أبوجا، كان من المذهل أن نرى كم من الدارفوريين أدركوا أن الحكومة فى الخرطوم لم تكن صاحبة قوة الدفع ولكن المتمردين– ولاسيما «جماعة– ١٩». والمفاهيم مهمة، بغض النظر عن مدى صدقها، وحقيقة أن العديد من أهالى دارفور يعتقدون أن السلام لن يتحقق إلا بعد أن يسيطر المتمردون غير الموقعين على الأمور يجعل من الصعب تصور أى إحياء ناجح لاتفاق سلام أبوجا. والنتيجة واضحة: لقد مات اتفاق أبوجا. والمضى قدما يتطلب البدء من الصفر.

وتظل أهم عقبة هى عدم توحد صفوف المتمردين وافتقارهم للرؤية السياسية. وعلى مدى السنوات الأربع أو الخمس السابقة، ومع تشكيل وانشقاق جماعات للمتمردين فى دارفور، استمرت نقطة واحدة صامدة بلا تغيير، وتتمثل فى أن كفاءتهم العسكرية تقف فى تناقض صارخ مع ضعف تنظيماتهم السياسية. وقد ظهر هذا مجددا منذ أبوجا. وعلى مدار العام الماضى، أظهر المتمردون غير الموقعين أن لديهم قوة عسكرية مرنة لمقاومة مساعى الخرطوم لحل الصراع باستخدام القوة، ولكنهم أكدوا افتقارهم للقدرة والموهبة السياسية للمضى قدما فى المفاوضات. ولعل هذا هو السبب فى أن متمردى دارفور يحتاجون إلى المساعدة لتوحيد صفوفهم سياسيا أكثر من احتياجهم إلى الأسلحة أو أى أشكال أخرى للدعم العسكرى.

وعقب أبوجا مباشرة، توصلت الجماعة غير الموقعة (وبعض المتمردين الموقعين) إلى نتيجة حاسمة من أنقاض الاتفاق الذى ولد ميتا: الوحدة ضرورية إذا أرادوا التصدى للخرطوم. وبدت الجماعات المنخرطة فى صفوف جبهة الخلاص الوطنى لفترة من الزمن ملتزمة بالعمل معا، على الأقل فى ساحة المعارك. وكان هناك بصيص من التعاون. ومع ذلك فمازالت الانتهازية والجشع والتشرذم بين الفصائل ظواهر متفشية. وواصلت الجماعات المتمردة القتال بين بعضها البعض، لاسيما الموقعة ضد غير الموقعة، بالرغم حتى من أن الجماعات الموقعة أخذت تقاتل بعضها البعض على طول الحدود القبلية، بتشجيع من الخرطوم. وأظهرت المشاعر المعادية لحركة العدل والمساواة فى صفوف جبهة الخلاص الوطنى أن النجاح قد يؤدى إلى الانقسام قطعا مثله مثل الهزيمة. وهناك صراعات أخرى داخلية بين القادة، بين العشائر وفى صفوفها، وبين المقاتلين والسياسيين. ويتبع العديد من قادة المتمردين اليوم الأساليب التكتيكية التى كان ينتهجها مينى تحت شعار «فرق تسد». والنتيجة عدد متزايد من الفصائل الصغيرة المستقلة المسلحة غير التابعة لأحد ويمكنها أن تنقلب ضد أى أحد، وتسعى لتحقيق مكاسبها على حساب المجتمعات المحلية. والجماعة الوحيدة التى يبدو أنها تتمتع بدعم شعبى حقيقى هى «جماعة– ١٩». والجماعة العريقة

فى معارضتها لانتهاكات مينى ميناوى منذ أواخر ٢٠٠٥، يبدو أن «جماعة– ١٩» لديها بعض بواعث القلق إزاء حقوق الإنسان، وكذلك حيال سبل الوصول للمساعدات الإنسانية، وما هو أكثر، نحو تحويل احتياجات المدنيين إلى عوامل للمقايضة حولها فى ختام الأمر.

ولذا، فإن المجتمع الدولى يواجه سؤالا صعبا: كيف يمكن إشراك هذه الجماعات المتشرذمة؟ فمن المهم تجنب نموذج جنوب السودان. فعلى مدى ٢٠ عاما، وفرت القوى الفاعلة الدولية الدعم الكافى فقط للحركة الشعبية لتحرير السودان للحيلولة دون غرقها، ولكن ليس بدرجة كافية لإحداث فرق فى حربها مع الخرطوم. وينبغى على المجتمع الدولى تجنب هذا التصور لتسلسل الأحداث فى دارفور. لقد آن الأوان لإشراك متمردى دارفور سياسيا، قبل أن يشهدوا المزيد من الانشقاقات، أو قبل أن يسود الاعتقاد بأن جماعة أصبح لها اليد الطولى ويحشد الآخرون صفوفهم ضدها. وهى عملية بدأت بالفعل مع حركة العدل والمساواة. ولا يعنى هذا بالضرورة إعادة استهلال عملية السلام. فقد تكون عملية السلام فى جميع أنحاء دارفور سابقة لأوانها. وفى ظل الظروف الراهنة، من غير الواقعى توقع الوصول لتسوية ناجحة لإقرار السلام تتسم بالعدالة وتحظى بفرصة جيدة فى النجاح. والطرفان أيضا غير متكافئين. فالمتمردون شديدو الانقسام، شديدو الضعف، ورغم نجاحاتهم فى المعارك العام الماضى، لم يتمكنوا من ممارسة ضغط كاف على الخرطوم لإرغام الحكومة على التفاوض بنية حسنة معهم.

ويبدو أن كل من يرغب حقا فى إحلال السلام فى دارفور يتفق على أنه لابد من الاتحاد بدرجة ما بين صفوف المتمردين قبل عقد مفاوضات جديدة. فإذا كان المجتمع الدولى جادا بشأن إحلال السلام فى دارفور، فيجب أن يتخلى عن تركيزه الحصرى على بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام– وهى مجرد ذريعة لصرف الأنظار لأنه لا توجد بعثة لحفظ السلام يمكنها توفير الأمن لأهالى دارفور فى الظروف الراهنة– وبدلا من ذلك تجعل الجهود طويلة الأمد ضرورية لمساعدة متمردى دارفور المنقسمين يتحركون صوب رؤية سياسية واحدة وتنظيمات سياسية مشتركة. وستكون عملية السلام طويلة الأمد ومضنية. ولكن فقط حينما يحقق المتمردون بعض الوحدة السياسية سيكون من المنطقى الحديث عن عملية للسلام

الهوامش

١- الجلابة تجار ومسئولون إداريون من وسط السودان

٢- يدين المؤلفان بالشكر والعرفان عن الكثير من الآراء الثاقبة التى اطلعا عليها فى هذا التاريخ لحروب درافور.

٣- «الجنجويد» مصطلح عربي محلى، مشتق من «الجواد» أى «الخيال» و«جيم» العربية تشير إلى البندقية الآلية (جى ٣ البلجيكية)، التى توحى أيضا بفكرة «الجن». وخلال حرب الفور – العرب فى الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩، كانت الكلمة تشير إلى الميليشيات العربية الموالية للحكومة. والصراع الحالى، تشير الكلمة إلى الميليشيات المقاتلة بالوكالة عن الحكومة، التى تجند معظم مقاتليها من الأبالة العرب (رعاة الجمال، معظمهم من شمال وغرب دارفور).

٤- كما قدم البعض من منطقة بحر العرب تحت قيادة اللواء محمد أحمد الدابى. هو واحد من العرب الشايقية مقرب من الرئيس البشير، ولعب دورا مهما فى تسليح الجنجويد (مقابلة مع المؤلفين، مفكر من المساليت، نجامينا، تشاد، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦).

٥- مقابلة مع المؤلفين، ناشط سياسى سودانى سابق، السودان (تم حجب اسم المكان)، كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٧. تلقى هذا الشخص تدريبا عسكريا فى إثيوبيا إبان سنوات حكم جعفر النميرى، وقضى تسعة أعوام فى فترة التسعينيات من القرن العشرين يعمل على الحدود السودانية التشادية مع جماعات الدفاع الذاتى من الفور والمساليت. وهو يتذكر حينما كان يقايض السكر مقابل الذخيرة مع جنود «حسين حبرى» باستخدام «الكورا»، وهو دلو صغير يمكنه استيعاب زهاء لترين وهو مقياس الحجوم فى أسواق غربى السودان وتشاد. وكانت النسبة المقبولة هى خمسة مكاييل من «الكورا» من السكر مقابل «كورا» واحدة من ذخيرة الاسلحة الصغيرة.

٦- «وارنانج» هو لقب يشيع استخدامه من قبل المساليت والفور ويطلقونه على قادة الجماعات الشبابية بالقرى. كما دأب الفور على تسميتهم «تابو» و «سيلو» («يتشاركون معا»)، ولكنهم يشيرون إليهم فى الوقت الراهن بلفظ اقدا» وهى مقتبسة من اللغة العربية «عقداء» («جمع «عقيد») ، وهى رتبة عسكرية تقليدية معروفة فى دارفور – أو قائد ميليشيات القرية الذى يتلقى أوامره من قائد إقليمى، مثل «شرطى» أو «فورشا» أو غير ذلك. انظر O'fahey (1980), p. 152.

٧- مقابلة مع المؤلفين، قائد جيش تحرير السودان – جبهة الخلاص الوطنى، تشاد (تم حجب مكان المقابلة)، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦. عبد الله أبا بكر، ضابط ينتمى للزغاوة له باع ميدانى طويل ومسقط رأسه كورنوى، شمال دارفور، وخدم فى صفوف «الحرس الجمهورى التابع للرئيس ديبى، كما عمل كقائد أركان جيش تحرير السودان حتى وفاته فى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ أو كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٤.

٨- فى ضوء أهمية سياسة الزغاوة للتمرد فى دارفو، فمن المهم تقديم عرض شارح موجز للزغاوة وللقوى العشائرية المحركة لصفوفهم. و«الزغاوة» هو الاسم الذى يطلق على الجماعة الرئيسية لأهالى برى، كما يسمون أنفسهم. و «البرى» ليسوا من العرب ومعظمهم رعاة الإبل الذين تمتد أراضيهم بين ما يعرف الآن بشمال غربى وشمال شرقى تشاد. وهم ينقسمون إلى ثلاث جماعات فرعية. إذ يعيش «الكوب» فى الغرب، معظمهم فى تشاد وبعضهم أيضا فى السودان، حول «تينا» ويعيش «الووجى» فى الشرق، في شمالى دارفور، وينقسمون إلى شياخات» عدة تغطى مناطق محددة. «دارجالا»، «دار تويز»، «موزباط» ، «دار أرتاج»، و» دار سوينى»، «دار بيرى». وأرغمت نوبات الجفاف التى شهدتها السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين العديد من «الووجى» على التوجه صوب جنوبى دارفور حيث أقاموا بها كمزارعين وتجار. وأخيرا، يعيش «البديات» غالبا فى نطاق «إنيدى»، بشمالى تشاد، رغم أن بعض عشائرهم تقيم فى شمال دارفور بين «الووجى». والرئيس التشادى «ديبى» من «البديات» وترتبط الجماعة عن كثب بنظام حكمه. وينقسم «البرى» أيضا إلى عدد من العشائر التى لا تنتمى إلى مناطق محددة. انظر Tubiana(١٩٧٧).

٩- «أولاد زيد» معظمهم من تشاد، وهم بطن فرعية من بقية المحاميد، إحدى البطون الرئيسية لقبائل الرزيقات الأبالة.

١٠- مقابلة مع المؤلفين، قائد الزغاوة غير العرب، دارفور (تم حجب مكان المقابلة)، أيلول/ سبتمبر- تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤

١١- جميعهم من عشيرة الزغاوة الووجى. لم تتأثر عشيرة «الكوب» مباشرة من جراء الصدامات التى وقعت فى أبو جمرة.

١٢- مقابلة مع المؤلفين، مسئول تشادى، انجمينا، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

١٣- مقابلة مع المؤلفين، قائد ميدانى سابق لجيش تحرير السودان، الفاشر، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

١٤- مقابلة مع المؤلفين، قائد ميدانى لجيش تحرير السودان – جبهة الخلاص الوطنى، كاريارى (تشاد) تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

١٥- مقابلة مع المؤلفين، مسئول بوزارة الخارجية الأمريكية، كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٥.

١٦- مقابلات مع المؤلفين، قادة جيش تحرير السودان، شمال دارفور، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، مقابلات مع المؤلفين، قادة جيش تحرير السودان-جبهة الخلاص الوطنى، تشاد (تم حجب أماكن اللقاء)، تشرين الأول/ أكتوبر٢٠٠٦.

١٧- مقابلة مع المؤلفين، مسئول بجيش تحرير السودان-جبهة الخلاص الوطنى. كاريارى، (تشاد) تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

١٨- اتصالات شخصية عديدة منذ ٢٠٠٣.

١٩- مقابلة مع المؤلفين، قائد ميدانى سابق بجيش تحرير السودان، الفاشر، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

٢٠- الأمم المتحدة (أ٢٠٠٦): صفحات ٢٧-٢٨؛ مقابلة مع المؤلفين، قائد ميدانى سابق بجيش تحرير السودان، الفاشر، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

٢١- مقابلة مع المؤلفين، قائد سابق للمتمردين من غير الزغاوة، الفاشر، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

٢٢- مقابلات للمؤلفين مع قادة تقليديين وسياسيين للأبالة، شمال دارفور، آب/ أغسطس – أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

٢٣- مقابلة مع المؤلفين، قائد سابق للتمردين من غير الزغاوة، الفاشر، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

٢٤- مقابلة مع المؤلفين، قائد سابق للمتمردين من غير الزغاوة، الفاشر، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

٢٥- وثائق سرية لوكالة معونة راجعها المؤلفان.

٢٦- مقابلة مع المؤلفين، شريف حرير، شمال دارفور (تم حجب مكان المقابلة)، آذار/ مارس ٢٠٠٧.

٢٧- مقابلة مع المؤلفين، مسئول بجيش التحرير السودان – جبهة الخلاص الوطنى، تشاد (تم حجب المكان) أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

٢٨- مراسلات عبر البريد الإليكترونى من جولى فلينيت، شباط/ فبراير ٢٠٠٧.

٢٩- مقابلة مع المؤلفين، قائد سابق للمتمردين من غير الزغاوة، الفاشر، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

٣٠- مقابلة مع المؤلفين، قائد بجيش تحرير السودان جبهة الخلاص الوطنى، تشاد (تم حجب المكان)، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

٣١- «الشرطى» رتبة كبيرة فى الإدارة التقليدية للفور (وأحيانا للزغاوة).

٣٢- مراسلات عبر البريد الإلكترونى من جولى فلينت شباط/ فبراير ٢٠٠٧.

٣٣- مقابلات للمؤلفين مع المدنيين ومقاتلى جيش تحرير السودان، شمال وجنوب دارفور، أيلول/ سبتمبر – تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤.

٣٤- مقابلات مع المؤلفين، قادة «جماعة -١٩»، شمال دارفور (تم حجب المكان)، أذار/ مارس ٢٠٠٧.

٣٥- مقابلات مع المؤلفين، قادة جيش تحرير السودان – جبهة الخلاص الوطنى، تشاد (تم حجب المكان)، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

٣٦- مراسلات شخصية قائد للفور فى شمالى دارفور، الخرطوم، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

٣٧- مقابلات مع المؤلفين، مينى ميناوى، دار الزغاوة (شمال دارفور)، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

٣٨- يشير الزغاوة والفور والتنجور إلى بعض قادتهم الكبار باعتبارهم «ملوك» (جمع «ملك»).

٣٩- مقابلة للمؤلفين، مينى ميناوى، دار الزغاوة (شمال دارفور)، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

٤٠- مقابلات للمؤلفين، قادة جماعة العدل والمساواة، تشاد، (تم حجب المكان)، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

٤١- مقابلات للمؤلفين، قادة جماعة العدل والمساواة، تشاد، (تم حجب الأماكن)، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٤٢- اتصالات شخصية، أحد زملاء خليل إبان دراسته الجامعية، رومبك، (ولاية البحيرات)، كانون الأول/ ديسمبر

٢٠٠٦.

٤٣- مقابلات مع المؤلفين، قادة جماعة العدل والمساواة (تم حجب المكان)، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

٤٤- نقاشات عديدة مع قادة جماعة العدل والمساواة، دارفور، تشاد، وبلدان أخرى، ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

٤٥- للاطلاع على المزيد بشأن هذا الموضوع، انظر Flint and de Waal (2005): pp. 88 and 90-92.

٤٦- «البورنو» جماعة صغيرة من غير العرب تنحدر أصولها من غرب أفريقيا، لاسيما من المنطقة الواقعة جنوب غرب بحيرة تشاد.

٤٧- «الإنقاذ» التى تنطق «الإنجان» فى اللهجة السودانية هو الاسم الذى أطلق على حكومة «الإنقاذ» الأولى التى شكلتها الجبهة الوطنية الإسلامية.

٤٨- مقابلة للمؤلف، قائد سابق لجيش تحرير السودان، الفاشر، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

٤٩- مقابلات للمؤلف، قادة جماعة العدل والمساواة، تشاد (تم حجب الأماكن) وباريس، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

٥٠- مقابلة للمؤلف، تاجر من المساليت، وقائد ميدانى. الفاشر، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

٥١- هناك بلدتان تدعيان «تينا». فى السود ان «وتينة» فى تشاد.

٥٢- اتصالات شخصية، مسئول سابق بالحركة الشعبية لتحرير السودان فى النوبة، رومبك، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦.

٥٣- مقابلة للمؤلفين، قاد ة محليون للمساليت من «الجريدة» و» نيالا»، (جنوب دارفور)، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

٥٤- مقابلة للمؤلفين، سليمان جاموس، بيرمزة (دار الزغاوة، شمال دارفور)، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

٥٥- مقابلة للمؤلفين، أحد القادة التقليديين للزغاوة، مخيم «أم نبق» للاجئين، تشاد، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦. ومثلما هو معتاد دوما، فإن هذه الإفادة تنطوى على أكثر مما تبدى. وفى هذه الحالة، قد يكمن الأمر فى معارضة أحد القادة التقليديين للزغاوة للمتمردين الذين ينازعونه على النفوذ على النفوذ والسلطة.

٥٦- اتصالات شخصية، متخصص فى شئون دارفور، (تم حجب المكان)، حزيران/ يونيو ٢٠٠٤.

٥٧- مقابلات للمؤلفين مع أبناء دارفور من مختلف المهن والأوساط، الخرطوم، وشمال دارفور وغربها وجنوبها، آيار/ مايو – حزيران/ يونيو وأيلول/ سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٥٨- للاطلاع على وصف أكمل لمفاوضات أبوجا، انظر التقرير المتميز الذى كتبه Alex de Waal's remarkable account in the London Review of Books (de Waal, 2006) وأيضا مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٦).

٥٩- مقابلات مع المؤلفين ممثلون عن جبهة الخلاص الوطنى وجماعة مينى بجيش تحرير السودان، تشاد (تم حجب الأماكن)، أيلول/ سبتمبر – أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٦.

٦٠- اتصالات شخصية، قائد مدنى من الفور من الفاشر، الخرطوم تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، وقائد ميدانى سابق لجيش تحرير الخرطوم، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٦.

٦١- اتصالات شخصية، زعيم للفور من الفاشر، الخرطوم، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ويتمتع هذا المصدر، الذى يعد أيضا المصدر الأول لانشقاق كوتوم، بصلات شخصية قوية فى كل من شمال وشرقى دارفور.

٦٢- مقابلة للمؤلف، قادة محليون للمساليت من الجريدة ونيالا (جنوب دارفور)، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

٦٣- اتصالات شخصية، قائد كبير تابع لمينى فى جيش تحرير السودان، نيالا (جنوب دارفور)، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

٦٤- مقابلات مع المؤلفين، ممثلون عن جبهة الخلاص الوطنى وجناح مينى فى جيش تحرير السودان، تشاد (تم حجب الأماكن)، أيلول/سبتمبر– تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٦٥- مقابلات مع المؤلفين، قادة «جماعة – ١٩»، شمال دارفور (تم حجب الأماكن)، آذار/مارس ٢٠٠٧.

٦٦- تقرير سرى اطلع عليه المؤلفان، وكالة معونة دولية فى جنوب دارفور.

٦٧- مقابلات مع المؤلفين قادة «جماعة – ١٩»، شمالى دارفور (تم حجب الأماكن)، آذار/مارس ٢٠٠٧، وتقرير سرى اطلع عليه المؤلفان، وكالة معونة دولية جنوب دارفور.

٦٨- تقرير سرى اطلع عليه المؤلفان، وكالة معونة دولية جنوب دارفور.

٦٩- مقابلات للمؤلفين، قادة «جماعة –١٩» شمالى دارفور (تم حجب الأماكن) آذار/مارس ٢٠٠٧.

٧٠- تقرير سرى اطلع عليه المؤلفان، وكالة معونة دولية موجودة فى جنوبى دارفور.

٧١- تقرير سرى اطلع عليه المؤلفان، وكالة معونة دولية موجودة فى جنوبى دارفور.

٧٢- مقابلات مع المؤلفين ممثلون عن «جماعة-١٩» وجناح مينى بجيش تحرير السودان، تشاد وشمال دارفور (تم حجب الأماكن)، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وآذار/مارس ٢٠٠٧.

٧٣- انظر جماعة الأزمات الدولية (٢٠٠٦) الصفحات ٤-٥.

٧٤- ملاحظات واتصالات شخصية مع السكان والقادة المحليين، نيالا (جنوب دارفور)، آيار/ مايو، حزيران/ يونيو، أيلول/ سبتمبر تشرين الأول/ وأكتوبر ٢٠٠٦؛ (غرب دارفور)، حزيران/ يونيو ٢٠٠٦.

٧٥- اتصالات شخصية من سكان الفاشر، الخرطوم، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

٧٦- مقابلات مع المؤلفين اثنان من كبار قادة جناح مينى بجيش تحرير السودان (تم حجب الأماكن) دارفور، أيلول/ سبتمبر - أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٦.

٧٧- مقابلات مع المؤلفين، قادة المساليت بجناح مينى بجيش تحرير السودان وجبهة الخلاص الوطنى، تشاد(تم حجب الأماكن)، أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

٧٨- اتصالات شخصية من عدد من المواطنين البارزين فى نيالا، قائد بجناح مينى بجيش تحرير السودان، ومسئول فى هيئة الحفاظ على الأمن بجنوب دارفور، نيالا، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

٧٩- مقابلات مع المؤلفين قادة «جماعة- ١٩» وحركة العدل والمساواة، تشاد وشمال دارفور (تم حجب الأماكن)، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ وآذار/ مارس ٢٠٠٧.

٨٠- مقابلة مع المؤلفين قائد سابق بجيش تحرير السودان، الفاشر، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

٨١- مقابلات مع المؤلفين، قادة حركة العدل والمساواة و«جماعة-١٩»، تشاد (تم حجب الأماكن)، أيلول/ سبتمبر- تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٨٢- مقابلات مع المؤلفين، قائد بجيش تحرير السودان - جبهة الخلاص الوطنى، تشاد (تم حجب المكان)، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

٨٣- عشرات المحادثات مع أهالى دارفور فى شمالى دارفور وجنوبها وغربها، والخرطوم، آيار/ مايو - حزيران/ يونيو وأيلول/ سبتمبر أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٦.

٨٤- للاطلاع على المزيد فى هذا الصدد، انظر AFP٢٠٠٦a و ٢٠٠٦b.

٨٥- تقرير سرى لوكالة معونة اطلع عليه المؤلفان.

٨٦- عبد الواحد محمد نور، مؤتمر صحفى، باريس، ١٦ كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٧.

٨٧- وثائق سرية من وكالات دولية متنوعة، بعضها فى مناطق عمل «حركة الإرادة الحرة» بجيش تحرير السودان فى جنوب دارفور وشمالها.

٨٨- المرجع السابق نفسه.

٨٩- تقارير سرية من وكالات معونة، اطلع عليها المؤلفان.

٩٠- المرجع السابق نفسه.

٩١- المرجع السابق نفسه.

٩٢- انظر فريق الأمم المتحدة القطرى فى السودان (٢٠٠٧).

٩٣- وثائق سرية من وكالات معونة اطلع عليها لمؤلفان.

٩٤- مقابلات للمؤلفين مع قادة جيش تحرير السودان غير الموقعين، تشاد وشمال دارفور (تم حجب الأماكن)، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ وآذار/ مارس ٢٠٠٧.

٩٥- وثائق سرية من وكالة معونة، اطلع عليها المؤلفان.

٩٦- مقابلات مع المؤلفين، قادة جناح أحمد عبد الشافى بجيش تحرير السودان، شمال دارفور (تم حجب المكان)، أذار/ مارس ٢٠٠٧.

٩٧- عبد الواحد محمد نور، مؤتمر صحفى، باريس، ١٦ كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٧.

٩٨- مقابلة مع المؤلفين، قائد «لجماعة-١٩»، انجمينا، تشاد، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

٩٩- مقابلات مع المؤلفين، وقادة ومقاتلون من «جماعة- ١٩» وحركة العدل والمساواة، تشاد وشمال دارفور (تم حجب الأماكن)، أيلول/ سبتمبر - أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٦ وأذار/ مارس ٢٠٠٧.

١٠٠- مقابلات مع المؤلفين، قادة «جماعة -١٩» لاجئين، وكالة معونة، وممثلين عن الأمم المتحدة، تشاد، أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦؛ مقابلات مع المؤلفين، قادة بجيش تحرير السودان غير الموقعين، شمال

دارفور (تم حجب الأماكن)، أذار/ مارس ٢٠٠٧.

١٠١- مقابلات مع المؤلفين، قادة جيش تحرير السودان، بمن فى ذلك أحمد عبد الشافى، تشاد وشمال دارفور (تم حجب الأماكن)، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٦ وأذار/ مارس ٢٠٠٧.

١٠٢- مقابلات مع المؤلفين، قادة جيش تحرير السودان غير الموقعين، شمال درافور (تم حجب الأماكن) أذار/ مارس ٢٠٠٧.

١٠٣- مقابلات مع المؤلفين، قادة جبهة الخلاص الوطنى وقادة جيش تحرير السودان غير الموقعين، بمن فى ذلك أحمد عبد الشافى، تشاد وشمال دارفور (تم حجب الأماكن)، أيلول/ سبتمبر- أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٦ وأذار/ مارس ٢٠٠٧.

١٠٤- مقابلة مع المؤلفين، دكتور شريف حرير ، شمال دارفور (تم حجب المكان)، أذار/ مارس ٢٠٠٧.

١٠٥- مقابلات مع المؤلفين، قادة مختلفون لحركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان، تشاد وشمال دارفور (تم حجب المكان)، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٦ ونيسان/ أبريل ٢٠٧.

١٠٦- مقابلة مع المؤلفين، أحد كوادر حركة العدل والمساواة، أبيشى (تشاد)، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

١٠٧- مقابلات مع المؤلفين، قادة حركة الخلاص الوطنى (حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان) تشاد (تم حجب الأماكن) وباريس، أيلول/ سبتمبر – تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، وتقارير سرية لوكالات معونة.

١٠٨- مقابلات مع المؤلفين، قادة جبهة الخلاص الوطنى (العدل والمساواة) تشاد وباريس، أيلول/ سبتمبر- تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦. شرع أهالى دارفور (وأبناء غرب أفريقيا) فى التحرك بأعداد غفيرة إلى منطقة غداريف فى أواخر عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، حيث فتح خط السكك الحديدية إلى كسلا وغداريف المنطقة أمام المزارع التجارية حيث عملوا كعمالة بالأجرة.

١٠٩- مقابلة مع المؤلفين، أحد كبار قادة العدل والمساواة قضى فترة من الزمن فى الجبهة الشرقية، باريس، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

١١٠- اتصال عبر البريد الإلكترونى، جون يونج (كان حاضرا فى محادثات أسمرا) ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦. للاطلاع على المزيد من الصراع فى الشرق ضد التهميش والارتباط بتمرد دارفور، انظر (يونج ٢٠٠٧).

١١١- اتصالات شخصية، أحد النشطاء السودانيين المقربين من المتمردين ، الخرطوم، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

١١٢- اتصالات شخصية، مسئول تشادى، نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

١١٣- مقابلات مع المؤلفين، قادة حركة العدل والمساواة و«جماعة-١٩» تشاد ودارفور (تم حجب الأماكن)، أذار/ مارس ٢٠٠٧.

١١٤- مقابلات مع المؤلفين، قائد ميدانى سابق بجيش تحرير السودان، الفاشر (شمال دارفور)، أيلول/ سبتمبر٢٠٠٦، وضابط شرطة سابق محيط علما بهجوم «الحمرا»، الخرطوم، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

١١٥- مقابلات مع المؤلفين، قادة «جماعة -١٩» وشهود مدنيين على هجوم «وخيم»، شمال دارفور (تم حجب الأماكن)،أذار/ مارس ٢٠٠٧.

١١٦- مقابلات مع المؤلفين، قادة حركة العدل والمساواة و«جماعة-١٩» تشاد وشمال دارفور (تم حجب الأماكن)، أذار/ مارس ٢٠٠٧.

١١٧- مقابلة مع المؤلفين، قائد ميدانى سابق بجيش تحرير السودان، الفاشر (شمال دارفور) أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

١١٨- مقابلات مع المؤلفين قادة ومقاتلو جبهة الخلاص الوطنية، بعضهم كان حاضرا خلال معركة «أم سيدير»، تشاد (تم حجب الأماكن)، أيلول/ سبتمبر – تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

١١٩- مقابلات مع المؤلفين قادة ومقاتلو جبهة الخلاص الوطنى، بعضهم كان حاضرا خلال معركة «أم سيدير»، وسجناء حكوميون، تشاد، وشمال دارفور (تم حجب الأماكن)، أيلول/ سبتمبر – تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ وأذار/ مارس ٢٠٠٧.

١٢٠- مقابلات مع المؤلفين، قادة ومقاتلو جبهة الخلاص الوطنى، تشاد (تم حجب الأماكن)، أيلول/ سبتمبر- تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

١٢١- مقابلات مع المؤلفين، قادة جبهة الخلاص الوطنى ومسئولون تشاديون، تشاد (تم حجب الأماكن)، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، وأسرى الحكومة السودانية فى كاريارى، شمال دارفور (تم حجب الأماكن)، أذار/ مارس ٢٠٠٧.

١٢٢- اتصالات شخصية، الخرطوم، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٦.
١٢٣- اتصالات شخصية، ضابط سابق بالقوات الخاصة السودانية، الخرطوم ، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٦.
١٢٤- اتصالات شخصية، ضابط سابق بسلاح السوارى، الخرطوم، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٦.
١٢٥- اتصالات عبر البريد الإلكترونى، باحث فى حقوق الإنسان من خلال اتصال هاتفى عادى مع قادة المتمردين فى الميدان، كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٧.
١٢٦- مقابلات مع المؤلفين، قادة جبهة الخلاص الوطنية، تشاد (تم حجب الأماكن) أيلول/ سبتمبر – تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، وتقارير سرية لوكالات معونة، اطلع عليها المؤلفان.
١٢٧- مقابلات مع المؤلفين، قادة جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة غير الموقعين، تشاد وشمال دارفور (تم حجب الأماكن)، أذار/ مارس ٢٠٠٧.
١٢٨- مقابلة مع المؤلفين، مسئول تشادى، نجامينا، أذار/ مارس ٢٠٠٧.
١٢٩- مقابلة مع المؤلفين، قادة للمتمردين كان حاضرا خلال الاجتماعات التى عقدت بين قادة جبهة الخلاص الوطنى والمسئولين التشاديين والإريتريين، انجمينا، تشاد، أذار/ مارس ٢٠٠٧.
١٣٠- مقابلة مع المؤلفين، أحد كوادر حركة العدل والمساواة، أبيشى (تشاد)، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.
١٣١- مقابلة مع المؤلفين، أحد كوادر حركة العدل والمساواة، أبيشى (تشاد)، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.
١٣٢- اتصالات شخصية، مسئول «المسيرية الحمر»، كادوقلى (جنوب كردفان)، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦.
١٣٣- مقابلات مع المؤلفين، مسئول ولاية جنوب كردفان كادقولى، (جنوب كردفان) ٢٠٠٦.
١٣٤- وثيقة سرية لمنظمة حقوق إنسان اطلع عليها المؤلفان.
١٣٥- عبد الواحد محمد نور، مؤتمر صحفى، باريس، ١٦ كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٧.
١٣٦- مقابلة مع المؤلفين، أحد كوادر حركة العدل والمساواة ، أبيتشى (تشاد)، أذار/ مارس ٢٠٠٧.
١٣٧- مقابلة مع المؤلفين، دكتور شريف حرير، شمال دارفور (تم حجب المكان)، أذار/ مارس ٢٠٠٧.
١٣٨- مقابلة مع المؤلفين، أحمد عبد الشافى، شمال دارفور (تم حجب المكان)، أذار/ مارس ٢٠٠٧.
١٣٩- حوار عبر الهاتف، قائد «لجماعة– ١٩»، كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٧.
١٤٠- مقابلات مع المؤلفين قادة جبهة الخلاص الوطنى حركة (حركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان)، كوادر سابقة بالحركة الوطنية للإصلاح والتنمية، وزغاوة تشاديون، تشاد (تم حجب الأماكن)، أيلول/ سبتمبر – أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٦.
١٤١- مقابلات مع المؤلفين، قادة بجبهة الخلاص الوطنى (حركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان)، ووكالات معونة فى شرقى تشاد (تم حجب الأماكن)، أيلول/ سبتمبر – أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٦ ونيسان/ أبريل ٢٠٠٧.
١٤٢- مقابلات مع المؤلفين، قادة متمردين من الفور والعرب، بمن فى ذلك مجيب الرحمن الزبير، وأبو سورة، وياسين يوسف، تشاد وشمال دارفور (تم حجب الأماكن) أذار/ مارس ٢٠٠٧.
١٤٣- مقابلات مع المؤلفين، الجناح الذى يقوده عبد الشافى بجيش تحرير السودان، شمال دارفور (تم حجب المكان)، أذار/ مارس ٢٠٠٧.
١٤٤- جيش القوات الشعبية (٢٠٠٦). «بيان عسكرى رقم ١» ٥ كانون الأول/ديسمبر.
١٤٥- مقابلات مع المؤلفين، قادة «جماعة –١٩»، تشاد وشمال دارفور (تم حجب الأماكن)، أيلول/ سبتمبر – أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٦ ونيسان/ أبريل ٢٠٠٧.
١٤٦- مقابلة مع المؤلفين، أبو سورة، نجامينا، أذار/ مارس ٢٠٠٧.
١٤٧- مقابلات مع المؤلفين، قادة «جماعة –١٩» وجناح عبد الواحد بجيش تحرير السودان، أبو سورة، وياسين يوسف، تشاد وشمال دارفور (تم حجب الأماكن) أذار/ مارس ٢٠٠٧.
١٤٨- مقابلة مع المؤلفين، ياسين يوسف، انجمينا، أذار/ مارس ٢٠٠٧.
١٤٩- مقابلات مع المؤلفين، قادة «جماعة–١٩»، شمال دارفور (تم حجب الأماكن)، آذار/مارس ٢٠٠٧.
١٥٠- تسعى هذه المقالة إلى طرح القضايا الجذرية لصراع دارفور بطريقة لم تتناوله بها سوى عدد قليل من التقارير الصحفية فى بضع السنوات الأخيرة.

المراجع

AFP (Agence France-Presse). 2006a. 'Darfour: cinq morts dans les combats à Al-Facher, selon un bilan officiel.' 5 December.

——. 2006b. 'Situation tendue dans la principale ville du Darfour après des combats.' 5 December.

Africa Confidential. 2006. 'Sudan: The real rebels.' Vol. 47, No. 17. 25 August, pp. 6–7.

AP (Associated Press). 2006. 'Sudanese authorities, Ex-Darfur rebels clash in Khartoum.' 29 September. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article17847>

Flint, Julie and Alex de Waal. 2005. *Darfur: A Short History of a Long War*. London: Zed Books.

Harir, Sharif. 1994. '«Arab Belt» versus «African Belt»: Ethno-Political Conflict in Dar Fur and the Regional Cultural Factors.' In S. Harir and T. Tvedt, eds. *Sudan: Shortcut to Decay*. Nordiska Africainstitutet: Uppsala, pp. 144–85.

International Crisis Group. 2006. 'Getting the UN into Darfur.' *Africa Briefing*, No. 43. Nairobi/Brussels. 12 October.

McDoom, Opheera. 2005. 'Darfur is Crowd Rebel Town, Wait for Unity Congress.' Reuters. 28 October.

O'Fahey, Sean. 1980. *State and Society in Dar Fur*. London: Hurst.

Polgreen, Lydia. 2006. 'Sudanese Soldiers Flee War to Find a Limbo in Chad.' *New York Times*. 18 October.

——. 2007. 'Militia Talks Could Reshape Conflict in Darfur.' *New York Times*. 15 April.

Popular Forces Army. 2006. 'Military Statement No. 1'. 5 December.

Small Arms Survey. 2006. *No commitment, no dialogue: the perils of deadline diplomacy for Darfur*. HSBA Issue Brief No. 4. Geneva: Small Arms Survey. December.

Tanner, Victor. 2005. 'Rule of Lawlessness: Roots and Repercussions of the Darfur Crisis.' Interagency Paper, Sudan Advocacy Coalition.

Tubiana, Jérôme. 2005. 'Le Darfour, un conflit identitaire.' *Afrique contemporaine*, No. 214, pp. 165–206.

——. 2006a. 'Après le Darfour, le Tchad?' *Alternatives internationales*, No. 30, pp. 22–26. March.

——. 2006b. 'Le Darfour, un conflit pour la terre ?' *Politique africaine*, No. 101, pp. 111–131. March–April.

Tubiana, Joseph and Marie-José Tubiana. 1977. *The Zaghawa from an Ecological Perspective*. Rotterdam: Balkema.

United Nations. 2006a. *Report of the Panel of Experts established pursuant to paragraph 3 of Resolution 1591 (2005) concerning the Sudan*. S/2006/65. January.

——. 2006b. Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) 'Darfur Humanitarian Profiles.' No. 24. 1 July.

——. 2006c. Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) 'Darfur Humanitarian Profiles.' No. 25. 1 October.

United Nations Country Team in Sudan. 2007. *United Nations Sudan Bulletin*, 4 February. <http://www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900SID/YAOI-6Y52SJ?OpenDocument>

de Waal, Alex. 2006. 'I Will Not Sign.' *London Review of Books*. 30 November.

Young, John. 2007. *The Eastern Front and the Struggle against Marginalization*. HSBA Working Paper No. 3. Geneva: Small Arms Survey. May.

مطبوعات مشروع «تقييم الحد الأدنى للأمن البشرى»

١. تهديدات مستمرة: شيوع حالة من انعدام الأمن الإنسانى فى ولاية البحيرات، جنوب السودان، منذ اتفاق السلام الشامل، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

٢. الجماعات المسلحة فى السودان: قوات دفاع جنوب السودان فى اعقاب اعلان جوبا، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

٣. دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونجلى: التجارب والتداعيات الأخيرة رقم ٣ (ط٢) تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٦ – شباط/ فبراير ٢٠٠٧.

٤. لاجوار ولا تعهدات: أخطار الآمال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسيين بالنسبة إلى دارفور، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦.

٥. اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار الجماعات المسلحة فى جمهورية أفريقيا الوسطى، كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٧.

٦.

أوراق عمل السودان

رقم ١، تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٦

قوات دفاع جنوب السودان عشية إعلان جوبا. بقلم جون يونج.

رقم ٢، شباط/ فبراير ٢٠٠٧

العنف واستهداف الضحايا فى جنوب السودان: ولاية البحيرات فى فترة مابعد اتفاق السلام الشامل. بقلم ريتشارد جارفيلد.

رقم ٣، آيار/ مايو ٢٠٠٧

جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش. بقلم جون يونج.

رقم ٤، آيار/ مايو ٢٠٠٧

حدود صورية فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. بقلم جوشوا ماركس.

رقم ٥، حزيران/ يونيو ٢٠٠٧

الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض. بقلم جون يونج.

أوراق المناسبات الصادرة عن مسح الأسلحة الصغيرة

1. Re-Armament in Sierra Leone: One Year After the Lomé Peace Agreement, by Eric Berman, December 2000
2. Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes, by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001
3. Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia, by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001
4. Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency, by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002
5. Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America, by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002
6. Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia, by Spyros Demetriou, November 2002
7. Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons, by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002
8. Small Arms in the Pacific, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003
9. Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen, by Derek B. Miller, May 2003
10. Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation, by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003
11. In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka, by Chris Smith, October 2003
12. Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 28-0076-8288- (first printed as Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004) Marks A Border in Name Only: Arms Trafficking and Armed Groups at the DRC-Sudan Border 41
13. Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe, by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 21-0057-8288-
14. Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for

Disarmament, Demobilization, and Reintegration, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 20-0066-8288-
15. Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities, edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 24-0064-8288-
16. Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe, by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 22-0065-8288-
17. Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges, by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 29-0067-8288-
18. Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand, by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-5-0069-8288
19. A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004, by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 27-0071-8288-

مسح الأسلحة الصغيرة «تقارير خاصة»

1. Humanitarianism Under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons, by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001
2. Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo, by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the International Organisation for Migration and the UN Development Programme, April 2002
3. Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo, by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003
4. A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia, by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by United Nations Development Programme, and copublished by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 23-0056-8288-
5. Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands, by Philip Alpers, June 2005, ISBN 28-0062-8288-
6. La République Centrafricaine: Une étude de cas sur les armes légères et les conflits, by Eric G. Berman, published with financial support from UNDP, July 2006, ISBN 23-0073-8288-
7. Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime, by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka with support from UNDP–Burundi and Oxfam–NOVIB, in English and French, ISBN 2-6-0080-8288

سلسلة الكتب الصادرة عن مسح الأسلحة الصغيرة

Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS

Region, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005,

ISBN 26-0063-8288-

Armésmaisdésoeuvrés:Groupesarmés,armeslégèresetsécuritéhumaine dans la

région de la CEDEAO, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published

with GRIP, March 2006, ISBN 29-023-87291-

Targeting Ammunition: A Primer, edited by Stéphanie Pézard and Holger

Anders, co-published with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006,

ISBN 25-0072-8288-

No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa, edited by Robert Muggah,

co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-84277-0-789